كردستان

يصدرها الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

العدد (754) 15-06-2025 م - 2725 ك | نصف شهرية | Rojnamakurdistan.com

الألغام وغياب البنى التحتية أبرز العوائق أمام عودة اللاجئين السوريين

أكد وزير الطوارئ والكوارث السوري أن انتشار الألغام وغياب البنى التحتية يشكلان أبرز العوائق أمام عودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى ديارهم.
قالت وزارة الطوارئ والكوارث السورية أن وزير الطوارئ والكوارث السوري رائد الصالح بحث مع وفد بعثة الاتحاد الأوروبي، الخميس، أبرز العوائق أمام عودة اللاجئين والمهجرين السوريين.
وحسب المصدر أن الوزير الصالح استعرض رؤية الوزارة لإطلاق خطة وطنية متكاملة لإزالة الألغام بالتعاون مع الشركاء الدوليين، وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة توثق المناطق المتأثرة وتحدد أولويات إعادة الإعمار.
وأشار إلى أن انتشار الألغام وغياب البنى التحتية يشكلان أبرز العوائق أمام عودة اللاجئين والمهجرين السوريين.

الديمقراطي الكوردستاني يهنئ الديمقراطي الكوردستاني-سوريا بذكرى تأسيسه الـ68

بعث الحزب الديمقراطي الكوردستاني برقية تهنئة للحزب الديمقراطي الكوردستاني–سوريا، بمناسبة الذكرى الثامنة والستين لتأسيسه، أكد فيها دعم نضال الديمقراطي الكوردستاني-سوريا، ونضال كل القوى التواقة للحرية والسلام.

فيما يلي نص برقية التهنئة:

الإخوة الأعزاء في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا المحترمين
تحية طيبة
بمناسبة الذكرى الثامنة والستين لتأسيس حزبكم الشقيق، نرجو قبول تحياتنا الرفاقية الحارة وتمنياتنا لكم بالموفقية والنجاح في مسيرتكم الحافلة بالنضال والتضحيات.

نستغل هذه الفرصة لكي نبارك عن طريقكم جميع أعضاء حزبكم الصديق بهذه المناسبة الهامة.

سنبقى ساندين لنضالكم ونضال كل القوى التواقة للحرية والسلام.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني يُهنّئ الديمقراطي الكوردستاني- سوريا بالذكرى الـ68 لتأسيسه

وجه الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني برقية تهنئة للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا بمناسبة الذكرى الـ68 لتأسيسه.

فيما يلي نص التهنئة:

السيد الأستاذ محمد إسماعيل سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا
تحية طيبة..

في الذكرى الـ68 لتأسيس حزبكم المناضل، نتوجه إليكم وإلى جميع جماهير الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا بأحر التهاني، نتمنى لكم التقدم والاستمرارية في نضالكم، لتثبيت وتحقيق الأهداف العليا لشعبنا في كوردستان سوريا.

نتمنى أن تكون الذكرى الـ68 لتأسيس

الديمقراطي الكوردستاني-سوريا يوجه برقية عزاء ومواساة إلى الرئيس بارزاني

وجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا برقية عزاء ومواساة إلى الرئيس مسعود بارزاني بمناسبة رحيل القيادي البارز في الحزب الديمقراطي الكوردستاني (كريم شنكالي).

فيما يلي نص البرقية:

برقية عزاء ومواساة
فخامة الرئيس مسعود بارزاني المحترم

تحية واحتراما
ببالغ الحزن والأسى، تلقينا نبأ وفاة القيادي البارز في الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق، المغفور له كريم شنكالي، الذي كرس حياته لخدمة قضية شعبه بإخلاص وثبات.

نتقدم إلى فخامتكم وإلى قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق، وإلى عائلة الفقيد الكريمة، بأحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة، سائلين الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهمكم

الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

برقية عزاء ومواساة
فخامة الرئيس مسعود بارزاني المحترم

تحية واحتراماً

ببالغ الحزن والأسى، تلقينا نبأ وفاة القيادي البارز في الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق، المغفور له كريم شنكالي، الذي كرس حياته لخدمة قضية شعبه بإخلاص وثبات.

نتقدم إلى فخامتكم وإلى قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق، وإلى عائلة الفقيد الكريمة، بأحّر التعازي وأصدق مشاعر المواساة، سائلين الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهمكم وذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون
11 حزيران 2025

اللجنة المركزية
الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

وذويه ومحبيه الصبر والسلوان.
إنا لله وإنا إليه راجعون

اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا11 حزيران 2025

إقليم كوردستان يمنح السوريين مهلة «60» يوما لتجديد إقاماتهم بدون غرامات

أصدرت وزارة الداخلية في حكومة إقليم كوردستان، اليوم الخميس 12 حزيران 2025، قراراً هاماً يهدف إلى دعم السوريين المقيمين في الإقليم، بناءً على توجيهات دولة رئيس حكومة إقليم كوردستان، وحرصاً على مراعاة أوضاعهم الإنسانية والاجتماعية.

فيما يلي نص القرار:

بناءً على التوجيهات الخاصة الصادرة من دولة رئيس حكومة إقليم كوردستان المحترم وحرصاً على مراعاة الأوضاع الانسانية والاجتماعية التي يواجهها الأشقاء السوريون المقيمون في إقليم كوردستان، تقرر وزارة الداخلية اتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً: منح مهلة (60 يوم عمل اعتباراً من تاريخ صدور هذا الكتاب) لجميع المواطنين السوريين الذين انتهت صلاحية إقامتهم، أو دخلوا الى إقليم كوردستان ولم يبدأوا بإجراءات التقديم للحصول على الإقامة، بغرض مراجعة مديريات الإقامة ضمن محافظات الإقليم للحصول أو تجديد الإقامة وفق النموذج (20) لمدة سنة واحدة، مع الإعفاء الكامل من غرامات التأخير.

ثانياً: يسمح للمواطنين السوريين المشمولين بالمادة (أولاً) أعلاه، والراغبين بالعودة إلى بلدهم، بمغادرة إقليم كوردستان مع إعفائهم من الغرامات التأخيرية (سواءً الغرامات التأخيرية عن عدم التجديد أو عدم الحصول على الإقامة). وعليه يتطلب منهم مراجعة مديريات الإقامة للحصول على ختم الخروج لمرة واحدة للعودة إلى سوريا عبر مطار أربيل

نتنياهو: هذه نقطة تحول تاريخية ونريد إنهاء المحور الإيراني

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه تم تحديد الهجوم على إيران في أواخر نيسان الماضي، ولكنه نفذ اليوم لأسباب عملياتية، مشيراً إلى أن إسرائيل لم تملك أي خيار سوى ضرب إيران.

وقال نتنياهو في خطابه يوم الجمعة 13 حزيران 2025، «ضرب إيران اليوم لم يأت صدفة وأمرت بالقضاء على البرنامج النووي الإيراني قبل 6 أشهر».

وأضاف: «بعد اغتيال نصر الله وكسر المحور الإيراني تقدمت طهران نحو تصنيع سلاح نووي، إذا حصلت إيران على سلاح نووي فلن نبقى في المنطقة».

وأشار إلى أن إيران عملت على تعزيز منظومتها الصاروخية الباليستية بعد هجوم إسرائيلي سابق قبل 40 عاماً، مضيفاً: «إن إيران أكبر تهديد لنا».
وتابع: «جاهزون للحد من الضرر المتوقع بعد الهجوم على إيران، الأجهزة الأمنية والعسكرية قامت بعمل رائع ومذهل، لم يكن لدينا أي خيار إلا ضرب إيران حتى في غياب أي دعم أميركي».

الافتتاحية

بمناسبة الذكرى الثامنة والستين لتأسيس حزبنا الديمقراطي الكوردستاني- سوريا

كوردستان

ثمانية وستون عاماً مضت على انطلاق شرارة حزبنا في الرابع عشر من حزيران عام 1957، يوم اجتمع الروّاد الأوائل، الذين نكنّ لهم كلّ الفخر والاعتزاز، حاملين راية الكُرد، ومؤمنين بنهج البارزاني الخالد: نهج النضال، الإخلاص، التضحية، والثبات على المبادئ القومية والوطنية.

لقد كانت مسيرتنا النضالية زاخرة بالتحديّات ومحفوفة بالصعوبات، لكننا لم نحِدْ يوماً عن درب النضال المشروع، رغم حملات القمع والاعتقال، ومحاولات التهميش والإنكار. عبرنا محطاتٍ شاقةً، وواجهنا الظلمَ بثبات، رافضين التّبعية والانقسام، ومؤمنين أن وحدة الصف الكُردي هي مفتاح النصر، وأن قضيتنا القومية لا تقبل المساومة أو التفريط.

سجّل حزبنا الديمقراطي الكوردستاني- سوريا مواقفَ مشرّفة في الدفاع عن حقوق شعبنا، سواءً في الساحة الوطنية السورية أو على امتداد كوردستان، منسجماً مع نضال إخوتنا في إقليم كوردستان وفي مقدمتهم فخامة الرئيس مسعود بارزاني، ومكرّساً علاقات الأخوّة الكردية – العربية – السريانية الآشورية، ومع جميع مكوّنات سوريا.

لقد تمسّكنا على الدوام بالنهج القومي الأصيل للبارزاني الخالد، الذي آمن أن الشعب الكردي يستحقُّ الحياة والحرية، والدفاع عن هويته ووجوده في وجه محاولات الطمس والإنكار. وما نحن عليه اليوم من اعتزاز بقيمنا ووطنيتنا، هو ثمرة تلك المسيرة النضالية، وتغلّبنا على التحديّات بروح الثبات والوحدة.

في هذه المناسبة الغالية على قلوبنا، نتّأهب للمضي قُدُماً من أجل السير على خطى الرّواد المناضلين الأبطال الذين ذاقوا كل صنوف التعذيب والتغييب القسري في سجون سلطات الأنظمة السورية، وظلوا صامدين رغم كل شيء..

بهذه المناسبة العزيزة، نُحيي أرواح شهدائنا الأبرار، وننحني أمام تضحياتهم الجليلة، ونجدّد العهد على السير على دروبهم، والوفاء لدمائهم الزكية العطرة.
كما نوجّه تحية لكل مَن وقف معنا، وآمن بعدالة قضيتنا، من القوى الوطنية الكُردية والسورية، ومن أصدقائنا حول العالم.

في ختام هذه الوقفة القصيرة على ذكرى ميلاد حزبنا الثامنة والستين ندعو عموم أبناء شعبنا، وكل القوى الوطنية الكردية، إلى رصّ الصفوف، وتغليب المصلحة القومية العليا، والعمل المشترك من أجل تأمين حقوق شعبنا الكُردي دستورياً، ضمن دولة ديمقراطية تضمن العدالة والمساواة لجميع مكوناتها، ولا تنظر بازدواجية وعنصرية لأي مكوّن، وبهذا تتقدم سوريا بخطوات واثقة، وتتجه نحو مستقبل مشرق.

الديمقراطي الكوردستاني – سوريا في ذكرى 68 لتأسيسه يُحيي تاريخه النضالي في قامشلو

أحيا الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، يوم السبت 14 حزيران 2025، الذكرى الثامنة والستين لتأسيس أول حزب سياسي كوردي في سوريا، من خلال احتفالية أقيمت في صالة عفرين بمدينة قامشلو، وسط حضور جماهيري واسع ضمّ ممثلين عن الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وعددًا من قيادات وأعضاء أحزاب المجلس الوطني الكوردي.

افتُتحت المناسبة بكلمة ترحيبية ألقتها الآنسة نارين، دعت خلالها الحضور للوقوف دقيقة صمت إجلالا لأرواح شهداء الكورد وكوردستان، وفي مقدمتهم البارزاني الخالد.

وألقى الأستاذ سليمان أوسو، عضو هيئة الرئاسة في المجلس الوطني الكوردي في سوريا، كلمة باسم المجلس، قدّم فيها التهاني للحزب بهذه المناسبة، مشيدا بمسيرته السياسية ودوره البارز في الدفاع عن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي في سوريا.

من جانبه، ألقى الأستاذ محمد إسماعيل، سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، كلمة الحزب، رحّب فيها بالحضور، مؤكّدا أن مرور 68 عاما على تأسيس الحزب يبرهن على صلابة المشروع السياسي الذي أرسى دعائمه الروّاد الأوائل، ويعكس التزام الحزب المستمر بمبادئه الأساسية. كما أشار إلى الدور الريادي للحزب في تأسيس المجلس الوطني الكوردي، ومساهمته الفاعلة في إنجاح كونفرانس «وحدة الصف والموقف الكوردي» المنعقد في 26 نيسان 2025.

وتخلّلت الاحتفالية فقرات فنية متميزة، شملت وصلات غنائية وطنية قدّمتها فرق فنية متنوّعة، من بينها: فرقة نارين، أوركيش، وسرخبون، إضافة إلى قصيدة شعرية ألقيت بمناسبة الذكرى، ما أضفى على الحفل طابعًا فنيا مميزا وروحا قومية أصيلة.

واختُتمت الفعالية بحلقات دبكة شعبية شارك فيها الحضور، في أجواء تعبّر عن الفخر بالتراث والنضال الكوردي.

منظمة آليان للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا تُحيي الذكرى الـ68 لتأسيس الحزب

احيت منظمة «آليا» للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، الذكرى الثامنة والستين لتأسيس الحزب، وذلك يوم الجمعة 13 حزيران ٢٠٢٥م في مدينة جل آغا.

بدأت الفعالية بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح كافة شهداء الكورد وكوردستان، وعلى أرواح المناضلين الأوائل الذين أسسوا أول حزب سياسي كوردي في سوريا وفي مقدمتهم البارزاني الخالد.

وأُلقيت خلال الحفل كلمة باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا الأستاذة بسه عبدي عضو المكتب السياسي للحزب، أعقبتها كلمة ألقاها الأستاذ محمد شريف برهك، رئيس مجلس محلية الشهيد نصرالدين برهك.

منظمة تربه سبي للديمقراطي الكوردستاني – سوريا تُحيي الذكرى الـ68 لتأسيس الحزب

أحيت منظمة تربه سبي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، يوم السبت 14 حزيران 2025، الذكرى الثامنة والستين لتأسيس أول حزب سياسي كوردي في سوريا، وذلك من خلال احتفالية نُظمت في مقر المجلس المحلي للمجلس الوطني الكوردي في مدينة تربة سبي.

استُهل الحفل الذي أداره الأستاذ عبد الحكيم محمد، بالترحيب بالحضور، ودعوتهم للوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء الكورد وكردستان، وفي مقدمتهم البارزاني الخالد.

وألقى الأستاذ محمد صالح شلال، عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني _ سوريا ، كلمة استعرض فيها محطات من تاريخ الحزب الذي تأسس قبل 68 عاما على يد نخبة من السياسيين الكورد، من بينهم الدكتور نورالدين ظاظا، والأستاذ عثمان صبري، والأستاذ عبد الحميد درويش، مؤكداً على دور الحزب الريادي في الحياة السياسية الكردية، ومساهمته الفاعلة في تأسيس المجلس الوطني الكردي في سوريا.

كما ألقى الأستاذ محمد صالح علي، رئيس المجلس المحلي في تربه سبي، كلمة باسم المجلس الوطني الكوردي في سوريا، رحّب فيها بالحضور وهنأ الحزب بهذه المناسبة، مثمّناً نضاله الطويل وتمسكه بنهج البارزاني الخالد.

واختتمت الفعالية بتقديم مجموعة من القصائد الشعرية التي جسّدت الروح النضالية والقضية الكردية.

محمد إسماعيل في الذكرى الـ68 لتأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا: سطّر حزبنا مواقف مشرفة في الدفاع عن حقوق شعبنا

نشر محمد إسماعيل سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا في الذكرى الـ68 لتأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا، أكد فيها أن الحزب سطر مواقف مشرفة في الدفاع عن حقوق شعبنا، في الساحة السورية والكوردستانية، منسجماً مع نضال إخوتنا في كوردستان العراق وفي المقدمة منهم فخامة الرئيس مسعود بارزاني.

فيما يلي نص الكلمة:

في الذكرى الثامنة والستين لتأسيس حزبنا

الأخوات والإخوة

الرفاق الأعزاء، أعضاء وكوادر ومؤيدي الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا

جماهير شعبنا الكردي..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في هذه الذكرى المجيدة، الذكرى الثامنة والستين لتأسيس حزبنا المناضل، الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، أتقدّم إليكم جميعاً بأحرّ التهاني والتبريكات، راجياً أن تعود هذه المناسبة علينا وشعبنا الكردي وقد تحقق ما يصبو إليه من حرية وكرامة وحقوق قومية مشروعة، في إطار سوريا ديمقراطية اتحادية تحفظ كرامة كل مكوناتها.

ثمانية وستون عاماً مضت منذ انطلاق شرارة حزبنا في 14 حزيران عام 1957، يوم اجتمع الروّاد الأوائل والذين نعتزّ بهم حاملين راية الكرد، ومستندين إلى قيم ومبادئ نهج البارزاني الخالد، نهج الإخلاص، والتضحية، والثبات على الموقف القومي والوطني.

لقد كانت مسيرتنا النضالية مليئةً بالتحديات، محفوفةً بالصعوبات، لم نحد فيها عن درب النضال السلمي والمشروع، رغم حملات القمع والاعتقال، ومحاولات التهميش والإنكار. عبرنا محطاتٍ شاقةً، ووقفنا شامخين في وجه الظلم، رافضين التبعية والانقسام، ومؤمنين أن وحدة الصف الكردي مفتاح النصر، وأن قضيتنا القومية لا تقبل المساومة أو التفريط.

لقد سطّر حزبنا مواقف مشرفة في الدفاع عن حقوق شعبنا، في الساحة السورية والكوردستانية، منسجماً مع نضال إخوتنا في كوردستان العراق وفي المقدّمة منهم فخامة الرئيس مسعود بارزاني، ومعززاً لعلاقات الأخوة الكردية – العربية – السريانية الآشورية وجميع مكوّنات سوريا... وتمسّكنا بالنهج القومي الأصيل للبارزاني الخالد، الذي آمن بأن الكورد شعبٌ يستحقّ الحياة، والحرية، والدفاع عن هويته ووجوده في وجه كل محاولات الطمس والإنكار.

في هذه المناسبة، نُحيي أرواح شهدائنا الأبرار، ونُنحني أمام تضحياتهم، ونجدّد العهد على المضي قدماً على طريقهم. كما نُحيي كل من وقف معنا وآمن بعدالة قضيتنا من القوى الوطنية الكردية والسورية، ومن أصدقائنا في العالم.

ختاماً، ندعو أبناء شعبنا وكلّ القوى الكوردية الوطنية إلى رصّ الصفوف، وتغليب المصلحة القومية العليا، والعمل معاً من أجل تحقيق حقوق شعبنا دستورياً، ضمن دولة ديمقراطية تضمن العدالة والمساواة لكل مواطنيها.

عاش حزبنا الديمقراطي الكوردستاني – سوريا

عاش نهج البارزاني الخالد

عاش نضال شعبنا الكردي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد إسماعيل

سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا

14 حزيران 2025

الديمقراطي الكوردستاني-سوريا وحزب «هودا بار» يناقشان عدة قضايا مهمة

ناقش وفد من الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا، ووفد من قيادة حزب «هودا بار»، الوضع الكوردي في كوردستان سوريا وكوردستان تركيا، وجرى تبادل الرؤى ووجهات النظر حول العملية السياسية في سوريا.

زار وفد من قيادة حزب «هودا بار» من كوردستان تركيا برئاسة ناصح عبدالصمد جاهد ، يوم الأحد 1 حزيران 2025، مكتب العلاقات الوطنية للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا بإقليم كوردستان.

خلال اللقاء، ناقش الطرفان الوضع الكوردي في كوردستان سوريا وكوردستان تركيا، وجرى تبادل الرؤى ووجهات النظر حول العملية السياسية في سوريا.

وتم التأكيد على أن قرار حزب العمال الكوردستاني بحل نفسه وإلقاء سلاحه يدخل في إطار مصلحة الكورد وعملية السلام.

كما وشدد الجانبان على مسألة توطيد العلاقات بين الحزبين وعدد من القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

منظمة كويلان للحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا تحتفل بالذكرى ال 68 لتأسيس الحزب

بمناسبة الذكرى ال 68 لتأسيس حزبنا الحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا أحيت منظمة الحزب في مخيم كويلان هذه المناسبة بحضور هيام عبدالرحمن عضوة اللجنة المركزية لحزبنا الحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا مسؤولة منظمة كه ويلان وحضور ممثلي المجلس الوطني الكوردي ممثلية هولير وممثلي الجهات الرسمية والمعنية في المخيم وجماهير غفيرة من اهالي المخيم وكوادر واعضاء واصدقاء الحزب.

بعد الترحيب بالضيوف والوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الحركة التحررية الكوردستانية وخاصة الشهيدين الخالدين الملا مصطفى البارزاني ونجله ادريس البارزاني مع السرود القومي/أي رقيب/

ألقت هيام عبدالرحمن عضو اللجنة المركزية للحزب كلمة الحزب حيث اشادت بدور الرفاق الاوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لتأسيس الحزب والتضحيات الكثيرة الذين قدموا في جميع المراحل والظروف المعقدة التي مرت بها الحزب رغم السياسات الشوفينية و العنصرية وانكار وجود المكون الكوردي والحرمان من الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي في سوريا .

من جانبه محمد رشاد ممثل المجلس الوطني الكوردي اشاد في كلمته بنضال وكفاح الحزب ومواصلة هذا النضال السلمي حتى تحقيق تطلعات وطموحات الشعب الكوردي في كوردستان سوريا واشاد بوحدة الصف الكوردي وتشكيل الوفد الكوردي المفاوض.

- في الختام تم تكريم فرع المرأة وتكريمهم ببعض الهدايا الرمزية من قبل لمعة عبدالكريم خش المقيمة في أوروبا لقيامهن بدور تشجيع الشباب في الانخراط في العمل السياسي والاستمرار في النضال السلمي وفقا للنهج البارزاني الخالد.

منظمة كوركوسك لـ PDK-S تحيي الذكرى 68 لتأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا

بمناسبة الذكرى ال 68 لتأسيس حزبنا الحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا أحيت منظمة الحزب في مخيم كويلان هذه المناسبة بحضور هيام عبدالرحمن عضوة اللجنة المركزية لحزبنا الحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا مسؤولة منظمة كه ويلان وحضور ممثلي المجلس الوطني الكوردي ممثلية هولير وممثلي الجهات الرسمية والمعنية في المخيم وجماهير غفيرة من اهالي المخيم وكوادر واعضاء واصدقاء الحزب.

بعد الترحيب بالضيوف والوقوف دقيقة صمت على ارواح شهداء الحركة التحررية الكوردستانية وخاصة الشهيدين الخالدين الملا مصطفى البارزاني ونجله ادريس البارزاني مع السرود القومي/أي رقيب/

ألقت هيام عبدالرحمن عضو اللجنة المركزية للحزب كلمة الحزب حيث اشادت بدور الرفاق الاوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لتأسيس الحزب والتضحيات الكثيرة الذين قدموا في جميع المراحل والظروف المعقدة التي مرت بها الحزب رغم السياسات الشوفينية و العنصرية وانكار وجود المكون الكوردي والحرمان من الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي في سوريا .

من جانبه محمد رشاد ممثل المجلس الوطني الكوردي اشاد في كلمته بنضال وكفاح الحزب ومواصلة هذا النضال السلمي حتى تحقيق تطلعات وطموحات الشعب الكوردي في كوردستان سوريا واشاد بوحدة الصف الكوردي وتشكيل الوفد الكوردي المفاوض.

- في الختام تم تكريم فرع المرأة وتكريمهم ببعض الهدايا الرمزية من قبل لمعة عبدالكريم خش المقيمة في أوروبا لقيامهن بدور تشجيع الشباب في الانخراط في العمل السياسي والاستمرار في النضال السلمي وفقا للنهج البارزاني الخالد.

اتحاد نساء كوردستان-سوريا يهنئ الديمقراطي الكوردستاني-سوريا بمناسبة الذكرى الـ68 لتأسيسه

وجّه اتحاد نساء كوردستان-سوريا برقية تهنئة للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا بمناسبة الذكرى الـ68 لتأسيس الحزب.

فيما يلي نص برقية التهنئة:

من اتحاد نساء كوردستان-سوريا إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا بمناسبة الذكرى الثامنة والستين لميلاد الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا نتقدم إليكم بأسمى التهاني والتبريكات لكم قيادة وقواعدَ، وخاصة المناضلين الأوائل الذين ضحّوا، وقدّموا الكثير في مسيرة النضال السياسي لتأمين الحقوق المشروعة للشعب الكوردي في سوريا، كما نوجّه التحية إلى كل من ناضل بصدق وإخلاص.

ألف تحية نضالية لحامل المشروع القومي الكوردستاني الرئيس مسعود البارزاني
ألف تحيّة للنضال والمناضلين
اتحاد نساء كوردستان-سوريا

وفد من المنظمة الأثورية الديمقراطية يزور مكتب الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا بديرك

زار وفد من المنظمة الاثورية الديمقراطية برئاسة حسام القس مسؤول المنظمة وعبدالأحد عبدال ومجموعة من كوادر وأعضاء المنظمة في ديرك مكتب الحزب الديمقراطي الكوردستاني بديرك بمناسبة عيد الأضحى.

وكان في استقبالهم عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا حسين سليمان ومجموعة من كوادر وأعضاء الحزب.

وقد رحب حسين سليمان بالوفد الزائر، وأكد على ضرورة توطيد وتوثيق العلاقات المتبادلة، واكد أن الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا يعدُّ نفسه المدافع عن حقوق المكونات بسوريا الجديدة.

الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا يُقيم محاضرةً عن تاريخه النضالي

أقام يوم الثلاثاء 3 حزيران 2025، الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا، محاضرة بعنوان: تاريخ الحزب، مسيرة نضال وتضحيات، ألقاها الأستاذ عبدالهادي شيخي، في مقر المكتب الشرقي للحزب، بحضور عدد من كوادر الحزب ومهتمين بالشأن السياسي الكوردي.

افتُتحت المحاضرة بدقيقة صمت تكريما لأرواح شهداء الكورد وكوردستان، وفي مقدمتهم روح البارزاني الخالد.

استعرض شيخي أبرز المحطات في مسيرة الحزب منذ تأسيسه عام 1957، موضحا أن مسيرته شكّلت مزيجا من التحديات والإنجازات، حيث تناول:

- الاضطهاد النظام ضد الحزب: كشف عن موجات الاعتقالات التي طالت قيادات الحزب خلال عقود من الحكم الاستبدادي في سوريا، والتي لم تثنِ الحزب عن مواصلة نضاله السلمي.

- النضال الوطني: أبرز دور الحزب في العمل السياسي الكوردي والسوري، ساعيا إلى تثبيت الحقوق القومية للكورد ضمن إطار سوريا الموحدة.

-التطور التنظيمي: توقف عند مؤتمرات الحزب، بدءا من المؤتمر التأسيسي وصولًا إلى المؤتمر الثاني عشر (2025) في هولير (أربيل)، الذي حضره الرئيس مسعود البارزاني، واعتُبر نقلةً نوعيةً في هيكلة الحزب واستراتيجياته المستقبلية.

أربيل.. الديمقراطي الكوردستاني-سوريا يلغي الاحتفالية المقرر اقامتها بمناسبة ذكرى تأسيسه الـ68

قرر الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا (منظمتا هولير ومحيط هولير) الغاء الاحتفالية المقرر اقامتها في هولير بمناسبة الذكرى الـ68 لتأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا.

فيما يلي نص التنويه:

تنويه
تحية طيبة :
نظرا للظروف التي تمر بها المنطقة و انسجاماً مع متطلبات السلامة العامة و الحرص فقد تقرر الغاء الاحتفالية المقرر اقامتها في هولير بمناسبة الذكرى الثامنة و الستين لتأسيس حزبنا الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
نعرب لحضراتكم عن فائق شكرنا و تقديرنا لتفاعلكم المشرف و عن التزامنا الراسخ في مواصلة النضال على مبادئ الحزب و ثوابته القومية الرصينة و خطى المناضلين الأوائل مقتدين بنهج البارزاني الخالد.

عاش نضال الحزب على نهج البارزاني الخالد
في 2025/6/14
الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
منظمتا هولير و محيط هولير

دهوك.. الديمقراطي الكوردستاني-سوريا يلغي الاحتفاليات المقرر اقامتها بمناسبة ذكرى تأسيسه الـ68

أحيت منظمة كركي لكي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، الذكرى السنوية الثامنة والستين لتأسيسه، وذلك في يوم السبت 14 حزيران 2025، في ساحة البارزاني بمدينة كركي لكي، وسط حضور واسع من الشخصيات السياسية والمجتمعية.

استُهلت الاحتفالية بالوقوف دقيقة صمت إجلالًا لأرواح شهداء الكورد وكوردستان، ولأرواح المناضلين الأوائل الذين أسّسوا أول حزب سياسي كوردي في سوريا، وعلى رأسهم القائد الخالد مصطفى البارزاني.

قدّم الأستاذ فواز علي كلمة ترحيبية بالحضور، تلاها كلمة الحزب ألقاها عضو اللجنة المركزية السيد صالح جميل عمر، حيث أشاد فيها بدور المؤسسين الأوائل في مسيرة النضال الكوردي، مؤكداً على استمرار الشعب الكوردي في سوريا على نهج النضال السلمي من أجل نيل حقوقه القومية المشروعة.

وألقى السيد كيفخوش مرعي كلمة باسم المجلس المحلي للمجلس الوطني الكوردي في سوريا، في حين قدّمت الرفيقة آفين حاجي كلمة باسم منظمة المرأة للحزب، عبّرت فيها عن اعتزازها بنضال المرأة الكوردية ودورها في المسيرة الوطنية.

وتخللت الاحتفالية فقرات شعرية، منها قصيدة ألقاها الشاعر قاسم مرعيكا، إلى جانب مشاركة مميزة من فرقة «زيوا» الفلكلورية التي قدّمت عروضاً من الرقصات الكوردية التراثية، وسط أجواء احتفالية حماسية.

كما وردت العديد من برقيات التهنئة من الأحزاب الكوردية بمناسبة الذكرى، واختُتمت الاحتفالية بعقد حلقات الدبكة الشعبية من قبل الحضور.

منظمة كركي لكي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا تُحيي الذكرى الـ68 لتأسيسه للحزب

أحيت منظمة كركي لكي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، الذكرى السنوية الثامنة والستين لتأسيسه، وذلك في يوم السبت 14 حزيران 2025، في ساحة البارزاني بمدينة كركي لكي، وسط حضور واسع من الشخصيات السياسية والمجتمعية.

استُهلت الاحتفالية بالوقوف دقيقة صمت إجلالًا لأرواح شهداء الكورد وكوردستان، ولأرواح المناضلين الأوائل الذين أسّسوا أول حزب سياسي كوردي في سوريا، وعلى رأسهم القائد الخالد مصطفى البارزاني.

قدّم الأستاذ فواز علي كلمة ترحيبية بالحضور، تلاها كلمة الحزب ألقاها عضو اللجنة المركزية السيد صالح جميل عمر، حيث أشاد فيها بدور المؤسسين الأوائل في مسيرة النضال الكوردي، مؤكداً على استمرار الشعب الكوردي في سوريا على نهج النضال السلمي من أجل نيل حقوقه القومية المشروعة.

وألقى السيد كيفخوش مرعي كلمة باسم المجلس المحلي للمجلس الوطني الكوردي في سوريا، في حين قدّمت الرفيقة آفين حاجي كلمة باسم منظمة المرأة للحزب، عبّرت فيها عن اعتزازها بنضال المرأة الكوردية ودورها في المسيرة الوطنية.

وتخللت الاحتفالية فقرات شعرية، منها قصيدة ألقاها الشاعر قاسم مرعيكا، إلى جانب مشاركة مميزة من فرقة «زيوا» الفلكلورية التي قدّمت عروضاً من الرقصات الكوردية التراثية، وسط أجواء احتفالية حماسية.

كما وردت العديد من برقيات التهنئة من الأحزاب الكوردية بمناسبة الذكرى، واختُتمت الاحتفالية بعقد حلقات الدبكة الشعبية من قبل الحضور.

رئيس المجلس الوطني الكوردي وشيخ عشيرة الجوالة يؤكدان على تعزيز قيم التعايش المشترك

بحث رئيس المجلس الوطني الكوردي وشيخ عشيرة الجوالة آخر المستجدات السياسية والاجتماعية في المنطقة، وأكدا على أهمية تعزيز قيم التعايش المشترك بين مختلف مكونات المجتمع من كورد وعرب ومسيحيين.

استقبل محمد إسماعيل رئيس المجلس الوطني الكوردي في سوريا، يوم الثلاثاء 3 حزيران 2025، الشيخ عبدالرحمن راشد الحميدي، شيخ عشيرة الجوالة، في مقر المجلس الوطني الكوردي بمدينة قامشلو.

جرى خلال اللقاء، بحث الطرفان آخر المستجدات السياسية والاجتماعية في المنطقة، مع التركيز على أوضاع منطقة الجزيرة، وأهمية تعزيز قيم التعايش المشترك بين مختلف مكونات المجتمع من كورد وعرب ومسيحيين.

وأعرب الشيخ الحميدي عن دعمه لانعقاد كونفرانس وحدة الصف والموقف الكوردي، واصفاً إياه بأنه خطوة إيجابية نحو خدمة مصالح جميع أبناء المنطقة.

ومن جانبه، أكد رئيس المجلس الوطني أن مثل هذه اللقاءات تساهم في ترسيخ التفاهم وتعزيز التعاون بين المكونات المجتمعية، وتمهد الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

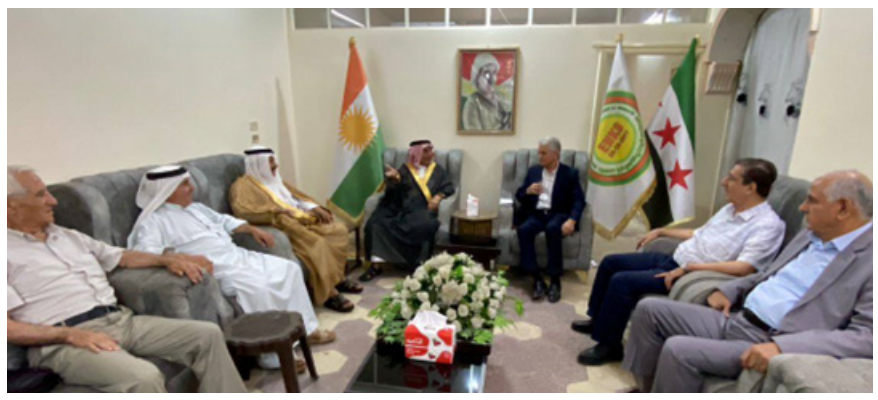

منظمة الحسكة للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا تُحيي الذكرى 68 لتأسيس الحزب

أحيت منظمة الحسكة للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، يوم السبت 14 حزيران 2025، الذكرى السنوية الثامنة والستين لميلاد أول حزب سياسي كوردي في سوريا، في صالة ومطعم سمرقند بالمدينة.

بدأ الحفل بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكورد وكوردستان، وفي مقدمتهم البارزاني الخالد مع عزف النشيد الوطني الكوردستاني أي رقيب.

بداية ألقى الأستاذ بشير عبد القادر، كلمة ترحيبية رحب فيها بالحضور، وتطرق لتاريخ تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا كأول تنظيم سياسي في كوردستان سوريا، على يد نخبة من السياسيين الكورد.

وألقى الأستاذ علي داوود عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي كلمة المجلس الوطني الكوردي، تحدث فيها عن بدايات تأسيس أول حزب سياسي كوردي على يد نخبة من السياسيين والمثقفين الكورد، وتطرق إلى كتابة دستور أول حزب على يد الدكتور نور الدين ظاظا.

وكلمة الديمقراطي الكوردستاني - سوريا ألقاها الأستاذ بشار أمين عضو المكتب السياسي للحزب، تحدث فيها عن مؤسسي الحزب، ونضالهم السياسي.

كما تحدث أمين عن سياسات الحزب منذ بداياته، مشيراً إلى أن الحزب لم يطالب بالانفصال، ولم يطالب بالتمييز بين المكونات يل كان متعايشاً مع مختلف المكونات العرقية والدينية.

كلمة محليتا الحسكة للمجلس الوطني الكوردي في سوريا ألقاها الأستاذ هجار معو عضو محلية غربي الحسكة، تحدث فيها عن نضالات الأعضاء المؤسسين لأول حزب كوردي في سوريا وما تعرضوا له من انتهاكات.

والانسة بيريفان حسو ألقت كلمة منظمة المرأة للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا تحدثت فيها عن تاريخ تأسيس أول حزب كوردي في سوريا، مؤكدة على الاستمرار في النضال والالتزام بنهج البارتي، والبارزاني الخالد.

والكاتب والشاعر والمؤرخ الكوردي يونس حمي ألقى كلمة مقتضبة عن تاريخ أول حزب كوردي في سوريا، وعن شجاعة مؤسسي هذا الحزب، وما تعرض له من انتهاكات وملاحقات.

كلمة اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردي - روج آفا ألقتها مهاباد رئيس فرع الحسكة، مؤكدة فيها على السير على نهج أول حزب كوردي حتى تحقيق حل عادل للقضية الكوردية في سوريا.

واختتم الحفل بإلقاء قصائد قومية من قبل كل من الشاعر يونس حمي، والشاعر رضوان يوسف، وباقة من الأغاني القومية من قبل الفنان معصوم شكاكي، والفنان الشاب آزاد شكاكي.

منظمتا تل تمر وأبو راسين للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا تُحييان الذكرى 68 لتأسيس الحزب

أحيت منظمتا تل تمر وأبو راسين التابعتان للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، يوم السبت 14 حزيران 2025، الذكرى السنوية الثامنة والستين لتأسيس أول حزب سياسي كوردي في كوردستان سوريا، وذلك أمام مقر الحزب في مدينة تل تمر، وسط حضور جماهيري واسع شمل ممثلين عن الأحزاب الكوردية، منظمات المجتمع المدني، والمرأة الكوردية.

استهل الحفل بكلمة ترحيبية من الأستاذ آزاد حاجو، الذي رحّب بالحضور وطلب منهم الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء كورد وكوردستان، وعلى رأسهم القائد الخالد مصطفى بارزاني، على أنغام النشيد القومي الكوردي «أي رقيب».

ثم ألقى الأستاذ نافع عبدالله، عضو اللجنة المركزية في الحزب، كلمة تناول فيها محطات تاريخية هامة من مسيرة الحزب ونضاله منذ التأسيس، متطرقاً إلى الظروف السياسية الصعبة التي واجهها الحزب.

وألقت الآنسة جين فرهاد تمي، ممثلة المجلس المحلي للبارزاني الخالد في تل تمر، كلمة عبّرت فيها عن اعتزاز المجلس بمشاركة الحزب في هذه المناسبة التاريخية، مؤكدة على أهمية وحدة الصف الكوردي في مواجهة التحديات.

بعدها، قام الأستاذ أحمد داوود، عضو الحزب، بقراءة نص برقية التهنئة الموجهة من الحزب الديمقراطي الكوردستاني بمناسبة الذكرى الـ68 لتأسيس الحزب الشقيق في كوردستان سوريا.

الشبكة الكوردية ومنظمات حقوقية توجه رسالة إلى رئاسة الوفد الكوردي المشترك

وجهت منظمات كوردية، رسالة لـ رئاسة الوفد الكوردي المشترك تدعوها من خلالها لتأسيس فريق استشاري حقوقي وأكاديمي داعم للوفد الكوردي المشترك «نحو مفاوضات مستندة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والقوانين الدولية ذات الصلة».

فيما يلي نص الرسالة:

انطلاقًا من موقعنا كشبكة حقوقية كردية مستقلة ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الكردي في سوريا، والتي يُعنى جميعها بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتوثيق الانتهاكات بحق السوريين عامة و أبناء شعبنا الكردي في سوريا بشكل خاص، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية، ومن منطلق التزامنا بمبدأ الشراكة المدنية في بناء مستقبل عادل وآمن، نتوجّه إليكم بهذه الرسالة في ظل الاستحقاقات السياسية الراهنة، التي تتطلب مرافقة علمية وحقوقية متينة لمسار الحوار الكردي السوري.

إن أي عملية تفاوضية تُعنى بمصير شعب عانى من عقود التمييز البنيوي والتهميش القومي، لا بد أن تُصاغ وفق رؤية متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان، والقانون الدولي، والسياقات التاريخية والثقافية، وتضمن مشاركة مجتمعية حقيقية.

لذا، نقترح بصورة ملحّة تشكيل فريق استشاري متعدد التخصصات يُرافق الوفد الكردي المشترك، ويؤدي دورًا في تقديم الخبرات والتحليلات والمقترحات، بما يعزّز جودة المفاوضات ويُحصّنها بالمرجعية القانونية الدولية. تتكوّن هذه الهيئة من:

1. لجنة حقوقية قانونية: تضطلع بمهمة مراجعة كل ما يُطرح تفاوضيًا من حيث توافقه مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومبادئ العدالة الانتقالية، وآليات عدم التكرار، وجميع القوانين الدولية ذات الصلة.
2. لجنة تاريخية - جغرافية - لغوية: تعمل على تعزيز السردية الكردية الأصيلة بوصفها جزءًا من الهوية الوطنية السورية، وتوثّق السياسات التمييزية التي استهدفت الشعب الكردي.
3. لجنة الحوكمة والنماذج الدستورية: تقارن تجارب الحكم الذاتي واللامركزية والدستورية حول العالم، وتضع تصورات واقعية قابلة للتنفيذ تضمن الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية للكرد.
4. لجنة مجتمعية واستشارية مدنية: تتواصل مع قوى المجتمع المدني والنقابات والمؤسسات الثقافية والنسائية والشبابية لضمان إشراك القاعدة المجتمعية الواسعة في صياغة أولويات التفاوض.

الهدف من هذا الفريق هو ليس فقط الدعم التقني، بل ضمان ألا يُختزل المسار التفاوضي في ترتيبات سلطوية أو صفقات مرحلية، بل أن يتحوّل إلى عملية سياسية قائمة على الاعتراف بالحقوق الجماعية، وعلى ضمانات غير قابلة للتراجع في أي ترتيبات دستورية مستقبلية.

يستند هذا المقترح إلى ما يلي:

التجارب الدولية في بناء السلام المستدام (جنوب إفريقيا، كوسوفو، نيبال)، التي أثبتت أن إشراك الهيئات الاستشارية الحقوقية يرفع من مستوى شرعية العملية التفاوضية.

الحقوق التاريخية والسياسية المشروعة للشعب الكردي في سوريا، والتي تقتضي تسوية سياسية عادلة للقضية الكردية في سوريا قائمة على الاعتراف الدستوري . مبادئ الإنصاف والعدالة الانتقالية، بما فيها جبر الضرر، والاعتراف بالانتهاكات، وتكريس اللامركزية كمسار إصلاحي عادل.

القضية الكردية في سوريا ليست شأنًا خاصًا، بل قضية حقوقية تتصل بالحق في اللغة، والهوية، والمواطنة المتساوية، وعدم التمييز، والمشاركة السياسية الفعالة، والضمانات الدستورية للحماية من الإقصاء.

من هذا المنطلق، فإن الشبكة الكردية لحقوق الإنسان والمنظمات الموقعة أدناه، ومن واقع خبراتها في القانون، وحقوق الإنسان، والقوانين الدولية ذات الصلة، والعمل مع منظمات المجتمع المدني، تعلن استعدادها لدعم تشكيل هذا الوفد الاستشاري، والمساهمة في بناء فريق مهني مستقل، يقدّم المشورة الحقوقية والأكاديمية، وفق مبادئ الشفافية والحياد والتعددية.

كما نفتح باب التعاون مع سائر المنظمات الحقوقية والأكاديمية الكردية والسورية والدولية الراغبة في الإسهام، ونضع كافة خبراتنا في تصرّف هذا المسار الوطني الحساس، الذي نعتبره محطة مفصلية في مسيرة نضال شعبنا الكردي في سوريا نحو الاعتراف والعدالة.

قامشلو - سوريا

الشبكة الكردية والمنظمات الموقعة على الرسالة:

1 - الشبكة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا

2 - المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (DAD)

3 - منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف

4 - اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا - راصد

5 - منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سوريا - روانكه

ممثلية المجلس الوطني الكوردي تشكر حكومة إقليم كوردستان لتسوية إقامات السوريين المقيمين

أعربت ممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكوردي في سوريا عن شكرها لرئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني تقديراً للجهود المبذولة والقرارات الصادرة من أجل تسوية إقامات السوريين.

*فيما يلي نص الرسالة:

رسالة شكر وتقدير

تُعرب ممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكوردي في سوريا عن بالغ شكرها وتقديرها لِـ:

- السيد مسرور بارزاني رئيس حكومة إقليم كوردستان.

- المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني

- قسم العلاقات العراقية والكوردستانية للحزب الديمقراطي الكوردستاني

- مكتب العلاقات الوطنية للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

وذلك عقب سلسلة لقاءاتنا المثمرة مع المؤسسات الحكومية والحزبية ذات الصلة في حكومة إقليم كوردستان، والتي تناولت التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين، واقترحت الحلول المناسبة.

وقد أثمرت هذه الجهود عن إصدار وزارة الداخلية في حكومة إقليم كوردستان تعميماً يُمكّن أصحاب (الإقامات النظامية والجوازات فقط) من تسوية أوضاعهم مع مراعاة ظروفهم المعيشية الصعبة، وذلك بعد تراكم الغرامات عليهم وتحوّلها إلى عبء ثقيل.

كما نودّ إبلاغ اللاجئين السوريين الكرام بأنّ ممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكوردي في سوريا تتابع عن كثب أوضاعهم والتحديات التي يواجهونها، بالتنسيق مع الجهات المعنية في حكومة إقليم كوردستان، بما في ذلك تحديات (إقامات اللجوء)

ممثلية إقليم كوردستان
للمجلس الوطني الكوردي في سوريا

أربيل 12 حزيران 2025

ENCÜMANA NÎSTIMANÎ YA KURDÎ LI SÛRIYÊ
ENKS
26-10-2011
المجلس الوطني الكردي في سوريا
ممثلية إقليم كوردستان

المكتب القانوني للمجلس الوطني الكوردي ينتخب هيئة جديدة له

ناقش المكتب القانوني للمجلس الوطني الكوردي في سوريا مجموعة من القضايا القانونية والحقوقية المهمة، من أبرزها تشكيل لجان متخصصة لمتابعة قضايا المفقودين والمعتقلين السياسيين الكورد.

بحضور رئيس المجلس الوطني الكوردي، محمد إسماعيل، عقد المكتب القانوني للمجلس الوطني الكوردي في سوريا مؤتمره السنوي يوم الإثنين، 2 حزيران 2025، في قاعة «البارزاني الخالد» بمدينة قامشلو.

خلال المؤتمر تم مناقشة مجموعة من القضايا القانونية والحقوقية المهمة، من أبرزها تشكيل لجان متخصصة لمتابعة قضايا المواطنين الكورد، وخاصة المفقودين والمعتقلين السياسيين في سجون النظام السابق. وسبل تعزيز آليات الدفاع عن حقوق المواطنين الكورد في سوريا.

وفي ختام أعمال المؤتمر، انتخبت هيئة جديدة للمكتب القانوني، لمواصلة المهام في الدفاع عن قضايا وحقوق الشعب الكوردي.

سوريا الجديدة.. اللامركزية كحل توافقي بين المطالب الكوردية والضغوط الدولية

عزالدين ملا

تعمل الدول الإقليمية والدولية، ولا سيما القوى المؤثرة في الشأن السوري مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإسرائيل، بالإضافة إلى تركيا، ودول الخليج، وخاصة السعودية، ودولة الإمارات، وقطر، على ضبط المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية في سوريا، بهدف منع أي اختلال قد يؤدّي إلى زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على أمنها القومي.

إن وصول أحمد الشرع إلى رئاسة الحكومة السورية لم يكن حدثًا عابراً، بل جاء نتيجة توافقات إقليمية ودولية دقيقة، تهدف إلى إعادة تشكيل الدولة السورية وفق نموذج لا مركزي، يضمن الحقوق والحريات لجميع المكوّنات والطوائف التي تشكل نسيج المجتمع السوري المتعدد.

في هذا السياق، يُعدُّ الكورد جزءاً أصيلاً من هذا النسيج الوطني، وهم أصحاب حقوق مشروعة بموجب المواثيق الدولية، وتحظى هذه الحقوق بدعم العديد من القوى الفاعلة، بما في ذلك الحكومة السورية الحالية، لكن التحدّي الأكبر يبقى في تضمين هذه الحقوق في الدستور المستقبلي، والعمل على تنفيذها فعليًا على أرض الواقع.

إن شكلَ الدولة السورية الجديدة لا يُرسم وفق نماذج جاهزة كالفيدرالية أو الكونفدرالية كما هو الحال في بعض الدول، بل يُبنى على توافق وطني شامل يستندُ إلى خصوصيات كلِّ مكوّن، وخاصة الشعب الكوردي، الذي عانى لعقود من التهميش والظلم. لذا فإن إعادة بناء الثقة بين الكورد والنظام السياسي الجديد يتطلّب الاعتراف بالخصوصية الكوردية وضمان حقوقهم المشروعة كجزء من العقد الوطني الجديد.

1-ما طبيعة التفاهمات الإقليمية والدولية التي أفضت إلى تشكيل النظام السوري برئاسة أحمد الشرع، وما حدود الدور الخارجي في رسم مستقبل سوريا؟

2-كيف يمكن لنموذج الدولة اللامركزية أن يحقق توازنًا حقيقيًا بين وحدة سوريا من جهة، وحقوق مكوّناتها القومية والدينية من جهة أخرى؟

3-ما الضمانات المطلوبة لتثبيت الحقوق الكوردية في الدستور السوري الجديد؟ وما الآليات الممكنة لتنفيذها على أرض الواقع؟

4-كيف يُمكن بناء عقد وطني جديد يراعي الخصوصية الكوردية دون اللجوء إلى نماذج الفيدرالية أو الكونفدرالية التي تثير مخاوف بعض الأطراف؟

5-ما العوامل التي تضمنُ نجاحَ التحوُّل السياسي في سوريا دون أن يؤدي إلى تفكك الدولة أو دخولها في صراعات داخلية جديدة؟

الضمانات الكوردية وتوازنات القوى في لعبة التغيير السياسي

تحدث عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، محمد علي إبراهيم لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «إنّ التفاهمات التي أفضت إلى وصول أحمد الشرع إلى رئاسة الحكومة السورية لا يمكن اختزالها ضمن إطار التحركات الدبلوماسية الروتينية بل هي نتيجة مباشرة لترتيبات إقليمية-دولية بالغة التعقيد تقاطعت فيها مصالح قوى كبرى ذات تأثير مباشر على المشهد السوري، وفرضت نتائجها على شكل السلطة الجديد.

تلتقي تلك القوى على اختلاف رؤاها ومصالحها عند نقطتين محوريتين: الأولى: منع الانهيار الكامل للدولة السورية. إذ يشكل استمرار تفكك الدولة السورية خطراً جسيماً على استقرار الإقليم بأكمله. فدوامة الفوضى الممتدة قد تنعكس على دول الجوار مباشرة سواء عبر موجات لجوء جديدة أو عبر تصاعد نفوذ الجماعات المتطرفة في الفراغ الأمني الأمر الذي لا ترغب أي من القوى المؤثرة لا الإقليمية ولا الدولية في السماح بحدوثه.

الثاني: إعادة صياغة النظام السياسي في سوريا، وهنا تظهر التباينات بين الأطراف. فبينما ترى بعض الدول الإقليمية ذات النفوذ أن الحل الأمثل يكمن في بقاء دولة مركزية قوية تتحكم بكامل مفاصل الحياة السياسية والأمنية والادارية، فإن أطرافاً أخرى ولا سيما ضمن التحالف الدولي لا ترى في اللامركزية تهديداً للدولة بل تعدها إطاراً واقعياً وقادراً على تجاوز الأزمات التي تراكمت بفعل العقود السابقة من الحكم المركزي القائم على إنكار التنوع القومي والإثني في البلاد.

لقد ساهم هذا التباين في وجهات النظر إلى خلق طيف واسع من التفاهمات المرحلية بين أطراف مختلفة أفضت في النهاية إلى صيغة مؤقتة للحكم وجدت في أحمد الشرع شخصية توافقية مقبولة من معظم الأطراف أو على الأقل لا تثير حساسية فورية لدى أي منها.

ومن اللافت في هذا السياق أن جزءاً كبيراً من الزخم الداعم لهذه الصيغة جاء من أطراف عربية خصوصاً من دول الخليج التي رأت في هذا التغيير فرصة لإعادة سوريا إلى الحاضنة العربية، وفك ارتباطها التدريجي بالمحور الإيراني–الروسي، وهو هدف استراتيجي بات

محمد علي ابراهيم

يحظى بإجماع عربي غير معلن.

وإن الوجود الإسرائيلي حاضر في الخلفية، ولا يمكن إغفال أن من بين العوامل التي سهلت تمرير هذه التفاهمات هو توفر نوايا أكثر مرونة – وإن لم تُعلن رسمياً– لخلق أجواء تفاهم مع إسرائيل أو على الأقل تبريد الجبهة الجنوبية، بما يتوافق مع التوجهات الجديدة لبعض العواصم العربية نحو تطبيع العلاقات مع تل أبيب، وتخفيف حالة العداء التقليدية.

يتابع ابراهيم: «إن الدولة اللامركزية تقوم على مبدأ توزيع السلطة بشكل أفقي بين المركز والأقاليم أو المكوّنات المختلفة للدولة ما يتيح مرونة أكبر في إدارة الشأن العام، ويعزّز من فرص المشاركة الفعالة لمختلف الفئات المجتمعية في صنع القرار. ضمن إطار قانوني ودستوري واضح. وتشمل مختلف الصلاحيات مجالات مثل التعليم والثقافة واستخدام اللغة الأم وتشكيل أجهزة أمن محلية لحماية المجتمع وفق ضوابط الدولة.

في الوقت ذاته، تبقى القضايا السيادية الكبرى – مثل السياسة الخارجية، والدفاع الوطني، وإدارة العملة، والتحكُّم بالموارد الطبيعية – ضمن صلاحيات السلطة المركزية للدولة. وبهذا يتم الحفاظ على وحدة الدولة ومكانتها في النظام الدولي، دون إقصاء لمطالب المكوّنات الداخلية. لكن النجاح مشروط بعدد من الأسس الضرورية لضمان التوازن والاستقرار، وهي: أولاً، وضوح الحدود الدستورية بين صلاحيات السلطة المركزية والسلطات المحلية، لتجنب التداخل والصراعات وضمان احترام كل جهة لحدود مهامها.

ثانياً: ضمان التمثيل العادل والمنصف لمختلف المكونات في مؤسسات الدولة المركزية بما في ذلك البرلمان الحكومة والمجالس العليا بما يعكس التنوع المجتمعي ويحول دون تهميش أي فئة».

يضيف ابراهيم: «ان الضمانات تشمل مستويات رئيسية تهدف إلى حماية الحقوق القومية والسياسية والثقافية للكورد وترسيخ مكانتهم كمكوّن أساسي في الدولة ويجب الاعتراف بالكورد كمكوّن قومي أصيل في البلاد بما يشمل النص الصريح في الدستور على هويتهم القومية وحقوقهم وعدم اعتبارهم مجرد أقلية إثنية أو فئة سكانية ثانوية. وضمان استخدام اللغة الكوردية كلغة رسمية في المناطق ذات الأغلبية الكوردية إلى جانب اللغة الرسمية العامة للدولة، مع ما يترتب على ذلك من حقوق في التعليم والمعاملات الإدارية والإعلام والثقافة. وضمان التمثيل السياسي العادل للكورد وتخصيص مقاعد لهم في البرلمان وتمثيلهم في الهيئات الدستورية والمناصب العليا للدولة بما يعكس وزنهم الحقيقي في المجتمع، ويعزّز مشاركتهم في صناعة القرار. ويجب أن يكون هناك ضمانات قانونية وتشريعية وهي الإطار العملي الذي يفعّل المبادئ الدستورية ويحولها إلى قوانين ملزمة وسياسات قابلة للتطبيق. ومن مهام المؤسسات تقديم تقارير دورية إلى البرلمان والجهات الرقابية تتضمن تقييماً لمدى احترام الدولة لهذه الحقوق، ومقترحات لتحسين الأداء المؤسسي تجاه الكورد. أما على أرض الواقع، فتترجم هذه الضمانات من خلال إجراءات ملموسة من بينها تبنّي نظام اللامركزية، بحيث تُمنح السلطات المحلية في المناطق الكوردية صلاحيات واسعة في مجالات التعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية، مما يسمح لها بإدارة شؤونها وفق خصوصياتها الثقافية والاجتماعية.

إشراك الكورد في أجهزة الدولة على جميع المستويات من الوظائف الإدارية إلى المناصب القيادية، لضمان التمثيل وتشكيل غرفة ثانية بمثابة هيئة تمثل كافة الشرائح المجتمعية في المناطق الكوردية للمشاركة الفعلية في بناء الدولة ولتجاوز أي إقصاء أو تهميش ممنهج».

يشير ابراهيم: «يمكن بناء عقد وطني جديد من خلال نموذج اللامركزية المرنة وهو نظام يمنح صلاحيات واسعة للمناطق دون أن يترتب عليه انفصال مؤسساتي والاعتراف بلغتهم وثقافتهم. وإدماج تاريخهم في المناهج الدراسية وحماية خصوصيتهم الثقافية والدينية عبر مؤسسات مدنية. وهذا يزيل التوترات بين المكونات المختلفة.

يختم ابراهيم: «هناك عدة عوامل رئيسية

عبدالرحمن آبو

تضمن نجاح التحول السياسي، منها التوافق الوطني الشامل على قواعد اللعبة السياسية الجديدة. وتحقيق العدالة الانتقالية عبر محاسبة مرتكبي الجرائم ورفع المظلومية التاريخية عن المكونات. وحيادية المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإعادة بنائها على أسس مهنية غير طائفية وتحت إشراف دولي – إقليمي ضامن يوفر الحماية السياسية والدبلوماسية لعملية الانتقال. والعمل من اجل نمو اقتصادي متوازن يعالج الفقر والبطالة باعتبارهما عوامل تغذي التطرف والانقسام. واجراء مصالحة مجتمعية فعلية، عبر برامج حوار وحملات إعلامية تعزز قيم التعايش والاعتراف المتبادل».

اللامركزية كمخرج توافقي في ظل الرعاية الدولية

تحدث السياسي، عبد الرحمن آبو لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «ان الأوضاع التي مرّت بها سوريا (الثورة- الأزمة المستعصية- نهاية الأزمة- انسحاب وهروب وسقوط النظام الدموي البائد في 2024/12/8) كلها أتت وفق سيناريو ومخطّط مرسوم ومتوافق إقليمياً ودولياً؛ اتفقت عليه القوى العظمى والفاعلة في الأزمة السورية.

أربعة عشر عاماً من الدمار والخراب والقتل والتشريد (بتوافق دولي وإقليمي) ليس مجرّد رقم حسابي بل هو هلاك للقيم وللشعوب السورية ضربت الشعوب السورية في الصميم من كورد وعرب وباقي المكونات، إلى أن جاءت ساعة الصفر بانتصار إرادة السوريين وخلاص دمشق من الطغمة الحاكمة والتي تم بتوافق دولي وإقليمي، ولولا صيغة التوافق لما تم ذلك.! إن الشعوب السورية التواقة إلى الحرية والخلاص، رأت في هذا التوافق حبل النجاة في ان تستريح من المعاناة والظلم والقتل والتشرد. بداية الخلاص مهمة جدا ولكن الأصعب فيما بعد. فالبرنامج الموضوع أمام السيد أحمد الشرع رئيس الجمهورية محدد وضمن إطار زمني من قبل الدول الكبرى ذات النفوذ في الوضع السوري عليه العمل به ولا مناص. نجح الرجل في عدة أمور وهناك ثغرات كثيرة تنتظره. قلت سابقا وبعد السقوط مباشرة، «رحل الديكتاتور بشار ولكن ترك وراءه حقولا من الألغام التي ستنفجر في توقيتاتها حذرت ذلك مرارا» ولاّ زال متلكئاً في أمور أخرى».

يتابع آبو: «الأوضاع معقدة جداً خاضعة لقانون التجاذبات والمد والجذر، ولعلّ أعقدها قضية الشعب الكوردي في كوردستان الغربية بما هي قضية أرض وشعب، ولعل الشهر الحالي والأشهر القادمة هو الامتحان الأصعب بالنسبة للرئيس أحمد الشرع وحكومته في امتحان القضية الكوردية في كوردستان الغربية على امتداد الجغرافية من ديريك في الجزيرة الكوردستانية إلى راجو في عفرين الكوردستانية. اللامركزية السياسية هي نموذج حكم عصري لدول عديدة في العالم، وهي أعلى من الحكم الذاتي وأقل من الفيدرالية.

كانت الحركة التحررية الوطنية الكوردية في كوردستان الغربية وخاصة المجلس الوطني الكوردي تطالب بالفيدرالية وكذلك أحزاب الوحدة الوطنية الكوردية، إلا أن التوافق الذي حصل من قبل الدول المتصرفة بالوضع السوري (فرنسا) كان رأيها هو اللامركزية، وهذا ما حصل.

بدايةً الحلول للقضية الكوردية وللقضية السورية جيدة والحكم هو طاولة المفاوضات في دمشق وبرعاية دولية.

يضيف آبو: «الوثيقة السياسية (الرؤية الكوردية) المنبثقة من الكونفرانس الوطني الكوردي الذي جرى في 2025/04/26 هي الأساس في أي مفاوضات تجري بين الطرفين الأساسيين الحكومة السورية وممثلي الشعب الكوردي. وهي رؤية سياسية شاملة أتت نتيجة نضالات وتضحيات شعبنا الكوردي على مدار عشرات السنين. وهي متوافقة دولياً وإقليمياً وخاصة من الجانب الكوردستاني وبرعاية مباشرة من زعيم الأمّة فخامة الرئيس مسعود بارزاني حفظه الله ورعاه، الراعي الأمين للقضية الكوردية في عموم كوردستان.

اللامركزية السياسية شكل توافقي وجيد لإدارة البلاد في المرحلة الحالية حتى الوصول الى صيغ

حسن قاسم

أرقى (الفيدرالية) يجب الأخذ بها وهي ضرورية. ننظر إلى زعيم الأمّة فخامة الرئيس مسعود بارزاني والعالم كله على أنه أحد أعمدة التغيير في الشرق الأوسط وليس في كوردستان أو العراق، باحتضانه ملف كوردستان الغربية للمرة الرابعة يعني لنا الكثير».

يشير آبو: «إلى ان شكل المفاوضات التي ستتم بين ممثلي الشعب الكوردي والحكومة السورية في قادمات الأيام سيغير ويعدل الكثير من أساسيات أركان الدولة الحالية، لا بد أن يكون هناك تعديلات جوهرية في دستور البلاد وطبيعة الحكم، إن المنطق يحتّم ذلك.

وستشكل لجان مختصة لتعديل ذلك بما يتوافق نتائج المفاوضات التي ستجري برعاية دولية وإقليمية، هذا محدد برنامج توافقي دولي وإقليمي، وسيتخذ عنوانا عريضا (المفاوضات الكوردية- الحكومية)».

يعتقد آبو: «ان المرحلة الحالية التي تمر بها البلاد بحاجة ماسة الى عقد وطني جديد يراعي جميع الشعوب والمكونات السورية وهو ليس انتقاصا بل جمالا ورونقا. لقد عاش الشعب السوري بكورده وعربه وباقي المكونات طيلة النصف قرنا المركزية المفرطة واللون الواحد والحزب الواحد حياة التهميش واللامبالاة؛ لقد آن الأوان ليفتخر هذا المواطن بسوريته والانتماء لهذا الوطن الجميل الرائع، وهذا ما نأمله من الشعب السوري الرائع كوردا وعربا ومكونات أخرى».

يردف آبو: « الفيدرالية والكونفدرالية أشكال دولة وقتية وهي ليس تفتيتا بل عامل وحدة واتحاد، ولكن الطبيعة المركزية العروبية التي جلبت الويلات والكوارث والثقافة الأحادية هي تولد المخاوف من الفيدرالية والكونفدرالية. لننظر إلى الدول الأوربية نرى أرقى أشكال الحكم وحتى في الدول الأسيوية المتطورة (يابان الصين وروسيا...) وقد حققوا لشعوبهم الازدهار والتقدم لم تحققه دولة ضيقة الأفق.

علينا الإيمان بدولة تعددية برلمانية ديمقراطية ولا مركزية سياسية أو فيدرالية وهو الضمان الحقيقي لصيغة التعايش والرقي المشترك علينا أن لا نخاف من تجارب العيش المشترك الماثل أمامنا. تطبيق تلك البنود هي الضمان الحقيقي لوحدة البلاد، أما غير ذلك فسنهلك البلاد والعباد والعودة إلى تكرار السابق المقيت.

الشعب الكوردي في إقليم كوردستان الغربية- سوريا واعٍ جدا يعشق السلم والعيش المشترك؛ يجب الاعَتراف والإقرار الدستوري بالهوية القومية لشعبنا الكوردي كشعب يعيش على أرضه التاريخية».

بين المركزية واللامركزية، البحث عن صيغة تعايش في سوريا ما بعد الصراع

تحدث رئيس فيدراسيون منظمات المجتمع المدني، حسن قاسم لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «شهدت سوريا منذ عام 2011 تحولات سياسية عميقة غير مسبوقة، تمثلت في اندلاع ثورة شعبية تطالب بالحرية والعدالة والديمقراطية، سرعان ما تحولت الى صراع متعدد المستويات بفعل التدخلات الإقليمية والدولية، والانقسامات الداخلية، وتنامي دور الفاعلين غير الحكوميين، هذه التحولات كشفت هشاشة البنية السياسية التقليدية، وأكدت الحاجة الى صياغة العقد الوطني السوري على أسس جديدة تضمن المشاركة والتمثيل العادل، وحقوق جميع المكونات القومية والدينية.

ومع تعقد المشهد السوري وتعدد مسارات التفاوض الدولية وتراجع مركزية القرار السياسي، بات واضحا ان اية تسوية سياسية عادلة ومستدامة لا يمكن ان تنجح دون معالجة جذور الأزمة، والاعتراف بالتنوع القومي والاجتماعي ووضع اسس حكم ديمقراطي لامركزي يضمن الحقوق والحريات، وفي هذا السياق تبرز أهمية دور المكونات التي طال تهميشها، وفي مقدمتها الشعب الكوردي الذي يشكل جزءا أساسيا من النسيج الوطني السوري وساهم بفعالية في الدفاع عن الاستقرار ومكافحة الارهاب».

يتابع قاسم: «إن وصول أحمد الشرع إلى رئاسة الحكومة لم يكن مجرد مصادفة سياسية، بل جاء نتيجة توافق معقّد بين الأطراف الفاعلة، أبرزها الولايات المتحدة، وروسيا، ودول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تركيا ودول الخليج العربي. وتتمحور هذه التفاهمات حول ضرورة بناء نظام سوري جديد لا يشكل تهديدًا لجيران سوريا أو يتيح الفراغ الأمني لعودة الجماعات المتطرفة.

الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون ركّزوا على أهمية الحفاظ على وحدة سوريا، مع تعزيز التعددية السياسية واللامركزية كحلّ واقعي لتقاسم السلطة. في المقابل، رأت تركيا ودول الخليج، وخاصة السعودية وقطر، أن استقرار سوريا ينبغي أن يضمن توازنًا ديموغرافيًا وسياسيًا، يُبعد البلاد عن الهيمنة الإيرانية، ويمنع تحوّلها إلى ساحة صراع بالوكالة.

هذه التفاهمات، رغم كونها خارجية، لم تُفرض بالقوة، بل سعت لخلق بيئة توافقية داخلية تُمهّد لحل سوري من الداخل، ما يضبط حدود الدور الخارجي عند مستوى الضامن لا المهيمن، رغم أن هذا التوازن لا يزال هشّا ومعرّضا للتقلبات».

يضيف قاسم: «ان الدولة اللامركزية تُطرح اليوم كنموذج توافقي، يمكن أن يحقق توازناً بين الحفاظ على وحدة الدولة، ومنح المكونات القومية والدينية حقوقها السياسية والثقافية والإدارية. اللامركزية لا تعني بالضرورة التقسيم أو الانفصال، بل تتيح لكلّ منطقة إدارة شؤونها المحلية ضمن إطار السيادة الوطنية.

بالنسبة للكورد، يشكّل هذا النموذج فرصة تاريخية لإعادة بناء العلاقة مع الدولة، على أساس الشراكة والمساواة لا التبعية والتهميش. فإذا طُبّق النموذج بشكل سليم، مع ضمان دستوري حقيقي للحقوق، فإن ذلك سيساهم في تحقيق استقرار داخلي دائم.

الضمانات المطلوبة لتثبيت الحقوق الكوردية يجب أن تكون على مستويين: دستوري، عبر الاعتراف الصريح بالكورد كشعب يعيش على أرضه التاريخية، وكمكوّن رئيسي من مكونات الشعب السوري، وضمان استخدام اللغة الكوردية في التعليم والإدارة والثقافة، وتمكين المشاركة السياسية العادلة لهم.

سياسي ومؤسساتي: من خلال تمثيل فعّال للكورد في المؤسسات العليا للدولة، ووجود آليات رقابية تمنع العودة إلى السياسات الإقصائية السابقة.

أما على أرض الواقع، فتشمل الآليات الممكنة: تشكيل مجالس محلية ذات صلاحيات موسّعة في المناطق ذات الغالبية الكوردية وضمان دعم دولي (تحت إشراف الأمم المتحدة) لتطبيق ما يُنص عليه في الدستور. وربط الدعم الاقتصادي الدولي للحكومة السورية بمدى التزامها بتطبيق الحقوق الدستورية للمكوّنات».

يشير قاسم: «إلى ان بعض الأطراف، داخليا وخارجيا، تتحفظ على نماذج الفيدرالية أو الكونفدرالية، خوفا من التقسيم. لكن هناك إمكانية لبناء عقد وطني جديد، يُراعي الخصوصية الكوردية دون الحاجة لهذه النماذج المثيرة للجدل.

البديل يكمن في صيغة اللامركزية الموسّعة ذات الخصوصية الثقافية، أي منح الكورد القدرة على إدارة شؤونهم الثقافية والتعليمية والإدارية، مع إشراكهم في القرار السياسي المركزي.

كما يُعدّ الحوار الوطني الشامل، الذي يشارك فيه ممثلون حقيقيون عن كل المكوّنات، هو المفتاح الأساسي لصياغة هذا العقد الجديد، ضمن خارطة طريق مرحلية ومدعومة دوليا.

لضمان نجاح التحوّل السياسي، ومنع الانزلاق نحو التفكك أو الصراعات الجديدة، يجب أن تتوفر عدة عوامل أساسية: إرادة سياسية داخلية جامعة: لا بد من وجود توافق داخلي حقيقي بين القوى السياسية السورية، بعيدًا عن الإقصاء.

دور دولي متوازن: يقتصر على الدعم لا التدخل المباشر، ويشرف على الانتقال بسلاسة دون فرض أجندات.

خطة اقتصادية لإنعاش المناطق المنكوبة: لأن الاستقرار السياسي لن يصمد بدون استقرار اقتصادي.

مصالحة مجتمعية شاملة: تتضمن معالجة آثار الحرب، وإعادة دمج المتضررين، وضمان العدالة الانتقالية. وتعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات قوية: تضمن الحقوق وتحارب الفساد».

يختم قاسم: «إن ما تمر به سوريا اليوم ليس فقط لحظة سياسية، بل لحظة تاريخية لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. والكورد، كجزء أصيل من هذا المجتمع، أمام فرصة نادرة لتثبيت حقوقهم ضمن عقد وطني جديد، لا يقوم على الإقصاء أو الوصاية، بل على الشراكة والمساواة والاعتراف بالخصوصية ضمن إطار الوحدة.

ان المرحلة المقبلة تتطلب من جميع القوى الوطنية، بما فيها القوى الكوردية، العمل على بناء مشروع سياسي جامع، يتجاوز الاصطفافات الضيقة، ويضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، تمهيدا لدخول سوريا في مرحلة انتقالية حقيقية نحو دولة ديمقراطية مدنية تعددية لامركزية».

الذكرى السنوية الـ8 لاتخاذ قرار إجراء الاستفتاء على الاستقلال في إقليم كوردستان

صادف يوم 7 حزيران 2025 الذكرى السنوية الـ8 لاتخاذ قرار إجراء الاستفتاء على الاستقلال في إقليم كوردستان.
في مثل هذا اليوم قبل ثمانية أعوام (7 حزيران 2017) عقد الرئيس مسعود بارزاني الذي كان يتولى حينها منصب رئيس إقليم كوردستان اجتماعًا واسع النطاق في أربيل، بمشاركة مسؤولين حكوميين وممثلي الأحزاب والقوى السياسية ومسؤولين من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كوردستان، لتحديد موعد استفتاء الاستقلال.

وقرَّر الحاضرون بالأغلبية المطلقة الموافقة على النقاط التالية:
- أولاً: تم تحديد يوم 25 أيلول عام 2017 موعداً لإجراء الاستفتاء في إقليم كوردستان العراق والمناطق الكوردستانية خارج إدارة إقليم كوردستان.

- ثانياً: تقوم الأحزاب السياسية في كوردستان اعتباراً من هذا الاجتماع، وحتى يوم الاستفتاء بالعمل على إعادة تفعيل البرلمان وحل المشاكل السياسية من أجل تحقيق وحدة الصف الوطني ووحدة الموقف.

- ثالثاً: ضرورة رفع المستوى المعيشي لشعب كوردستان والالتفات إلى المشاكل الاقتصادية لمواطني إقليم كوردستان والموظفين وذوي الدخل المحدود .
- رابعاً: قرر الحاضرون تشكيل لجنة عليا للاستفتاء برئاسة السيد مسعود بارزاني، وأمهل المجتمعون الأحزاب السياسية في كوردستان مهلة محددة لتسمية ممثليهم في اللجان المعنية بالاستفتاء ولفترة ما بعد الاستفتاء الممتدة حتى يوم 6-12-2017.

ويقول الرئيس مسعود بارزاني في إحدى رسائله إلى شعب كوردستان بمناسبة الذكرى السنوية لإقرار يوم الاستفتاء على الاستقلال: « في يوم 7 حزيران 2017 صوتت الأحزاب السياسية في كوردستان وبالإجماع على إجراء الاستفتاء على استقلال إقليم كوردستان ليتمكن شعبنا من إيصال صوته إلى العالم بطريقة سلمية.

وأضاف أن:» قرار إجراء الاستفتاء مكسب عظيم لكافة مواطني كوردستان وهو فخر لكافة الأطراف التي شاركت في إصداره، وهو قرار لم يندم على اتخاذه أي طرف «.

وعقب إجراء الاستفتاء، وفي 16 تشرين الأول 2017 ، شنت القوات العراقية وميليشيات الحشد الشعبي هجوماً عسكرياً واسعاً غير مبرر، على المناطق الكوردستانية الخارجة عن إدارة إقليم كوردستان من ضمنها مدينة كركوك.

رئيس الاشتراكي الكوردستاني: العراق يسعى لإلحاق الأذى بالكورد بأساليب جديدة بدل الكيمياوي والأنفال

قال رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، محمد حاجي محمود، يوم الخميس، إن العراق يواصل منذ عام 2014 ممارسة الظلم بحق الكورد، مشيراً إلى قطع موازنة ورواتب إقليم كوردستان كأحد أوجه هذا الظلم.
وفي تصريحات أدلى بها للصحفيين، أكد حاجي محمود أن العراق يسعى لإلحاق الأذى بالكورد بأساليب جديدة، بدلاً من استخدام الأسلحة الكيميائية وحملات الأنفال في الماضي.
وأكد أن من حق الكورد الرد، بما في ذلك وقف تزويد العراق بالماء والكهرباء، فضلاً عن مقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة في البلاد.

وتأتي تصريحات محمد حاجي محمود حول ظلم بغداد للكورد وحقهم في الرد، في سياق الخلافات المستمرة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان، خصوصاً على صعيد الملفات المالية.

ففي تصريحات سابقة أدلى بها يوم الأربعاء 4 حزيران 2025، قال رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، إنه لا توجد حكومة في العالم تُبلغ جهة ما في الشهر الخامس بأنّها لم تعد تملك لديها أي حصة، وأنها سترسل لها الأموال على شكل قرض، في إشارة إلى الحكومة الاتحادية بشأن رواتب موظفي إقليم كوردستان.
وقال حاجي محمود إنه «طلب من إيران تقديم النصح للحكومة العراقية ودعم شعب إقليم كوردستان».

وأوضح أنه «لا يُعقل أن تعلن الحكومة في الشهر الخامس من العام أنها لن تمنح أي حصص بعد الآن، وأن الأموال سترسل كقروض»، مضيفاً: «إذا كان الأمر كذلك، فبإمكاننا الاقتراض من دولة أخرى، فلماذا نفعل ذلك داخل العراق؟».

وأشار إلى أن «العراق لا يزال حتى الآن لا يتعامل معنا كشركاء»، محذراً من أن «استمرار هذا الوضع دون إيجاد حلول سيؤدي إلى تفاقم الأزمة».

حكومة إقليم كوردستان تشكّل لجنة مشتركة لإعادة مواطنيها العالقين في الخارج

أعلنت لجنة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كوردستان، تشكيل لجنة مشتركة بين دائرة العلاقات الخارجية ووزارة الداخلية في حكومة الإقليم، وهي على تواصل مستمر مع المواطنين والجهات الرسمية في البلدان التي علق فيها المواطنون، بسبب تصاعد التوترات في المنطقة، بهدف تنفيذ الاجراءات اللازمة لإعادتهم في أقرب وقت ممكن.

وقالت الدائرة في بيان دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كوردستان:

«نظراً لتصاعد التوترات في المنطقة، أُغلِقَ المجال الجوي العراقي وتوقّفت الرحلات الجوية من وإلى جميع المطارات. وقد تسبّب هذا الأمر في مشاكل كبيرة لمواطني إقليم كوردستان الذين كانوا ينوون العودة إلى الإقليم عبر مطارات إسطنبول بطريقة الترانزيت».

وأضاف البيان: «وفي الوقت نفسه، تعذّر على عدد من الحجاج الذين أنهوا مناسك الحج العودة، بعد أن علقوا في مطار عمّان».

وتابع: «وفي إطار حرص حكومة إقليم كوردستان على إعادة مواطنيها، شكّلت لجنة مشتركة بين دائرة العلاقات الخارجية في الحكومة ووزارة الداخلية في حكومة الإقليم، وهي على تواصل مستمر مع المواطنين والجهات الرسمية في البلدان التي علق فيها المواطنون، وذلك بهدف تنفيذ الإجراءات اللازمة لإعادتهم في أقرب وقت ممكن إلى إقليم كوردستان».

ومضى بالقول: «تؤكد حكومة إقليم كوردستان أنها تعتبر من واجبها الوقوف إلى جانب مواطنيها في أوقات الأزمات والمحن، كما فعلت خلال جائحة كورونا وسائر الأزمات السابقة، حيث بذلت كل ما بوسعها لإعادة مواطنيها».

رئاسة إقليم كوردستان تدين الهجوم الإسرائيلي على إيران

أدانت رئاسة إقليم كوردستان في بيان رسمي، يوم الجمعة 13 حزيران 2025، الهجوم الجوي الذي استهدف إيران فجر اليوم، مشيرة إلى أن المواجهات والحلول العسكرية تجعل الوضع أسوأ.

*فيما يلي نص البيان وفق الموقع الرسمي لرئاسة إقليم كوردستان:

ندين الهجوم الإسرائيلي على جمهورية إيران الإسلامية واستخدام القوة العسكرية في حسم الخلافات.
هذه الأحداث تزيد من تعقيد الأمان واستقرار المنطقة وتشكل تهديداً للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.
المواجهات والحلول العسكرية تجعل الوضع أسوأ.

في هذا الوقت الحساس، يجب أن يكون للمجتمع الدولي رد فعل عاجل وفعال ويعمل على منع تفاقم التعقيدات والتوترات أكثر من ذلك، واتخاذ الإجراءات في أقرب وقت ممكن لمنع المزيد من تدهور الوضع.
رئاسة إقليم كوردستان

13 حزيران 2025

الخارجية الأمريكية: ندعو الحكومتين الاتحادية وإقليم كوردستان إلى العمل على حل أزمة الرواتب من خلال حوار بنّاء ومستدام

دعت وزارة الخارجية الأمريكية، الحكومتين الاتحادية وإقليم كوردستان إلى العمل على حل أزمة الرواتب من خلال «حوار بنّاء ومستدام»، محذرة من أن استمرار الأزمة قد يؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار في العراق.

المتحدثة باسم وزارة الخارجية تامي بروس، قالت في مؤتمر صحفي ، مساء الثلاثاء ، بواشنطن: ان « الولايات المتحدة تراقب عن كثب أزمة الرواتب في إقليم كوردستان».

وأكدت بالقول « يجب أن يتم حل الخلاف بين بغداد وأربيل حول هذه القضية من خلال حوار بناء يتماشى مع المسؤوليات الدستورية».

واشنطن تقول إنها غيرت نهجها تجاه هجمات الحوثي على السفن بشكل كامل
وأضافت ، أن حل أزمة الرواتب يُرسل إشارة واضحة إلى أن العراق يُهيئ بيئة مواتية لجذب الاستثمارات، بما في ذلك من الشركات الأمريكية.

واردفت «سيُسهم النجاح في هذه العملية في تعزيز التعاون الأوسع بين الجانبين، مثل إعادة فتح خط الأنابيب بين العراق وتركيا وتوسيع نطاق استكشاف الطاقة».

وأكدت المتحدثة ، أن «وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو في اجتماعاته الأخيرة مع كبار المسؤولين العراقيين ، أكد مجددًا دعم واشنطن لإقليم كوردستان قوي وموحد».

شاخوان عبد اللّه: ننتظر قرار المحكمة الاتحادية بشأن الرواتب مطلع الأسبوع المقبل

أعلن نائب رئيس البرلمان العراقي، شاخوان عبد اللّه، أن المحكمة الاتحادية العليا من المتوقع أن تعقد جلسة في بداية الأسبوع المقبل لإصدار قرار بشأن رواتب موظفي إقليم كوردستان، محذراً من أن البرلمان لن ينعقد ما لم تُحسم مسألة الرواتب.

وقال عبد اللّه، في مؤتمر صحفي عقده يوم الأربعاء (11 حزيران 2025)، حضرته شبكة رووداو الإعلامية: «في الأسبوع الذي سبق العيد أكملنا الإجراءات القانونية، ونأمل أن تصدر المحكمة الاتحادية قراراً بشأن إرسال الرواتب خلال الأيام القليلة المقبلة».

وأشار إلى أن سبب تأخر البت في القضية يعود إلى غياب بعض القضاة الذين سافروا إلى السعودية لأداء مناسك الحج.

وفي هذا السياق، أوضح: «كان هناك أربعة قضاة احتياط، مع حضور قاضيين كورديين وقاضيين آخرين، وصل عددهم إلى 8 قضاة، دون التمكن من الوصول إلى النصاب القانوني [لإصدار القرار]».

وفي ردّه على سؤال مراسل شبكة رووداو الإعلامية، رنجه جمال، أوضح نائب رئيس البرلمان أن وزارة الخارجية الأميركية «اتصلت هاتفياً قبل العيد واستفسرت عن هذا الوضع [عدم إرسال أموال الرواتب]».

ولفت إلى أن المتحدثة باسم وزارة الخارجية أدلت بـ «تصريحات عن هذه الأزمة المفتعلة التي أضرت بإقليم كوردستان ومحاولة لتجويع شعب إقليم كوردستان»، مشيراً إلى أن الموضوع «تحدث عنه الجميع».

وتابع عبد اللّه بالقول: «نتوقع، أسوة بالقرارات السابقة، أن تصدر المحكمة الاتحادية قراراً في بداية الأسبوع المقبل وأن تُفصل الرواتب عن القضايا الأخرى».

كما انتقد الكتاب الصادر عن وزارة المالية العراقية، لاحتوائه على «أخطاء قانونية كبيرة، على سبيل المثال تحدث عن النفقات الفعلية بينما كنا في شهر نيسان، في حين أن النفقات الفعلية تحسب في نهاية العام».

وشدد شاخوان عبد اللّه على أن ملف رواتب إقليم كوردستان «سياسي أكثر منه تقني وإداري»، مؤكداً في ختام مؤتمره الصحفي:

«لن نسمح بانعقاد جلسة البرلمان التي طُلب عقدها الآن، لحين حسم ملف رواتب موظفي إقليم كوردستان».

من قلب كوردستان

مهند محمود شوقي

بيتك يا سوداني من زجاج، فلا ترمِ بحصاك على الجبل

من يتابع علاقة بغداد بأربيل خلال الأشهر الماضية، يدرك أن الأمور لم تعد خلافًا سياسيًا عابرًا، بل تحوّلت إلى معركة قمع ممنهجة، تستخدم فيها الحكومة الاتحادية كل أدوات الضغط الممكنة – من المال إلى النفط، ومن الرواتب إلى الحصص الدستورية – وكأنها في مواجهة مع كيان أجنبي لا مع جزء أصيل من العراق.
في بيان صريح، قالت حكومة إقليم كوردستان ما يردده الناس منذ سنوات: ما يجري هو قمع مستمر. ليس مجرد خلافات حول الموازنة أو تفاصيل قانونية، بل سياسات عقابية تهدف إلى كسر الإقليم سياسيًا وإضعافه اقتصاديًا، رغم أنه كان دائمًا عنصر توازن في العراق، وملاذًا آمنًا لعشرات الآلاف من النازحين، وخط الدفاع الأول ضد داعش.
السوداني، الذي وصل إلى السلطة بتوافق هش دعمته أربيل، يبدو اليوم وقد نسي الطريق الذي جاء منه. يلوّح بالعقوبات المالية، ويُراوغ في صرف الرواتب، بل ويمنع استئناف تصدير النفط، رغم اتفاقات معلنة وتعهدات دستورية واضحة. كيف لحكومة تقول إنها «تحكم باسم الدستور» أن تتجاهل حكم المحكمة الاتحادية بصرف رواتب الإقليم؟ كيف يمكن تفسير قرار وزارة المالية بحرمان كوردستان من رواتب الأشهر الثمانية المقبلة، بينما لم تُرسل أصلاً سوى أقل من ثلث مخصصاته لعام 2025؟
الأرقام وحدها تروي القصة: منذ 2014 حتى اليوم، حُرم الإقليم من حصته الحقيقية من الموازنة، وخسر العراق وكوردستان أكثر من 25 مليار دولار بسبب وقف تصدير النفط. والمفارقة الأكبر أن حكومة السوداني نفسها، وعلى الرغم من سياساتها العدائية تجاه الإقليم، استفادت بشكل مباشر من البنى التحتية والمشاريع التنموية التي أنجزتها حكومة إقليم كوردستان في السنوات الأخيرة. فمنذ عام 2019 وحتى اليوم، نفذت حكومة الإقليم برامج واسعة في مجالات الطاقة، والتعليم، والرقمنة، والحوكمة الإدارية، وكانت هذه النجاحات نموذجًا حيًا لما يمكن تحقيقه إذا أُطلقت يد الأقاليم في التنمية ضمن النظام الاتحادي. استُخدمت هذه التجارب مرجعًا في بعض وزارات الحكومة الاتحادية، بل وشهدت وفود حكومية من بغداد على أرض الواقع كيف يمكن بناء مؤسسات فعالة في بيئة عراقية صعبة. فهل هذا كيان يُعاقب؟ أم شريك ينبغي الإنصات له والاستفادة منه بدل تهميشه؟
المفارقة أن من يقود هذه السياسة، هو نفسه من نال دعم أربيل لتشكيل حكومته. من أعطته كوردستان مفاتيح التوازن، بات اليوم يستخدمها لإغلاق أبواب الشراكة في وجهها. لكن ما لا يدركه السوداني، أن الجبل لا ينكسر، وأن الحصى حين يُرمى على الزجاج لا يُسبب شرخًا في الصخور، بل يرتد.
وفي ظل أجواء إقليمية متوترة، وصراع محتمل بين واشنطن وطهران قد يجر العراق إلى حرب لا ناقة له فيها ولا جمل، تبدو سياسة التهميش والتجويع وكأنها لعبة متهورة في وقت غير مناسب.

كوردستان، رغم كل ما تتعرض له، ما زالت تمد يدها للحل. لكن التاريخ لا يرحم من يضيّع فرص البناء من أجل انتصارات سياسية مؤقتة.
في ظل هذا الوضع المتأزم، لم يعد الصمت الدولي مقبولاً. لقد أثارت هذه السياسات قلقًا متزايدًا لدى عدد من الجهات الدولية، بما فيها ممثلية الأمم المتحدة في العراق، والتي أشارت مرارًا إلى أن أي مساس باستقرار كوردستان هو مساس باستقرار العراق كله.
الخيار ما زال مطروحًا أمام السوداني: أن يتراجع خطوة نحو التهدئة، ويبني الجسور بدلاً من المتاريس. أما الإصرار على محاصرة الإقليم سياسيًا واقتصاديًا، فليس فقط مقامرة فاشلة، بل وصفة لشرخ لا تُحمد عقباه.
الرسالة الأخيرة بسيطة، لكنها حادة كحد السكين: حين يكون بيتك من زجاج، لا تختبر صلابة الجبل بحجر.

فرنسا وأمريكا تؤكدان على التنسيق الثنائي بشأن سوريا

دعت كل من فرنسا والولايات المتحدة إلى تعزيز التنسيق الثنائي بشأن تطورات الملف السوري، وأكدت على ضرورة التعاون الفرنسي- الأميركي في ما يتعلق بالوضع في كلٍّ من سوريا.

خلال اتصال هاتفي أجراه وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي، جان نويل بارو، مع نظيره الأميركي ماركو روبيو، شددا على أهمية العمل المشترك لضمان استقرار سوريا، والتعامل مع التحديات الأمنية والإنسانية فيها.

وأكد الوزير بارو، خلال الاتصال على ضرورة التعاون الأميركي الفرنسي في ما يتعلق بالوضع في كلٍّ من سوريا ولبنان، مشيراً إلى أن الظروف الإقليمية الراهنة تتطلب تكثيف الجهود الدبلوماسية بين البلدين.

سوريا ستُربط مجددا بشبكة «سويفت» الدولية للمدفوعات

أعلن محافظ المصرف المركزي السوري الجديد، أن البلاد ستُربط مجددًا بشبكة «سويفت» الدولية للمدفوعات.

قال محافظ المصرف المركزي السوري الجديد عبد القادر الحصرية، يوم الاثنين 9 حزيران 2025، في تصريح لصحيفة فاينانشال تايمز، إن «سوريا ستعاد ربطها بالكامل بنظام سويفت للمدفوعات الدولية خلال أسابيع قليلة، مما يُعيد ربط البلاد بالاقتصاد العالمي بعد 14 عامًا من الحرب والعقوبات تسببت في شلل كامل للاقتصاد».

وأشار عبد القادر الحصرية إلى أن عودة نظام «سويفت» سيساعد في تشجيع التجارة الخارجية، وخفض تكاليف الاستيراد، وتسهيل التصدير. كما سيسهم في جلب العملة الأجنبية التي تمسّ الحاجة إليها، وتعزيز جهود مكافحة غسيل الأموال، والتقليل من الاعتماد على الشبكات المالية غير الرسمية في التجارة العابرة للحدود.

وأضاف محافظ المصرف المركزي السوري الجديد عبد القادر الحصرية: «الخطة تقضي بأن تمرّ كل العمليات التجارية الخارجية عبر القطاع المصرفي الرسمي»، وهو ما من شأنه أن يقضي على دور الصرافين الذين كانوا يتقاضون 40 سنتًا عن كل دولار يدخل إلى سوريا.

وأكد أن المصارف والمصرف المركزي قد حصلوا على رموز «سويفت»، والخطوة المتبقية هي استئناف البنوك المراسلة معالجة التحويلات.

اليونسكو تعاود عملها في سوريا بعد انقطاع دام 14 عاماً

أكدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» استئناف أنشطتها في سوريا بعد انقطاع دام 14 عاماً، من بوابة تأهيل المتحف الوطني في دمشق.

وقالت المنظمة عبر موقعها الرسمي، الثلاثاء 10 حزيران 2025، إنها أطلقت مبادرة أولى تهدف إلى تقديم دعم عاجل وتدابير إسعافية لإعادة تأهيل المتحف الوطني في دمشق.

وذكرت أنه تم التعاون الوثيق مع «الشركاء الوطنيين والمديرية العامة للآثار والمتاحف»، مشيرة إلى أن ذلك سيوفر «البنية التحتية المادية للمتحف، وتعزيز الإدارة الشاملة»، منوهاً إلى بدء ترميم وحفظ التراث الوثائقي السوري.

كما تركز المنظمة أيضاً في مبادرتها الجديدة -كما ذكرت- على التوعية التعليمية، مع خطط لتطوير مواد تعليمية مصممة خصيصاً للطلاب وتدريب موظفي المتاحف على تعزيز التعليم المدني والثقافي.

*فعاليات متنوعة

وحول المدة اللازمة لتنفيذ المشروع والميزانية المقدرة لها، أوضحت المنظمة أنه من المقرر أن يستمر المشروع لعدة أشهر، بميزانية أولية قدرها 175 ألف دولار أمريكي.

وأضافت أن المشروع «سيتضمن مجموعة من الأنشطة، مثل التخطيط للطوارئ، وترميم الأشياء، وترقيم التراث الوثائقي، وعلم المتاحف، وتعليم التراث».

ويعد المتحف الوطني في دمشق، الذي تأسس عام 1919، من أقدم المؤسسات الثقافية في الشرق الأوسط، أغلق المتحف عام 2012،بعد الاحتجاجات الشعبية في سوريا 2011.

ميخائيل أونماخت: العلاقات الأوروبية مع سوريا تشبه العلاقات مع أي دولة صديقة

أعلن رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا، ميخائيل أونماخت، أن العلاقات الأوروبية مع سوريا أصبحت اليوم «تشبه العلاقات مع أي دولة صديقة أخرى».

قال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا، ميخائيل أونماخت في مقابلة مع «تلفزيون سوريا»، إن توجيه التمويل الأوروبي الجديد المخصص لسوريا سيجري بالتنسيق المباشر مع الحكومة السورية، مشيراً إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في انفتاح البنوك الأوروبية على السوق السورية للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة».

وأوضح ميخائيل أونماخت أن المفوضة الأوروبية ناقشت مع الرئيس أحمد الشرع ووزير الخارجية السوري فرص التعاون المشترك، بما في ذلك إمكانية إعادة انضمام سوريا إلى ميثاق دول البحر المتوسط.

لتأهيل المدارس والمستشفيات.. السويد تمنح سوريا 80 مليون دولار

أعلنت وزارة المالية السورية عن تقديم السويد منحة إلى سوريا بقيمة 80 مليون دولار بهدف دعم تأهيل المستشفيات والمدارس المتضررة.

وخلال لقاء وزير المالية السوري محمد يسر برنية، مع سفيرة مملكة السويد لدى سوريا ولبنان جيسيكا سفار دستروم، تم بحث فرص دعم خطط الإصلاح الاقتصادي والمالي في سوريا.

وذكرت المعرفات الرسمية لوزارة المالية أن الوزير برنية أكد على ضرورة توجيه المنحة (80) مليون دولار، نحو إعادة تأهيل عدد من المستشفيات والمدارس المتضررة، وذلك بالتنسيق المباشر مع وزارتي الصحة والتربية.

واتفق الجانبان، وفقاً لإعلان الوزارة، على استقبال وفد من الشركات السويدية الكبرى خلال شهر تموز القادم، بهدف تعزيز التعاون المشترك وتوسيع آفاقه.

توماس باراك: رؤية ترامب بشأن سوريا مفعمة بالأمل ويمكن تحقيقها

أكد المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا أن رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيما يتعلق بسوريا مليئة بالتفاؤل والأمل، ويمكن تحقيقها.

قال المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توماس باراك في تغريدة على حسابه الشخصي في منصة (إكس): «لقد التقيت مع الرئيس ترامب ووزير الخارجية ماركو روبيو في البيت الأبيض، ودار الحديث حول الشرق الأوسط، وبشكل رئيسي حول سوريا وتركيا، ويمكنني التأكيد أن رؤية الرئيس بهذا الشأن ليست متفائلة فحسب، وإنما يمكن تحقيقها».

كما ورحب باراك في تغريدة أخرى بالفتوى التي أصدرها أمس مجلس الإفتاء الأعلى في سوريا، والتي تحرم التعدي على الدماء والأعراض وتحظر الثأر الشخصي، حيث قال: «إن الفتوى تمثل خطوات أولى عظيمة للحكومة السورية الجديدة في المضي قدماً نحو سوريا جديدة».

مقتل نحو 8 آلاف شخص في سوريا خلال ستة أشهر

وثق مصدر حقوقي سوري مقتل آلاف السوريين خلال الأشهرة الستة التي أعقبت انهيار نظام بشار الأسد المخلوع.

قال المرصد السوري لحقوق الإنسان في تقرير له: «منذ سقود نظام بشار الأسد المخلوع في كانون الأول 2024، قتل 7670 شخصاً في عموم سوريا نتيجة استمرار أعمال العنف والانتهاكات من أطراف داخلية وخارجية».

وأضاف المصدر، أنه من بين القتلى، 5784 مدنياً، من ضمنهم 306 أطفال و422 امرأة، ما يعكس هشاشة الوضع الأمني وازدياد حجم المخاطر التي تهدد الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع السوري.

تشير البيانات إلى أن نحو 87٪ من الضحايا المدنيين هم من الذكور، فيما شكّلت النساء والأطفال ما نسبته 12.6٪ فقط، بما يعني أن ما يقارب 75٪ من إجمالي الضحايا هم من المدنيين.

سوريا والأردن توقعات مذكرة تفاهم

أجرى وفد من وزارة الخارجية السورية زيارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

أفاد بيان صادر عن وزارة الخارجية الأردنية وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، ووفد الخارجية السورية وقعا مذكرة تفاهم «للتعاون في مجال تدريب الكوادر الدبلوماسية وموظفي مؤسسات القطاع العام بين المعهد الدبلوماسي الأردني والمعهد الدبلوماسي السوري».

وبحسب البيان، شدد وزير الخارجية الأردني على «عمق العلاقات الأخوية الراسخة بين الأردن وسوريا»، مؤكداً «الحرص على تعزيز آفاق التعاون بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات.

حوار

بين الترحيب والتريث: نجاح كونفرانس قامشلو رهنٌ بآلية التفاوض وتمثيل الشعب

حاوره: عمر كوجري

قال عبدالاله عوجي نائب سكرتير حزب يكيتي الكردستاني- سوريا الأحزاب السياسية تُقاس في النهاية بمدى تأثيرها في المجتمع، وحضورها في الشارع، ومساهمتها في صنع القرار. من هذا المنظور، كثير من الأحزاب الكردية الصغيرة في كوردستان سوريا تعاني من ضعف في الحجم والتأثير.

وأكد عوجي في حوار خاص مع صحيفتنا (كوردستان) حضور ممثل الرئيس مسعود بارزاني في الكونفرانس لم يكن مجرد مشاركة رمزية، بل رسالة دعم واضحة لوحدة الصف الكردي في سوريا. هذا الموقف يُعبّر عن حرص إقليم كوردستان، وخصوصًا الرئيس بارزاني، على حماية المكتسبات الكردية وتعزيز الموقف القومي المشترك.

وفي سؤال عن استمرار بقاء المجلس الكردي في الائتلاف السوري (المنحل) قال عوجي: المجلس الكردي أحرز من خلال تواجده في الائتلاف السوري مكاسب سياسية مهمة، أبرزها توقيع وثيقة رسمية مع الائتلاف اعترف الأخير فيها لأول مرة بـ«الجمهورية السورية» كدولة لجميع مكوناتها، وبـ«الهوية القومية للشعب الكردي»، والالتزام بالعمل على إدراج ذلك في دستور البلاد المستقبلي. كانت هذه الوثيقة سابقة سياسية وتاريخية.

في رده على سؤال تقييمه لكوانفرانس وحدة الكلمة الكردية، أضاف عوجي:

الكونفرانس خطوة إيجابية من حيث المبدأ، لأنه يعبّر عن حاجة ملحّة إلى توحيد الموقف الكردي تجاه مستقبل سوريا، وهي دعوة طالما طالب بها الشارع الكردي منذ سنوات. ما صدر عن المؤتمر من توجه نحو الحوار مع دمشق يُعد تطورًا مهمًا، لكن نجاحه مرهون بوضوح الرؤية وتوفر الغطاء الشعبي والسياسي الحقيقي له.

فيما يلي الحوار كاملاً مع السيد عبدالاله عوجي:

أدعو لتوحيد أحزاب المجلس الكردي في حزب واحد

*** لنبدأ سؤالنا حول عدة منشورات لحضرتك تؤيد فيها اتحاد أحزاب المجلس الوطني الكردي بحزب واحد، لو تضع قراء (كوردستان) بصورة هذا التصور، وهل تتوقع أن يحدث هذا الأمر؟ وذاكرة الكرد في سوريا لم تنس فشل بعض هذه المحاولات التوحيدية..**

**في لحظة مفصلية تمرُّ بها القضية الكردية في سوريا، وفي ظل الانقسام الحزبي وتراجع الأداء السياسي، برزت الحاجة إلى مبادرة جديّة لإعادة بنّاء البيت الكردي على أسس جديدة. من هذا المنطلق، أطلقت مبادرة تهدف إلى توحيد أحزاب المجلس الوطني الكردي ضمن حزب سياسي واحد يمتلك شرعية تمثيلية فعلية، وفاعلية تنظيمية، وقاعدة جماهيرية صلبة.

المبادرة لا تدعو إلى اندماج شكلي، بل إلى تجديد الحياة السياسية الكردية عبر آليات تمثيل عادلة تستند إلى الوزن الحقيقي لكل طرف، وتضمن إشراك الشخصيات المستقلة، والمجتمع المدني، والنخب الفكرية في صياغة مستقبلنا السياسي.

هي خارطة طريق قابلة للتطبيق، تبدأ بإرادة سياسية شجاعة، وتصل إلى مؤتمر توحيدي يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من العمل الكردي المشترك، قائمة على الوحدة والوضوح والاستقلالية في القرار.

هذه المبادرة ليست أمنية، بل استحقاق قومي تفرضه التحديات المصيرية، في ظل خطر تهميش الكرد وتراجع وزنهم السياسي داخل المشهد السوري. نعم، الطريق ليس سهلاً، لكن هناك إرادة شعبية متزايدة، وأصوات شابة تطالب بالتغيير، ويجب تحويل هذه الدينامية إلى فرصة تاريخية لصناعة كيان سياسي كردي موحد، قادر على الدفاع عن تطلعات شعبنا في الحرية والكرامة.

*** كيف ترى موقع الأحزاب الكردية الصغيرة في غربي كوردستان، والتي بعضها لا يتجاوز عدد أعضائها بضعة أشخاص، ورغم ذلك ما زالت مستمرة؟**

**الأحزاب السياسية تُقاس في النهاية بمدى تأثيرها في المجتمع، وحضورها في الشارع، ومساهمتها في صنع القرار. من هذا المنظور، كثير من الأحزاب الكردية الصغيرة في كوردستان سوريا تعاني من ضعف في الحجم والتأثير، وبعضها قد لا يتجاوز وجوده الجانب الشكلي أو الرمزي، ومع ذلك لا تزال موجودة، وهو أمر يستحق التوقف عنده.

بصراحة، استمرار هذه الأحزاب بهذا الشكل المصغر لا يخدم القضية الكردية، بل يكرّس التشتت والانقسام، ويضعف من هيبة العمل السياسي الكردي أمام الشارع وأمام القوى الوطنية والدولية. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن بعض هذه الأحزاب تأسس في ظروف نضالية صعبة، وفي لحظات تاريخية كان فيها الانقسام نتيجة خلاف سياسي حقيقي، وليس فقط طموحًا شخصيًا أو حسابات ضيقة.

اليوم، بعد كل ما مررنا به كشعب، حان الوقت لمراجعة جدية من هذه الأحزاب لمكانتها ودورها، وإذا كانت عاجزة عن تحقيق حضور جماهيري أو تأثير سياسي حقيقي، فالواجب الأخلاقي والقومي يفرض عليها أن تُعيد النظر في وجودها المستقل، وأن تبحث عن آليات للاندماج في مشروع سياسي أكبر، سواء داخل حزب موحد، أو من خلال تكتلات قوية ضمن المجلس الوطني الكردي أو خارجه.

*** المجلس الوطني الكردي تأسس منذ عام 2012 ومازال مستمراً للآن بهذا التشكيل والترتيب، وهناك أصوات حتى ضمن مؤازري المجلس غير راضية عن أدائه، بتصورك هل عجز المجلس عن تنفيذ مهامه وأهدافه، وما هي الأسباب، وكيف يمكن أن يتخطى هذه العتبة من التراجع في الأداء بين الجماهير الكردية؟**

**المجلس الوطني الكردي شكّل خطوة مهمة حين تأسس، ونجح في تمثيل طيف واسع من الكرد ضمن إطار سياسي جامع، لكنه للأسف لم يرتقِ إلى مستوى تطلعات الشارع الكردي، وبات يعاني من تراجع في الحضور والتأثير. أسباب ذلك متعددة: غياب آلية اتخاذ قرار جماعي واضح، ضعف التواصل مع الجمهور، انعدام التجديد داخل البنية التنظيمية، إضافة إلى حالة الجمود السياسي الطويل. كما أن تعدد الأحزاب داخله دون رؤية توحيدية جعل المجلس يبدو أحيانًا كتحالف هش أكثر من كونه كيانًا متماسكًا.

تجاوز هذه المرحلة يبدأ بمراجعة داخلية جريئة، وفتح الباب أمام التجديد السياسي والبشري، وبناء هيكل تنظيمي أكثر فعالية، وربط القرار بالميدان لا فقط بالمكاتب. والأهم هو تبني مشروع موحد يمثل تطلعات الكرد، لا توازنات الأحزاب.

***المجلس الكردي لسنوات عديدة ظل ضمن هيكل الائتلاف السوري الذي لم يعد له أي وجود، ألم يكن من أحد أخطاء المجلس الاستمرار طيلة هذه السنوات ضمن ذلك الكيان المعارض (الهزيل)؟**

**وجود المجلس الوطني الكردي في الائتلاف لم يكن خطأً بحد ذاته، بل خيارًا سياسيًا محسوبًا في لحظة تاريخية فارقة، حين بدا أن النظام السوري ينهار، وكان من الضروري أن يكون للكرد حضور رسمي وفعّال في خارطة قوى المعارضة السورية، ليشاركوا في رسم مستقبل البلاد.

بل إن المجلس أحرز من خلال هذا التواجد مكاسب سياسية مهمة، أبرزها توقيع وثيقة رسمية مع الائتلاف اعترف الأخير فيها لأول مرة بـ«الجمهورية السورية» كدولة لجميع مكوناتها، وبـ«الهوية القومية للشعب الكردي»، والالتزام بالعمل على إدراج ذلك في دستور البلاد المستقبلي. كانت هذه الوثيقة سابقة سياسية وتاريخية، وفتحت أمام المجلس الباب ليكون جزءًا من هيئة التفاوض السورية واللجنة الدستورية، وهو ما منح القضية الكردية نافذة رسمية للتواصل مع المجتمع الدولي وصنّاع القرار في الملف السوري.

لكن في المقابل، لا يمكن إنكار أن الائتلاف ارتكب أخطاء كبيرة أفقدته المصداقية، وأهمها ارتهانه لمحاور إقليمية، وفشله في إنتاج خطاب وطني جامع، إضافة إلى هيمنة فصائل عسكرية خارجة عن السيطرة على قراره، ما جعل بنيته غير متماسكة، وعديمة الفاعلية.

ورغم كل ذلك، لم يكن بقاء المجلس فيه نوعًا من التبعية، بل محاولة للحفاظ على الحضور الكردي في مؤسسات المعارضة، ومنع تهميش صوت الشعب الكردي بالكامل من المحافل الدولية.

*** كيف تقرأ مآلات الوضع السوري بعد أكثر من ستة أشهر من سقوط النظام البعثي، ومجيء سلطة لا تشجع على التعددية السياسية، ولا تؤمن بوجود الحالة الحزبية على مستوى سوريا؟**

**سقوط النظام البعثي لم يُفضِ إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، بل إلى سلطة جديدة تحمل أدوات الدولة، لكنها لا تؤمن بالتعددية السياسية ولا بالعمل الحزبي المستقل، وهذا يعيد إنتاج التهميش السياسي بشكل جديد، وبأدوات مختلفة.

الوضع الحالي هش، والسلطة الناشئة تسعى للسيطرة أكثر من بناء عقد وطني جديد. ومع ذلك، لا يمكن الاستسلام لهذا الواقع، بل يجب مواصلة النضال السلمي والسياسي لفرض التعددية، والدفاع عن حق المكوّنات – وفي مقدمتهم الكرد – بأن يكونوا جزءًا فاعلًا في سوريا الجديدة، لا مجرد توابع.

مآلات الوضع السوري ما زالت مفتوحة، والتغيير الحقيقي لن يكتمل بدون توازن سياسي داخلي وضغط شعبي مستمر نحو دولة مدنية ديمقراطية.

***في 26 من نيسان انطلقت في قامشلو أعمال كونفرانس وحدة الموقف والكلمة الكردية، وقد خرج بقرارات، كيف تقيّم ذلك الكونفرانس؟ وإلى الآن لا يوجد شيء ملموس على الأرض بخصوص توجُّهه إلى دمشق لعرض مطالب الكرد في سوريا.**

**الكونفرانس خطوة إيجابية من حيث المبدأ، لأنه يعبّر عن حاجة ملحّة إلى توحيد الموقف الكردي تجاه مستقبل سوريا، وهي دعوة طالما طالب بها الشارع الكردي منذ سنوات. ما صدر عن المؤتمر من توجه نحو الحوار مع دمشق يُعد تطورًا مهمًا، لكن نجاحه مرهون بوضوح الرؤية وتوفر الغطاء الشعبي والسياسي الحقيقي له.

صحيح أن الأمور بدت بطيئة بعد المؤتمر، لكن بحسب ما وصلني، الوفد السياسي المشكّل بالفعل يستعد للتوجُّه إلى دمشق قريبًا، وهذا بحد ذاته يُعطي للمبادرة مضمونًا عمليًا بعد أن كانت مجرد بيان.

الفيصل في تقييم هذه الخطوة سيكون في نوعية المطالب التي تُعرض، وآلية التفاوض، ومدى تمثيلها الحقيقي للكرد، وليس فقط في الذهاب إلى دمشق. المطلوب حوار سياسي حقيقي، لا مجرد زيارة بروتوكولية.

***كان لإقليم كوردستان، ولشخص الرئيس مسعود بارزاني الذي أوفد ممثله الشخصي لحضور الكونفرانس، دور جلي في إنجاح الكونفرانس، كيف تقيّم هذا الدور؟**

**حضور ممثل الرئيس مسعود بارزاني في الكونفرانس لم يكن مجرد مشاركة رمزية، بل رسالة دعم واضحة لوحدة الصف الكردي في سوريا. هذا الموقف يُعبّر عن حرص إقليم كوردستان، وخصوصًا الرئيس بارزاني، على حماية المكتسبات الكردية وتعزيز الموقف القومي المشترك.

دور الأقليم، خاصة في اللحظات المفصلية، كان دائمًا داعمًا للحوار وتجاوز الخلافات، وهو دور مشكور ومطلوب أن يستمر، ولكن على قاعدة احترام خصوصية الساحة السورية، وتشجيع الكرد السوريين على بناء مشروعهم الوطني بإرادتهم الذاتية

*** بعد تأخير واضح، تشكلت اللجنة التي ستذهب إلى دمشق للتفاوض، ولكن زوابع كثيرة أُثيرت بحق هذه اللجنة التي وصفها البعض بالمناطقية، وخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، واتُّهمت بتعمد إهمال مندوبين أو ممثلين عن عفرين وكوباني، ما تقييمك لهذه التوصيفات؟**

**من الطبيعي أن تُثار تساؤلات وانتقادات عند كل خطوة مصيرية، خاصة في ظل هشاشة الثقة داخل الساحة الكردية. توصيف اللجنة بالمناطقية فيه شيء من المبالغة، لكن لا يمكن إنكار أن تمثيل بعض المناطق لم يكن واضحًا في البداية، وهو ما أثار هذه التحفظات. لكن من المهم التوضيح أن ممثلة عن عفرين قد تم ضمّها بالفعل إلى الوفد، نتمنّى أن يتم دعم الوفد بشخصيات أكاديمية عبر لجان تخصصية، فالعملية التفاوضية يجب ان تكون متكاملة ومحصنة، وهي معنية بمصير الشعب والقضية وليست بكيانات سياسية.

الفيصل ليس فقط في الأسماء، بل في قدرة الوفد على حمل تطلعات الكرد كافة، والتفاوض على أساس مشروع قومي جامع. لذلك، بدل التركيز على التشكيك، يجب الدفع باتجاه تصليب الوفد، ومواكبته بنقاش مجتمعي مسؤول، لأن التحديات القادمة أكبر من الحسابات المناطقية الضيقة.

*** هل تتوقع – حتى لو أُعطي موعد قريب لذهاب اللجنة إلى دمشق – أن تلقى آذاناً صاغية من السلطة الحاكمة في دمشق؟**

**لا أوهام لدينا بأن السلطة في دمشق ستفتح ذراعيها فورًا لأي مطالب كردية، خصوصًا في ظل تاريخ من الإنكار والتهميش. لكن عدم الذهاب أو انتظار ظروف مثالية ليس خيارًا واقعيًا.

ربما لا نلقى آذانًا صاغية مباشرة، لكن المهم أن نذهب بموقف واضح، ومطالب مشروعة، وحضور سياسي موحد. حينها فقط نُحرج الطرف الآخر سياسيًا، ونُظهر أن الكرد جاهزون للحوار على أسس وطنية عادلة. السلطة قد لا تستجيب فورًا، لكنها تراقب موازين القوى، ومتى ما شعرت أن الكرد يتحدثون بصوت واحد، ستضطر للتعامل معهم بجدية، ولو تدريجيًا.

*** بعد تشكيل وفد اللجنة المقرر أن يذهب إلى دمشق، تنشط بعض أعضاء اللجنة بشكل مريب، وسمعنا أفكاراً وآراء ومواقف متضاربة فيما يخصُّ الفيدرالية، واللامركزية، أو اللامركزية السياسية والإدارية، وغيرها من التناقضات، برأيك هل كان ذلك الظهور الإعلامي صائباً؟**

**الظهور الإعلامي بحدّ ذاته ليس خطأ، بل ضرورة في العمل السياسي، لكن حين يتحوّل إلى منابر فردية متناقضة داخل وفد يفترض أن يمثل موقفًا جماعيًا موحدًا، يصبح الأمر مقلقًا ويُضعف من هيبة المهمة.

ما طُرح من آراء متباينة حول الفيدرالية واللامركزية وغيرها يعكس غياب إطار ناظم للخطاب السياسي داخل اللجنة، وهذا خلل يجب تداركه سريعًا. لا يُعقل أن نتوجه إلى دمشق بوفد يتحدث بألسنة متعددة.

المطلوب الآن توحيد الرؤية والمصطلحات والمطالب قبل أي حوار خارجي، وإقرار ميثاق سياسي داخلي ملزِم للوفد، لأن المعركة الحقيقية هناك تحتاج صفًا متماسكًا وصوتًا واحدًا.

***لماذا إلى الآن لا يوجد ناطق إعلامي محدد للجنة المشكلة من أحزاب المجلس الكردي، وأحزاب الوحدة الوطنية الكردية، وبعض المستقلين؟**

**غياب ناطق إعلامي رسمي للجنة حتى الآن يُعد نقطة ضعف تنظيمية واضحة، لأنه يفتح الباب أمام الفوضى الإعلامية، والاجتهادات الفردية، والتضارب في التصريحات، وهو ما شاهدناه مؤخرًا.

اللجنة تمثل تكتلاً سياسيًا متنوعًا، ومن البديهي أن يكون لها صوت واحد يُعبّر عنها رسميًا، ويضبط الرسائل والخطاب تجاه الداخل والخارج. التأخر في ذلك يعكس خللًا في إدارة الملف الإعلامي، ويجب معالجته فورًا قبل بدء أي حوار مع دمشق.

وجود ناطق رسمي لا يعني تكميم الآراء، بل تنظيمها، وهو خطوة ضرورية لبناء الثقة والمصداقية أمام الشارع الكردي وأمام الأطراف الأخرى.

*** هل تتوقع أن تتشكل لجان قانونية وفكرية وثقافية وإعلامية مختصة مترادفة للجنة الرئيسية، أم أن الأعضاء التسعة مخوّلون بكل شيء؟**

**لا يمكن تحميل الأعضاء التسعة وحدهم مسؤولية كل شيء، فهذا يُرهقهم ويفقد العمل توازنه. العمل السياسي المؤسسي يتطلب لجان رديفة متخصصة: قانونية لصياغة المطالب، فكرية لتوضيح المرجعيات، إعلامية لضبط الرسائل، وثقافية لتمثيل الوجدان الكردي العام.

إن لم تتشكل هذه اللجان، فسنكون أمام عمل مرتجل وضعيف، أما إذا شُكلت بفعالية وتكامل، فسيُصبح للوفد وزن سياسي وفكري وإعلامي حقيقي في أي حوار قادم.

المسألة ليست بعدد الأشخاص، بل ببناء منظومة داعمة ومتكاملة تُعبّر عن الكرد جميعًا، لا عن تسعة أشخاص فقط.

***ما تقييمك لأداء الإدارة الذاتية بخصوص الاهتمام بأوضاع المواطنين الخدمية من توفير وظائف، ومحاربة البطالة، والتأسيس لبنية تحتية متينة توفر مستلزمات الحياة الهانئة للمواطنين؟**

**الإدارة الذاتية نجحت نسبيًا في ضبط الأمن وتوفير الحد الأدنى من الاستقرار في ظل ظروف معقدة، وهذا لا يُنكر. لكنها لم ترتقِ إلى مستوى التحديات الخدمية والمعيشية التي يواجهها المواطن يوميًا.

البطالة في كوردستان سوريا ما تزال مرتفعة، والفرص محدودة، والبنية التحتية في كثير من المناطق تعاني من الإهمال المتعمد، دون رؤية تنموية واضحة أو استراتيجيات اقتصادية شاملة.

هناك مجهودات مبعثرة هنا وهناك، لكن ينقصها التخطيط، والمحاسبة، والمشاركة المجتمعية. المواطن اليوم لا يطالب بالكمال، بل بخدمات أساسية، وشعور بأن هناك من يهتم بحياته اليومية.

بكلمة: الإدارة بحاجة إلى تحويل سلطتها من إدارة الأمر الواقع إلى إدارة تؤسس لمستقبل أفضل، يبدأ من حياة الناس واحتياجاتهم لا من الشعارات.

***تعرّضت بنية السكان الكرد للاهتزاز والضعف جراء هجرة خيرة شبابها إلى خارج الوطن، كيف يمكن وقف نزيف الهجرة التي ما زالت مستمرة باتجاه دول الجوار وإقليم كوردستان والمهاجر الأوروبية؟ وهل تتوقع أن يعود من هاجر وهجر الوطن إلى بلده بعد استقرار الأوضاع في سوريا؟**

**الهجرة المستمرة من مناطقنا ليست مُجرّد خيار فردي، بل صرخة من جيل يشعر باليأس من المستقبل، وغياب الأفق، وانعدام الاستقرار. الأسباب معروفة: سوء الأوضاع الاقتصادية، البطالة، ضعف التعليم، وأيضًا سياسات غير مدروسة مثل التجنيد الإجباري، وخطف القُصّر، وغياب بيئة تعليمية آمنة ومحفزة.

لوقف هذا النزيف، لا يكفي رفع الشعارات، بل يجب إعادة بناء الثقة بين المواطن والإدارة، عبر مراجعة جريئة للسياسات القائمة، خاصة فيما يتعلق بالتجنيد والتعليم وحقوق الطفل. كما يجب خلق فرص عمل حقيقية، ودعم الشباب بدل دفعهم للهروب.

أما عن العودة، فهي ممكنة بالتأكيد، لكن مرهونة بزوال أسباب الهجرة، وقيام مشروع وطني يحترم الإنسان ويؤمن له الأمان والكرامة والفرصة. عندها، سيعود كثيرون ممن هاجروا، ليس فقط حنينًا، بل قناعةً بأن الوطن بات ممكنًا من جديد.

***كيف تقرأ قرار حزب العمال الكردستاني في مؤتمره الأخير بحلّ نفسه، وهل سينعكس ذلك على باقي فروعه في باقي أجزاء كوردستان؟**

**قرار حزب العمال الكردستاني بحلّ نفسه – إذا ما ثبتت جديته وارتبط بخطوات عملية – يُعد تحولًا مفصليًا في تاريخ الحركة الكردية الحديثة. لكنه حتى الآن ما يزال في إطار الطرح النظري أو التنظيمي الداخلي، ولم تظهر بعد مؤشرات واضحة على تطبيقه الشامل على الأرض.

من المبكر الجزم بتأثيره على باقي فروع الحزب في أجزاء كوردستان، لكن إن كان الهدف من الحل هو إفساح المجال لبناء مشروع سياسي مدني جديد يتلاءم مع التحولات الإقليمية والدولية، فقد يفتح ذلك الباب لإعادة النظر في بنية الحركة الكردية ككل.

ما يهمنا كسوريين هو أن تنعكس هذه الخطوة – إن ثبتت – إيجابًا على الوضع في غربي كوردستان، عبر تقليص العسكرة، وفتح المجال للعمل المدني، وتهدئة الساحة السياسية باتجاه الشراكة لا الصراع.

***يعاني إعلام المجلس الكردي من ضعف واضح، ما السبيل إلى تجاوز هذه العثرة؟**

**الاعتراف بضعف إعلام المجلس الكردي لم يعد ترفًا، بل ضرورة، لأن المعركة اليوم تُخاض بقدر ما تُكسب على الأرض، تُكسب أيضًا في الفضاء الإعلامي. المشكلة ليست فقط في الأدوات، بل في غياب خطاب موحد، ورؤية إعلامية مهنية، واستثمار فعلي في الكفاءات الشابة.

تجاوز هذه العثرة يتطلب بناء مؤسسة إعلامية محترفة ومستقلة تابعة للمجلس، تنطق باسمه ولا تكتفي بنشر بياناته، وتخاطب الشارع بلغته، لا بلغة البيانات الباردة. كما يجب أن تُمنح مساحة لحضور إعلامي جريء، مدروس، ومتفاعل مع الواقع، لا مجرد رد فعل.

الإعلام ليس وظيفة تكميلية، بل جزء من المعركة السياسية وبوابة لبناء الثقة مع الشارع، وعلى المجلس أن يدرك ذلك عاجلًا لا آجلًا.

عبدالاله عوجي- بروفايل

-المهندس عبدالاله عبدالفتاح عوجي من مواليد عامودا عام 1959، خريج كلية الهندسة الميكانيكية عام 1984. عمل في قطاع التعليم لمدة 28 عامًا، درّس خلالها اختصاصه إلى جانب مادة الحاسوب. فُصل من عمله واعتقل عدة مرات بسبب مواقفه السياسية، لينتقل بعد ذلك إلى مجال التدريب والتأهيل.

-عمل لمدة أربع سنوات مع المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي (NDI) في مجال تدريب المدربين ونشر الثقافة الديمقراطية، ثم واصل نشاطه كمدرب ومنسق في مجال التنمية البشرية مع عدة منظمات مدنية.

-يركز حاليًا على إقامة ورشات تدريبية متخصصة في صناعة القادة السياسيين وتهيئة الكوادر القيادية، تتناول محاور متقدمة مثل: التفاوض السياسي، التخطيط الاستراتيجي، بناء الفريق، إدارة الوقت، الحوار والتواصل، مهارات الإقناع، فن الاستماع، الخطابة، المدافعة وكسب التأييد، وقوانين القيادة ... وغيرها.

-ينتمي إلى حزب يكيتي الكردستاني – سوريا، ويشغل منصب نائب السكرتير العام للحزب

اختتام دورة مراجعة اللغة الكوردية لطلبة الثاني عشر في دوميز وتكريم المدرّس أوميد عيسى

فرع إقليم كوردستان – محلية دوميز اختتمت دورة اختتمت يوم:

الثلاثاء الموافق 3-6-2025مراجعة مادة اللغة الكوردية لطلبة الصف الثاني عشر، التي نظمها مكتب شؤون الطلبة في محلية دوميز، والتي استمرت على مدى ثلاثة أيام متتالية، بمشاركة عدد من الطلبة المقبلين على الامتحانات النهائية.

وقد أُقيمت الدورة بإشراف المدرس أوميد عيسى، الذي قدم جهداً متميزاً في تبسيط المادة وتعزيز فهم الطلبة للمنهاج الدراسي.

وفي ختام الدورة، قام مسؤول المحلية الأستاذ عبدالعزيز ملا يحيى بتكريم الأستاذ أوميد عيسى، تقديراً لجهوده ودعمه المستمر للعملية التعليمية

أقامت اتحاد طلبة حفلة تخرج مميزة لطلاب الصف التاسع

محلية اكري

في يوم مليء بالمشاعر والفرح أقامت اتحاد طلبة حفلة تخرج مميزة لطلاب الصف التاسع وذلك يوم (3-6-2025) في مكتبة (جكر خوين) احتفالًا بإنهائهم مرحلة دراسية مهمة في حياتهم وانتقالهم إلى المرحلة الثانوية.

تخلل الحفل فقرات متنوعة من تقديم الطلاب، مثل:
كلمة الخريجين التي عبّروا فيها عن شكرهم للهيئة التدريسية ولأهاليهم وتم تقديم محاضرة عن كيفية اختيار القسم المناسب بين (الادبي و العلمي) و ايضا عرض شرائح مصور (باوربوينت) كانت عبارة عن مسابقة بين فريقين من طلبة.

اختتم الحفل في أجواء من البهجة والسعادة حيث تم التقاط الصور التذكارية. كانت الحفلة ناجحة بكل المقاييس وعكست روح التعاون والمحبة بين الطلاب

فريق اتحاد الطلبة ينجح في الحفاظ عن لقبه وسيادته كبطلاً لدوري كوركوسك بسلسلة من المباريات الممتعة والمليئة بالروح الكروية

فرع اقليم كوردستان-محلية دارشكران

في رحلة الدفاع عن لقبه، فريق اتحاد الطلبة ينجح في الحفاظ عن لقبه وسيادته كبطلاً لدوري كوركوسك بسلسلة من المباريات الممتعة والمليئة بالروح الكروية.

بتاريخ 2025/6/7 ثاني أيام عيد الأضحى فريق اتحاد الطلبة يعايد على جمهوره بلقب ثالث يحصده في أراضي كوركوسك،

فريقنا يخطو أولى الخطوات وعينه على اللقب حيث بدأ مشواره في الدوري بمواجه فريق شباب قوشتبه القادم من بعيد وبعد مباراة حماسية ومليئة بالمتعة انتهت الأشواط الأصلية بهدف لكل فريق وتحتكم المباراة الى ركلات الترجيح ودائما ما تبتسم ركلات الترجيح لفريقنا بهمة أسد الفريق علاء.

ليواجه الاتحاد في المباراة الثانية فريق الصداقة ويتمكن من العبور للمباراة النهائية ويواجه فريق هفال دارشكران . بعد أن أطلق الحكم صافرة البداية قدم الفريقان مباراة قوية ومليئة بالأخوية، وبالأخير تغلب الاتحاد على فريق هفال دارشكران.

وعاد الى المخيم مرفوع الرأس مدافعاً عن لقبه.

ثبت الفوز قوة فريق الأتحاد وسطوته على الدوريات.

اتحاد الطلبة يطلق دورة مراجعة في اللغة الكوردية لطلبة الصف الثاني عشر استعداداً للامتحانات النهائية

فرع إقليم كوردستان – محلية دوميز اليوم: الأحد ٢ حزيران ٢٠٢٥

في إطار دعم الطلبة وتعزيز التحصيل العلمي، وضمن سلسلة النشاطات التعليمية التي ينظمها الاتحاد، قام مكتب شؤون الطلبة بافتتاح دورة مراجعة لمادة اللغة الكوردية لطلبة الصف الثاني عشر، وذلك استعداداً للامتحانات النهائية.

تهدف الدورة إلى تقوية مهارات الطلبة ومساعدتهم في فهم واستيعاب المنهاج بشكل أفضل، وهي تستمر لمدة ثلاثة أيام تحت إشراف المدرّس أوميد عيسى

يأتي هذا النشاط ضمن جهود الاتحاد المتواصلة لدعم الطلبة في مختلف المراحل الدراسية، والمساهمة الفاعلة في رفع المستوى العلمي لطلبتنا

فرع آليان يختتم دورة التمريض في تربسبية تحت شعار "بالعلم والمعرفة، جيل حر ومستقبل مشرق

فرعنا آليان لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني _روژاڤا يختتم دورة التمريض والاسعافات الأولية

اختتمت محلية ڤيان لفرع آليان اليوم الخميس الموافق 29 آيار 2025 دورة التمريض في مكتب المجلس المحلي للمجلس الوطني الكوردي /محلية تربسبية/ والتي كانت تحت شعار

« بالعلم والمعرفة، جيل حُر ومستقبل مُشرق»

بدأت الحفلة بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكورد وكوردستان، وفي مقدمتهم البارزاني الخالد مع النشيد الوطني (أي رقيب)

وبعدها الترحيب بالضيوف من قبل عريفة الحفل الرفيقة «احلام عبدالله» ومن ثم ألقى مسؤول فرعنا آليان الاستاذ «سداد سيد مجيد» كلمة الاتحاد معرباً عن شكره لجميع الحضور وتهنئته لجميع الرفاق المشاركين في الدورة وشكر محلية تربسبية للمجلس الوطني الكوردي وشكر مكتب المنظمات الجماهيرية للحزب الديمقراطي الكوردستاني _ سوريا وايضاً شكره للممرض الاستاذ «ريناس محمود» المشرف لجهودهم جميعاً في انجاح الدورة وتم تقديم درع تكريم للممرض السيد ريناس محمود على جهوده

وفي الختام أكد مسؤول الفرع على دعم ومساندة منظمة الاتحاد لجميع النشاطات والفعاليات التي تهدف لخدمة شعبنا.

فريق اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكردستاني- روجافا يفوز بثاني دورياته على أرضية ملعب كوركوسك السباعي

فرع اقليم كوردستان-محلية دارشكران

ستتعثر وتصاب وتشعر بالأحباط وستنهض مجدداً. ولكن لا يبقى على القمة إلا ثابت الخطى واثق النفس. هنا أنا وذاك ملعبي، أينما حلت خطاي، النصر حليفي.

فريق اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكردستاني-روجافا يفوز بثاني دورياته على أرضية ملعب كوركوسك السباعي بسلسلة من المباريات الممتعة مليئة بالروح والحماس حيث لم تستطع حرارة الجو أن تغطي على سخونة المباريات.

بدأ مشوار الفريق عند المباراة الأولى في مواجهة فريق سامبا حيث فاز عليه بنتيجة 1/4،ليواجه في النصف النهائي فريق احمد فون القادم من دوميز وعينه على الفوز وأخذ اللقب. ولكن بهدف مباغت من لاعب الوسط ديار محمد تمكن فريق الاتحاد من العبور الى المباراة النهائية، ليواجه فريق شباب فتنس العنيد وبطل النسخة السابقة من الدوري، ولكن بروح الفريق واللعب المنظم فريق الأتحاد تمكن من الفوز بثلاثة أهداف كانت من نصيب حسين في المباراة النهائية. ليتوج الاتحاد بلقبه الثاني في كوركوسك.

يعزز هذا الفوز ثقة الفريق بنفسه. ويزيد طموحه بالفوز بمزيد من الدوريات

كلمة الاتحاد

مرفان بادیني

لا لمقايضة أحلامهم بلقمة العيش

في كل عام في 12 حزيران – يونيو يجمع اليوم العالمي الحكومات ومؤسسات أرباب العمل والعمال والمجتمع المدني، بالإضافة إلى ملايين الأشخاص من جميع أنحاء العالم لإلقاء الضوء على محنة الأطفال وكيفية مساعدتهم، وعليه دشّنت منظمة العمل الدولية اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال في عام 2002 لتركيز الاهتمام على مدى إنتشار هذه الظاهرة في العالم.

وحيث تكون المدرسة هي المكان الطبيعي للأطفال تمكنهم من التعلُم والنمو والتطور واكتساب الخبرات، ما يستوجب حمايتهم من الإستغلال وضمان حصولهم على التعليم والرعاية التي يحتاجونها.

إن استغلال الأطفال في بيئات العمل المختلفة تجعلهم عرضة للخطر بشتى أنواعه مما يؤثر سلباً على نموهم وتطورهم وتزيد من معاناتهم، وتستعر هذه المعاناة وتتعاظم في ظل الحروب التي تؤدي إلى تدمير البنية التحتية والإقتصادية وفقدان للخدمات الأساسية والنزوح خاصةً اولئك الذين فقدوا ذويهم، وبفقدان الأهل يصبحون فريسة للإستغلال وبالتالي يفتقرون إلى الحماية والرعاية الأساسية ما يدفع إلى الزج بهم في ميادين العمل في الشوارع والأسواق والمصانع في ظروفٍ غير آمنةٍ ويكونوا لقمة سهلة لكافة أنواع الإستغلال سواء كان الجنسي أو التجنيد في الجماعات المسلحة والأنشطة العسكرية...الخ

نظراً لأهمية هذا الموضوع وبغية حماية الأطفال في الأعمال المحظورة أو الوقوع ضحية لها ما يحرمهم من طفولتهم وتنمية قدراتهم، فقد تم تأسيس منظمة حماية الأطفال – كوردستان في إقليم كوردستان عام 2002 لتقدم الدعم والحماية والخدمات للأطفال المتواجدين في إقليم كوردستان دون تمييز عرقي أو مذهبي وتحسين أوضاعهم المعاشية والإجتماعية أسوةً بباقي أطفال العالم.

كما تنصّ إتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 1989 على حماية الأطفال من الإستغلال في موادها «32-34»، حيث تعتبر هذه الإتفاقية مرجعاً هاماً لحماية حقوق الأطفال وضمان حصولهم على الرعاية والحماية التي يحتاجونها. من هنا تكمن أهمية ودور المنظمات في القيام بدورهام من خلال توعية الأهالي بالآثار السلبية جرّاء عمالة أطفالهم كذلك وضع قوانين تمنع وتعاقب من يشغّل الأطفال وغيرها من الآليات تصّب في حمايتهم.

إن الأطفال بحاجة إلى الحب واالرعاية، كما هم بحاجة إلى أن يكتسبوا المعرفة لا المال فالطفولة تعني التعلّم لا الكسب والإتجار بهم، فلا لمقايضة أحلامهم بلقمة العيش.

الثقافة المتناسلة

حواس محمود

يسود نمط من الثقافة في المجتمعات الشرقية، هذه الثقافة تنتقل من جيل الى جيل، لا تخضع كثيراً لعمليات النقد والمراجعة والتمحيص والتحليل ومن ثم التدقيق والفرز، للخروج منها والدخول في عمليات تحديث ضرورية للنهضات والوثبات الفكرية والاجتماعية المأمولة، هذه الثقافة تتجلى من خلال سلوكيات وسيكولوجيات ومسلكيات اجتماعية وثقافية وسياسية للأفراد والمجموعات البشرية، تأخذ طابع التقليدية والكلاسيكية بعيداً عن عمليات التجديد الضرورية للقيم والمفاهيم والتصورات والأفكار السائدة والناتجة عن ظروف زمانية ومكانية مرتبطة بالبيئتين الطبيعية والاجتماعية.

إنها ثقافة الموروث الجيلي إن جازت التسمية (الثقافة المتناسلة) أي أن الثقافة يتم توريثها من جيل الى جيل عبر عملية برمجة بيئية بحسب الكاتب إبراهيم البلهي، البرمجة التي تتشكل في عقول ونفسيات الأفراد عبر عمليات الانغراس والتعود والديمومة الممارسية القوالبية، والمفارقة أن الأفراد في أي مجتمع لا يدركون ما حصل، ويحصل لهم من برمجة محكمة بل هم يتوهمون أنهم يتصرفون بمحض إرادتهم وكامل طاقتهم العقلية المتحررة من أية قيود أو ممانعات، وكما يقول الدكتور إبراهيم البلهي في مقال له بجريدة الرياض بعنوان « التناسل الثقافي هو المعضلة الإنسانية المستعصية « ف « إن البرمجة الثقافية في الطفولة لا تنضاف سطحياً لعقل يقظ وإنما تأتي لعقل فارغ ومتلهف ولين قابل للتشكل ومتهيّئ للصياغة إنه يستقبل المؤثرات بتلقائية جائعة فتغور البرمجة في أعماق النفس وتخالط الذات، وتقولب الإنسان إنها النفس ذاتها والعقل ذاته. فكل مؤثر متكرر غير مسبوق ببرمجة مضادة يحفر أخدوداً في الجهاز العصبي المركزي فيصبح به السلوك محدداً سلفاً وتلقائياً ينساب بسهولة من أعماق النفس إن الفرد يصير مرتبطاً عاطفياً بهذه البرمجة لأنها هي التي تكون ذاته وتصوغ شخصيته ومنها يستمد آماله وطموحاته وبها يعرف نفسه إنها تلون رؤيته وأحكامه على الأشخاص والأعمال والأشياء والأفكار والمواقف.

إن سلوك الإنسان في الغالب ليس نتاج التعقل والتدبر إنه يعي، ويعقل ما يفعله لكنه يعيه ويعقله بعقل مبرمج بطريقة تفكير معينة وبرؤية محددة مسبقاً إن تعقله إنما هو فيضان تلقائي لما تبرمج به في طفولته إنه وعي مبرمج إنه امتداد للوعي السائد في البيئة «

إلا انه في الواقع هم واقعون دون أن يدروا تحت منظومة فكرية محددة لآليات وأنماط تفكيرهم، ومن الصعوبة بمكان التحرر من هذه المنظومة إلا لمن امتلك وعياً فائقاً وإرادة قوية بالخروج من أسر النمطية المحجمة لإراداتهم والمحجّرة لعقولهم والمحددة لأنماط سلوكهم وتعاملهم الاجتماعي العام.

وهذه الثقافة تنتقل للأجيال الجديدة أي الأبناء عبر عمليات التربية والتعايش الجيلي أي أن الطفل يكتسب هذه الثقافة من الوالدين ومن الأقران، ويأتي دور المدرسة إذ يتلقى التلميذ تعليماً تقليدياً تلقينياً نصوصياً جامداً متأثراً سلباً بطريقة التعليم الكلاسيكية، إذ يقف الأستاذ ملقناً والطلاب متلقين سلبيين، في حالة نأي حقيقي عن أجواء الأسئلة والتشارك والحوارات المتبادلة بين المدرس والطلاب ، فيكتسب الطالب ثقافة غير متطورة، هي عبارة عن ثقافة الآباء والأمهات والمعلمين التي تعود عليها الجيل السابق، وبالرغم من وجود اختلافات جيلية، وهذا أمر طبيعي إلا أن النمط العام للثقافة نمط متشابه ومتماثل ولا توجد اختلافات كبيرة ويمكن القول لان العقل الباطن المتشكل لدى الإنسان منذ طفولته يظل ملازماً له يحدد انفعالاته ومشاعره وتفاعله وتعامله مع محيطه البيئي والاجتماعي، أي انه تبرمج على ثقافة محددة بضوابط وعادات وممارسات وتفاعلات لا تخرج عن النمط العام لثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، ويأتي بعد الوالدين والمعلم الإعلام بمحطاته الفضائية الكثيرة التي تتسم بالكم لا بالكيف وتنتشر فيها برامج استهلاكية والأغاني الهابطة وتفتقر للبرامج الثقافية والفكرية والاجتماعية الهادفة أو حتى الترفيهية المنشطة للقدرات الفكرية والثقافية أو البرامج التي تنمي المواهب والإمكانات الإبداعية، وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي أيضا دورا نكوصياً قهقرياً للشباب والجيل الجديد عموماً بانتشار ما هب ودب من أفكار وقيم التطرف والعنف وصور القتل والجريمة والإرهاب أو الأغاني والأفلام والبرامج السطحية والهابطة دون وجود ضابط أو رقيب، رغم أن الرقابة عموماً سلبية وبخاصة رقابات الأنظمة التسلطية التي حدت من حراكات الشباب وطموحهم للعمل والعلم والإبداع والتطوير ، وانتشار برامج وأفكار تتنافى مع قيم وأفكار التجديد العقلي والإبداعي.

إن هذه الثقافة التي تؤثر بشكل كبير على ديناميات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تحتاج الى وجود رواد متميزين وذوي عقليات نادرة وشجاعة، استطاعوا الخروج من قوقعة وقوالب وبرمجة هذه الثقافة واكتشفوا خطورتها وآلياتها التعطيلية لتقدم الشعوب والمجتمعات، لذلك لم يهدأ لهم بال فبدأوا بنشر الثقافة التجديدية التي تحرك الكوامن الإبداعية في النفس الإنسانية وتشير الى مكامن الخلل والعطب في الأنساق والمنظومات الفكرية والقيمية الراهنة، متخذين المنهج العقلي والعلمي الرفيع سبيلا لهم للتقدم بخطوات واثبة نحو نفض غبار وركام التخلف والأمراض الاجتماعية والفكرية المتعددة، وهنا يجب الإشارة الى أن جهودهم لن تتكلل بالنجاح إن لم يلتف حولهم جمع كبير من الشعب مؤمن بأفكارهم ورؤاهم لكي تتحقق آلية الانتشار والتأثير، فوجود نخبة فكرية واعية وداعية للخروج من نمطية الثقافة المتناسلة يعتبر نقطة إيجابية هامة جداً ولازمة، لكنها ليست كافية، إذ لن تكتمل حلقة التطوير المجتمعي ان لم تتكلل جهود هؤلاء الرواد والنخبة باستجابة شعبية ملموسة قادرة على التقاط الأفكار التجديدية الهادفة الى الخروج من جدار الثقافة التناسلية السميكة الى حقول وفسحات العقل والفكر المتفتح والمرن والمعانق لآلام وطموحات المجتمعات الطامحة للإصلاح والتغيير.

الثقافة المتناسلة تحتاج إلى ثورة فكرية معرفية تربوية اجتماعية كبرى يديرها خيرة الكتاب والمفكرين والإعلاميين والناشطين الذين سيكونون متحررين من متعلقات هذه الثقافة التي تغلق الدائرة على العقول وتصيبها بالعطل والشلل الكامل فهل سنجد ملامح هذه الثورة في قادم الأيام والشهور والسنين؟

ثنائية الشجاعة والتهور على حافة الوعي واللاوعي

إبراهيم اليوسف

الشجاعة مفهوم نبيل، لكنه ليس كما تُقدّم في الحكايات البطولية. ليست درعًا لامعًا، ولا سيفًا مسلولًا، بل وجهاً متعبًا للصدق، يمشي فوق حافة الخطر. كثيرًا ما نخلط بينها وبين التهوُّر، بين وعيٍ عميق بفعلٍ أخلاقي، ورغبةٍ جامحة في كسر القيد لأيّ سبب. هذا الخلط ليس بريئًا. إنه أحيانًا آلية دفاع نفسي، تُخفي وراءها خوفًا من مواجهة الذات، أو حاجة لتسويغ قراراتٍ اتُخذت في لحظة انفعال.
حين كان الامتحان حقيقيًا، لم تكن الشجاعة شعارًا. كانت موقفًا. كانت «لا» تُقال في وجه الموت، دون كاميرات، دون جمهور، دون منابر تحمي المتكلم. هناك، في الوطن، ظهرت الشجاعة بأبسط صورها وأكثرها فتكًا: نظرة في عين الجلاد، وقولٌ لا يُسند إلا باليقين. لكن تلك اللحظة انقضت. انتقلنا إلى المنافي. وصار السؤال: أين تُختبر الشجاعة الآن؟
ولطالما ظهر السؤالُ التالي: ترى كيف تُقاس قيمة الصوت حين لا يحيط به الخطر؟ وما معنى الإقدام حين لا يرصدك قنّاص، ولا يترصّدك جلّاد؟ في غياب شرط الخطر المباشر، تنشأ الحاجة إلى إعادة تعريف الموقف الشجاع. وهو ما يدفعنا لمواصلة الأسئلة:

هل تُختبر الشجاعة في نصٍ غاضب؟ في منشور يُصنّف الآخرين؟ في الشتائم الموجّهة؟ وهل من شجاعةٍ في مهاجمة من يشبهك في الجرح؟ من تقاسم معك المغترب أو الزنزانة، أو تفاصيل النزوح، أو الخوف؟

مؤكد أنه في زمن فقدَ امتحانه الحقيقي، تتسلل أشكال مزيفة من البطولة. تتحول الشجاعة إلى صوت مرتفع، إلى موقف متشدد في مساحة آمنة، إلى تمرد لفظي لا يكلّف شيئًا. ويتحوّل «العدو» إلى القريب، لأن البعيد محصّن، بعيد، وقد لا يستمع.

وهكذا، تُجرّ المعركة إلى الداخل. وتُختزل البطولة في معارك جانبية: شتائم، تصنيفات، محاكمات شعبية، لا في مواجهة الاستبداد، بل في تقطيع ما تبقى من جسد لمنفى. وما أكثر الذين حين يفقدون عدوّهم الحقيقي، ليبحثوا عن عدو وهمي افتراضي بديل يسوغ استمرار حالة التأهّب في دواخلهم.
الشجاعة، كما أراها، ليست فعلاً يهرب من الخوف، بل فعلاً يخترق الخوف. ليست ارتفاع الصوت في المساحات الآمنة، بل صدى القلب في مواجهة المجهول. أما التهوُّر فهو قفزة في الفراغ، اندفاع غير محسوب، وغالبًا ما يكون نتيجة جروح غير مفهومة، رغبات دفينة بالانتقام، أو حاجة لإثبات الذات أمام مرآةٍ داخلية متصدّعة، وهوما يستدر الشفقة والحاجة إلى العلاج

وتأسيساً على هذا وذاك:
كم من تصرفاتنا الثائرة اليوم، تنتمي إلى اللاوعي أكثر مما تنتمي إلى القيم؟
كم مرة صرخنا، لا لأننا نؤمن، بل لأننا نخجل من صمتنا السابق؟
كم منّا يتحرّك بدافع: «لم أفعل ما يكفي»، لا بدافع: «هذا هو الصواب»؟
وكم نصنّف الآخر، لا لنُعرّفه، بل لنستكين أمام وضوح هويتنا الهشة؟
من هنا، فإن الشجاعة، كما كل فضيلة، لا تختبر في الفراغ. بل إنها فعل يتطلب سياقًا، خطرًا، اختيارًا صعبًا. واليوم، في أوروبا، في فضاءٍ آمن، منظم، القانون فيه يحمي جميعنا، أين هو هذا الخطر؟ أين هو الامتحان؟

ربما الشجاعة اليوم لم تعد في المواجهة، بل في الاعتراف. الاعتراف بأن الزمن تغيّر، وأن البطولة لم تعد ممكنة بالطريقة ذاتها. الاعتراف بأن من نجا ليس هو بالضرورة بطلًا، ولا جبانًا.

فقط هو مجرد ناجٍ. يحمل ذاكرةً ثقيلة، وجسدًا مرهقًا، وأسئلة معلّقة.

ربما الشجاعة الآن تكمن في أن تصمت حين يسهل الكلام، أن تبني حين يسهل الهدم، أن تداوي بدل أن تدين. أن تمد اليد مقابل من يرفع يداً افتراضية! أن تميّز بين الحاجة إلى التفريغ، والحاجة إلى الإصلاح.

أن تسأل نفسك: لماذا أصرخ؟ من أهاجم؟ ما الذي أبحث عنه؟
ما الذي يعيدني إلى جبهةٍ صُنعت على الورق، في حين ساحة المواجهة الكبرى قد غادرتني؟

لهذا لا أكتب لكِ

محمد زاده

لا أكتب لكِ
ولا أسباب عندي
هو الشعور فقط أن قلبي
صار ورقاً رقيقاً
ورؤوس الأقلام ستوجعه
أراكِ سعيدة
هناك تفسير آخر للحب
هو أن أراكِ سعيدة وأتألم
لأنني
لست السبب
أو أن أراكِ حزينة
وأتألم مرتين
مرة لحزنكِ
ومرة من الشعور بأنني السبب
أو أراكِ لا مبالية
وكأن الذي بيننا
قد يحدث بين أي أثنين
أو كان بمقدوري
أن أسند جدار القلعة العالي
وهو يتهاوى حجراً حجرا
لا أفتح رسائلكِ
عندي طرقٌ أخرى أقرأ بها الرسائل
دون أن يظهر لكِ بأنني قرأتها
ولا أحبُّ الأختباء كما تدعين
لكنني دائم البحث
عن أماكن تفصلني عن هذا العالم
قلتِ لي تريدين الأمان فقط
ليس الحب
أو أذكر أنّكِ قلتِ « الحب هو الأمان «
هذان ندّان لايجتمعان في الفيزياء
الحب هو ركوب الأمواج
أمّا الأمان فهو التمدد على الشاطئ
ومراقبة المجانين
أنتِ الآن في أمان
على الأقل مني
تريدين رجلاً يقول لك صباح الخير كل
صباح
وأنا أريد امرأة لا تذكّرني بالوقت
لهذا لا أحمل ساعة يد
منذ أن تركت أصابع أمي معصمي
تعيشين حياةً مبينة على التوقعات
بينما أنا أحب المفاجئات
وبالنسبة لي
وجودكِ في حياتي هو رفاهية
أمّا بالنسبة لكِ كُنتُ أنا كلُّ شيء
فصرت أراقب سلوكي معكِ
وأخشى عليكِ من طبيعتي البشرية
أخفيت عنكِ السكين
خفت عليكِ
لم أقل لكِ بأنني أحمل سكيناً في قلبي
كلما أرفع يدي ملوحاً
تتحرّك في لحمي
أو أنكِ حين غفوتِ على صدري
لم تسمعي صوت قطرات الدم
وهي تدلف في فراغ أعماقي
كنتِ تستمعين لأغاني الحب
وكنتُ أنا
أحسب عمري
لا أكتب لكِ
أحتاج ليدكِ أن تحرك يدي
لأنني من كثرة ما لوّحت بها
سقطت على خصري وماتت
لا أكتب لكِ
الكتابة ليست سهلة
هذا الكلام الذي نكتبه
نصنعه دمعة دمعة
ونجف
لا أريد أن أكتب لكِ
أريد فقط أن أدخل الغابة
أجلس على معقدنا
وأحدث الأشجار عنك
كم كان الوصل إليكِ صعباً
وكم كان البقاء يجرحكِ
.....
إناء الضوء

مرايا

علي جزيري

هل مِنْ مُتّعظ بدروس التاريخ؟

يُحكى أن (حسان) ابن رئيس «الجمهورية السورية» شكري القوتلي تأخر عشر دقائق عن الدوام المدرسي ذات يوم، بيد أن مدير المدرسة (جودت الهاشمي)، أنّبَهُ وأعطاه كتاباً ممهوراً بختم المدرسة، يطلب فيه ضرورة إحضار ولي أمره، ولبى حسان حينئذ أمر المدير، لكنه عاد إلى البيت مكسور الخاطر، فاستغربت والدته عودة ابنها الوحيد في ذاك الوقت المبكر، وحين استفسرت عن ذلك، أفادها باستدعاء المدير ولي أمره.

وحين علم الرئيس بالأمر، طلب من زوجته مفتاح سيارته في الحال، فردت عقيلته: ها هي سيارة الرئاسة تنتظرك مع سائقها أمام المنزل. فردّ: ومتى استخدمتُ سيارة الوظيفة لشؤوني الخاصة؟
تناول الرئيس مفاتيح سيارته الخاصة، وطلب من حسان مصاحبته، ومضى نحو مدرسة (التجهيز الأولى) بدمشق، ودخل حرم المدرسة، فذهل المدير وهيئة التدريس والطلاب بمجيئه، وتجمّعوا للترحيب به، فاحتضنهم واحداً بعد الآخر، ثم استفسر عما حدث؟ فشرح له المدير بكل وقار وحزم عن أسفه لتأخر حسان بلا مبرر. فاعتذر الرئيس وأثنى على المدير الذي أحسن التصرف، وألقى كلمة قائلاً: نقف بكل إحترام أمام إخلاصك وتفانيك ونفتخر بأمثالك، لأنك لا تميّز بين طلابك. ثم اختتم كلمته: بالعلم والتربية الحسنة ترتقي الأمم، وبارك الله بكم جميعاً.

ولعلنا نحتار في النهاية تُرى مَنْ هو الأجدر بالتقدير، حسان المهذب الذي نفّذ أمر مدير مدرسته بكلّ لباقة، أم جودت الهاشمي الذي ساس طلبته دون تمييز بين ابن الرئيس وغيره، أم الرئيس القوتلي الذي أبى استخدام سيارة الدولة في قضاء شأن خاص، واستجاب لأمر مدير المدرسة بكل تواضع واحترام؟!
جدير ذكره أن القوتلي تسنم رئاسة سوريا فترتين، الأولى -1943 1949 كونه أحد أبرز رموز الاستقلال، والثانية 1955-1958 مهد فيها لإرساء دعائم هامش ديمقراطي، مازال السوريون يشيرون إليها بالبنان حتى اللحظة. وتجلت إبان الفترتين السالفتين هوية سوريا الحقيقية والمتمثلة بـ «الجمهورية السورية»، ناهيك عن نضاله ضد السلطنة العثمانية رغم أصوله التركية، في الوقت الذي نرى فيه اليوم تهافت سوريين لتبجيل «السلطان العثماني الجديد» والتسبيح بحمده بثمن بخس.
بيد أن القوتلي ارتكب أخطاءً لاتُنسى زعزعت من هيبته، فحين تبوّأ قمة الهرم السياسي، إبان الفترة الأولى من حكمه، تشبث بمنصبه بعد انتهاء المدة التي حدّدها الدستور، ناهيك عن تفشّي الفقر والبطالة، ونهوض القوى الديمقراطية لمواجهة سياسته المنتهجة تلك، والتي أودت بإطاحة الجيش به عام 1949. مثلما لاذ في الفترة الثانية من حكمه بـ «عبدالناصر» عام 1958، وسلّمه سوريا على طبق من ذهب، دون مراعاة الظروف الموضوعية للوحدة المصرية - السورية، في وقت كان ناصر يمارس فيه الاستبداد ويقوم بحل الأحزاب، ويزجُّ بخيرة أبناء مصر في المعتقلات بشهادة (طاهر عبدالحكيم) أحد ضحاياه، وفق ما ورد في مذكرات المذكور، والتي دوّنها سراً في المعتقل تحت عنوان (الأقدام العارية)، ناهيك عن ارتكاب رجل الرعب عبدالحميد السراج في الإقليم الشمالي جريمة تصفية الشيوعي فرج الله الحلو، وزج آلاف النشطاء الكرد واليساريين في السجون، وفي مقدمتهم الدكتور نورالدين زازا وعثمان صبري، ودفعت سوريا جرّاء ذلك ثمناً باهظاً... فهل سيتخذ القائمون الجدد في سدة الحكم بدمشق عبرة مما جرى في الأمس القريب؟

الكُرد في سوريا: شعبٌ أصيل على أرضه... وحق لا يحتمل التأجيل

د. كاميران حاج عبدو

من جبال عفرين، المعروفة تاريخياً بجباي كورمينج، إلى سهول كوباني، گري سپي، سري كانيه، قامشلو وديريك، لا يعيش الكُرد كأقلية مهاجرة أو طارئة، بل كشعب أصيل متجذر في هذه الأرض عبر التاريخ.

فقبل أن تُرسم حدود سايكس–بيكو، وقبل أن تُفرض خرائط جديدة بقوة الاستعمار، كانت هذه الأرض تنبض بالحياة الكردية، تنمو فيها اللغة، وتُصان فيها الثقافة والتقاليد الكردية المتجذّرة عبر قرون.

اليوم، وبعد أكثر من قرن من محاولات الطمس والتذويب، آن الأوان لإعادة الأمور إلى نصابها: الكُرد في سوريا ليسوا "أقلية داخل الدولة"، بل يشكّلون أكثرية سكانية في مناطقهم، وهم شعب يطالب بحقوقه المشروعة على أرضه.

في شمال سوريا، يشكّل الكُرد غالبية السكان في المناطق التي يتوزعون فيها. إنهم ليسوا وافدين، بل أبناء الأرض، لهم حضور تاريخي موثّق ثقافياً وسياسياً وديمغرافياً. ومع ذلك، سعت الأنظمة السورية المتعاقبة إلى إنكار هذا الواقع من خلال سياسات ممنهجة، تمثلت في التعريب القسري، وعلى رأسه مشروع "الحزام العربي" في الجزيرة، وكذلك سياسة التوطين التي شملت نقل عرب من مناطق أخرى إلى منطقة عفرين تحت ذريعة الإصلاح الزراعي، إضافة إلى حرمان عشرات الآلاف من الكُرد من الجنسية السورية وتحويلهم إلى "أجانب" في وطنهم، وحظر استخدام اللغة الكردية في التعليم والإعلام، بل وحتى في الاستخدام اليومي داخل المدارس وساحاتها، حيث كان يُمنع التلاميذ من التحدث بلغتهم الأم خلال الفُسح أو بين الحصص.

كما جرى قمع النشاط السياسي والثقافي الكردي ووصمه بـ"الانفصال"، واتهام أي تعبير عن الهوية الكردية بأنه "محاولة لاستقطاع جزء من الوطن وضمّه إلى دولة أخرى"، وهي اتهامات متكررة استخدمها الخطاب الرسمي السوري لعقود لتبرير القمع.

لكن كل هذا لم يُلغِ الحقيقة: الكُرد لا يطالبون شيئاً خارج المنطق أو القوانين، بل يطالبون باعترافٍ عادل بهم كشعب يعيش على أرضه، بلغته، وثقافته، وهويته.

المواثيق الدولية تدعم هذا المطلب المشروع. فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 ينص على أن من حق الأقليات القومية أو اللغوية أن تحافظ على لغتها، وتمارس ثقافتها بحرية، وتُشارك بفعالية في الحياة السياسية. وإذا كان هذا الحق مضموناً للأقليات، فإن الكُرد، بوصفهم مكوّناً رئيسياً من الشعب السوري، وأكثرية في مناطقهم التاريخية التي كانت جزءاً من الإمارات الكردية قبل تشكيل الدولة السورية وضمّها لها، يحق لهم ما هو أبعد من مجرد "الحفاظ"، بل المشاركة في رسم مستقبل وطنهم.

ومطالبهم بإدارة مناطقهم ضمن سوريا ديمقراطية لا مركزية لا تمثل تهديداً للوحدة الوطنية، بل تجسّد مبدأ "تقرير المصير الداخلي"، الذي تعترف به الأمم المتحدة وتدعمه القوانين الدولية.

ليس من المقبول أن يُعامَل الكُرد في وطنهم كغرباء أو تهديد يجب احتواؤه، وكأن وجودهم مشكلة أمنية لا مكوناً وطنياً أصيلاً.

إن بناء سوريا المستقبل لن يتم من دون الاعتراف الكامل والصريح بحقوقهم القومية، بوصفهم شريكاً في الوطن، لا طرفاً مُراقَباً.

الاعتراف بالكُرد لا يُضعف وحدة سوريا، بل يحصّنها. فكل تأجيل للاعتراف يزيد من الغبن، ويُضاعف التوتر، ويُقوّض فرص التعايش.

لقد أثبتت التجربة الكردية في سوريا أن هذا الشعب لا يحمل مشروعاً انفصالياً، بل يسعى لبناء نموذج ديمقراطي تعددي، يمكن أن يكون حجر الأساس لسوريا جديدة، عادلة، ومزدهرة، لا عبئاً عليها.

سوريا بين الانفتاح السياسي والصراع الاقتصادي في مرحلة ما بعد الثورة

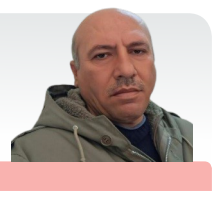

أحمد آلوجي

منذ تولّي احمد الشرع للسلطة في سوريا، بدأت البلاد تشهد نوعا من الانفتاح السياسي والاقتصادي، خاصة تجاه الدول الإقليمية، وعلى رأسها دول الخليج. هذا الانفتاح لم يكن مجرد خيار، بل ضرورة فرضتها التغيرات الداخلية والإقليمية.

وقد لعبت السعودية دورا محوريا في هذا التحول، حيث بادرت بإعادة جسور التواصل مع دمشق، وشاركت في جهود إقناع بعض الدول الغربية، خاصة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، برفع جزئي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، وخصوصا تلك التي تعرقل دخول المساعدات الإنسانية والاستثمار في بعض القطاعات الحيوية كالنفط والمصارف.

السعودية رأت في استقرار سوريا مصلحة إقليمية، وسعت إلى لعب دور متوازن في الملف السوري، من خلال الدفع باتجاه إعادة دمشق إلى محيطها العربي، والتخفيف من التأثيرات الإيرانية والتركية في الداخل السوري.

هذا التوجه فتح بابًا أمام استثمارات خليجية محتملة في مشاريع إعادة الإعمار، لا سيما في مجالات البنية التحتية والطاقة، ولكن هذه الاستثمارات لا تزال تصطدم بعقبات عديدة.

من أبرز هذه العقبات هو الصراع بين عدة أطراف على النفوذ الاقتصادي في سوريا. تركيا تسعى لتثبيت وجودها في مناطق الشمال من خلال شركاتها ومؤسساتها الإعمارية، بينما تواصل الولايات المتحدة دعم المكونات المحلية شرق الفرات، ما يعقّد من إمكانية إطلاق مشاريع تنموية كبرى هناك. أما دول الخليج، فبينما تملك المال والخبرة، فإنها تتردد أحيانًا بسبب استمرار بعض العقوبات الأميركية، وعدم وضوح البيئة القانونية والسياسية في سوريا.

في السياق نفسه، لا يمكن إغفال أهمية العلاقة الاقتصادية والسياسية مع العراق، وخاصة مع إقليم كوردستان، الذي تربطه علاقات قديمة مع مناطق شمال وشرق سوريا.

المعابر التجارية بين الجانبين يمكن أن تتحول إلى شرايين حياة، وتُسهم في تنشيط الاقتصاد، إذا توفرت الإرادة السياسية وتم ضبط الفوضى الأمنية.

لكن التحديّات الداخلية تظل حاسمة. فوجود بعض الفصائل المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة يعيق الاستقرار ويُخيف المستثمرين. كذلك، فإن غياب حل سياسي عادل للمسألة الكردية – وهي قضية تعود جذورها إلى خمسينيات القرن الماضي – يظل مصدر توتر دائم.

الكرد في سوريا ناضلوا طويلا من أجل نيل حقوقهم الثقافية والسياسية، وأي مشروع تنموي حقيقي لا بد أن يمر عبر مصالحة وطنية شاملة تعترف بحقوقهم وتضمن مشاركتهم ومشاركة الاثنيات الأخرى في إدارة الدولة.

بالمجمل، فإن سوريا أمام فرصة نادرة للانفتاح والبناء، لكن تحقيق ذلك يتطلب قرارات شجاعة في الداخل، وتعاونا إقليميا متوازنا في الخارج. فقط عبر المصالحة والشفافية والاستقرار يمكن لسوريا أن تستعيد دورها ومكانتها.

السياسات الأمريكية المثيرة للجدل في الشرق الأوسط

فرحان مرعي

منذ عهد أوباما، بدأ تفكير جديد في السياسات الأمريكية، وخاصة على صعيد العقلية العسكرية، إشعال الحروب الداخلية في مناطق النزاعات والتوتر، وخاصة المجتمعات العرقية والطائفية المتداخلة، وضرب القوى المحلية ببعضها، وتهجير الشعوب الأصلية، وعدم زج أمريكا في الحروب المباشرة والجبهات الواسعة على غرار الحروب العالمية الأولى والثانية. فالحرب العالمية الثالثة كانت صامتة غير معلنة، حيث الحروب مشتعلة في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط، في سوريا (حصل تغيير كبير في سوريا مع سقوط الأسد)، والعراق، واليمن، وليبيا، والسودان، ولبنان، وفلسطين، فيما عدا الحرب الروسية الأوكرانية. وكانت هذه الحروب تُحكم من بعيد ومن وراء الكواليس من قبل القوى الدولية الكبرى.

وكانت نزعة أوباما واضحة في الشرق العربي المسلم، وهي ضرب المكون السني، كمكون متشدد وأصولي -كما ترى أمريكا- وخطر على إسرائيل وعلى أمنهم ومصالحهم في المنطقة. وفعلياً، تم إضعاف المكون السني في الشام والعراق، وإنعاش المكون الشيعي والسماح له بالتمدد، حتى أصبحت إيران تحكم بخمس دول عربية:

العراق، سوريا، لبنان، اليمن، البحرين. ففي سوريا، مع بدء أزمتها في عام ٢٠١١، تم تدمير المناطق السنية في حرب داخلية مدمرة، وتهجير سكانها وتغيير ديمغرافيتها، حيث تم جلب الفصائل الطائفية من الخارج وحزب الله وتوطينهم في سوريا.

فمعظم المهجرين من سوريا خلال الحرب كانوا من السُنَّة، والذين قُدر عددهم بـ١٢ مليون، بين مهجّر ونازح. وسُلم العراق للشيعة بعد ٢٠٠٣. وفي نفس الوقت، وفي خضم الصراعات والحرب، أنشئت خلافة سنية (دولة الخلافة الإسلامية) من الخط السني الممتد من الرقة إلى الموصل -٢٠١٤- وبينهما تعرضت منطقة سنجار الايزيدية إلى عملية غزو منظم على غرار غزوات دولة الرسول في الحجاز إبان مرحلة الإسلام الأولى.

هذه الخلافة كانت تحت سلطة داعش السني المتشدد الإرهابي، في مفارقة عجيبة ومدهشة في سياق الأحداث التي كانت تجري؟! ثم جاء القرار الدولي بإنهاء هذه الخلافة عبر تحالف دولي من الجو، وقوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سوريا والبيشمركة في إقليم كوردستان من الأرض في أعوام ٢٠١٨-٢٠١٩.

وفعلاً، تم القضاء على دولة الخلافة الإسلامية المزعومة، على الأقل عسكرياً؟! وفجأة، تغيرت المعادلة رأساً على عقب مع تولي ترامب الحكم في المرة الثانية، وقبل ذلك أيضاً في نهاية عهده الأول وذلك بضرب الميليشيات المرتبطة بإيران وضرب النفوذ الشيعي الإيراني في المنطقة، والذي بدأ أولاً بتصفية قاسم سليماني، القائد الفعلي للدول الخمس آنفة الذكر، ثم إنهاء حماس وحزب الله، وإسقاط الأسد، وضرب الحوثيين، والعملية مستمرة بانتظار المعركة الأخيرة في العراق وإيران، في تكويعة مذهلة ومفاجئة لإعادة هيبة السنة الذين كانوا خطرًا على إسرائيل.

فتولت هيئة تحرير الشام السلطة في سوريا، وهي منظمة سلفية أصولية متشددة كانت على قائمة الإرهاب الدولية، وأعيد الاعتبار والدور للسعودية لتتزعم قيادة العالم العربي إلى جانب تركيا وحزب العدالة والتنمية الداعمتين للتيار الإسلامي السياسي السني في المنطقة. السؤال هنا: ما الذي تغير في المكون السني المتشدد المتمثل في الإسلام السياسي والجماعات المسلحة المتطرفة السلفية ليُعاد إليه الاعتبار ويصبح حملًا وديعًا بالنسبة إلى إسرائيل وأمريكا بعد أن كان ذئبًا شرسًا؟

مع حركة الإصلاح الديني في السعودية على يد ولي العهد محمد بن سلمان، ومشروع إبراهام الإسرائيلي، والتطبيع العربي مع إسرائيل، تم تشكيل تحالف سني جديد معدّل إسرائيليًا ضمن خلطة عجيبة من المسكنات الأمريكية لتغيير وجه الشرق الأوسط، في إعادة تموضع عربي تركي جديد، يعيد أمجاد الإمبراطوريتين العربية والعثمانية ولكن بنكهة إيلون ماسك؟!

في اعتقادي، هذه عملية التفاف كبيرة تستهدف البُنية الفكرية للدين الإسلامي بعد ألف وأربعمائة سنة من التأسيس، لإعادة الهيكلة من جديد، تفكيك وتركيب بما يتلاءم مع التطور البشري الديني، وإنهاء مرحلة الأديان القديمة، وخاصة الأديان السماوية كظواهر تاريخية غير ثابتة، واعتبارها تراثًا بشريًا، وظهور ديانة جديدة:

التكنولوجيا المتطورة، الذكاء الاصطناعي نموذجًا، الكفيلة بقلب المفاهيم الدينية القديمة رأسًا على عقب، عملية معقدة في التفكير والجدل، وخاصة مع محاولات اكتشاف الفضاء والبحث عن كواكب جديدة قابلة للحياة، أو فيها الحياة؟!

الكرد والحوار مع دمشق: بين فرصة التفاهم وخطر إعادة إنتاج الاستبداد

بوزان كرعو

في تطور سياسي لافت، شُكّل وفد مشترك يضم مختلف الأحزاب الكردية السورية للتحاور مع الحكومة السورية المؤقتة بقيادة أحمد الشرع، في خطوة تثير الكثير من الترقّب والأسئلة حول جدية الأطراف، وجدوى الحوار، والآفاق التي يمكن أن يفتحها أو يغلقها هذا المسار الجديد.

هذا التطوُّر لا يمكن عزلُه عن السياق الذي سبقه، لا سيما الاتفاق الذي جمع قائد قوات سوريا الديمقراطية، الجنرال مظلوم عبدي، مع الرئيس المؤقت أحمد الشرع، والذي مثّل تقاطعًا غير مسبوق بين مشروع الإدارة الذاتية ومشروع المعارضة. فهل يشكل هذا الاتفاق فرصة للوفد الكردي لبناء مسار تفاوضي ناجح؟ أم أننا أمام بداية لمسار يعيد إنتاج نماذج الفشل السابقة في ظل مركزية سياسية جديدة قد لا تختلف كثيرًا عن مركزية النظام البعثي المخلوع؟

مظلوم عبدي والشرع: اتفاق أولي أم منصة للثقة؟

إن الاتفاق الذي تم بين الجنرال مظلوم عبدي والرئيس أحمد الشرع، ولو بقي في إطاره غير المعلن بكامله، يحمل دلالات سياسية عميقة، أهمها:

- الاعتراف المتبادل، ولو ضمنيًا، بالدور الذي تلعبه قوات سوريا الديمقراطية في مستقبل البلاد.

- فتح نافذة للتنسيق الأمني والإداري، بعيدًا عن الاشتراطات الأيديولوجية المسبقة.

هذه الاتفاقية يمكن للوفد الكردي البناء عليها كمقدمة إيجابية تعزز موقعه التفاوضي، وتُقدّم صورة براغماتية للقيادة الكردية، تسعى إلى الشراكة لا التصادم.

لكن في الوقت ذاته، ينبغي الحذر من تحويل هذه الاتفاقية إلى سقفٍ بديل عن الطموحات السياسية العادلة للكرد، إذ لا ينبغي للبعد الأمني أن يطغى على الحقوق القومية والثقافية والدستورية.

مركزية الدولة: هل تتغير الواجهة ويبقى النهج؟

رغم خطاب التغيير والتحديث الذي ترفعه الحكومة السورية المؤقتة، إلا أن بعض المؤشرات تثير القلق من إمكانية عودة خطاب المركزية المفرطة، بل وربما إعادة إنتاج أساليب النظام السابق بأسلوب جديد. بعض المواقف الصادرة عن شخصيات مقربة من الحكومة المؤقتة لا تزال تتحدث عن «وحدة القرار السياسي» و«سيادة الدولة المركزية»، ما يعيد إلى الأذهان العقيدة البعثية التي طالما أنكرت الوجود الكردي وشيطنت أي محاولة للامركزية.

وهنا يُطرح السؤال الكبير: هل نحن أمام مشروع وطني جديد، أم أمام نسخة معدّلة من الدولة الأحادية المركزية التي خبرها السوريون لعقود؟

بين الماضي والمستقبل: كيف ينجح الوفد الكردي؟

إن أي نجاح للمفاوض الكردي يتطلب منه:

1 - توحيد الصفوف والرؤى ضمن الوفد، والاتفاق على مطالب جوهرية لا تخضع للمساومة، على رأسها:

- الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية.

- ضمان التعليم باللغة الأم.

- اللامركزية السياسية لا مجرد لامركزية إدارية سطحية.

2 - الاستفادة من الاتفاق بين عبدي والشرع كورقة لبناء الثقة، ولكن دون الارتهان لها أو التقليل من الحاجة إلى ضمانات دستورية واضحة.

3 -التحذير من العودة إلى المركزية تحت أي مسمى جديد، والتأكيد أن أي مشروع لا يعترف بالشراكة الكاملة والمتساوية لجميع السوريين، سيكون استمرارًا للاستبداد السابق، ولو تغيّرت الشعارات والأسماء.

4 - التواصل مع القوى الوطنية السورية الأخرى، خصوصًا المكونات العربية والآشورية والتركمانية، لتشكيل جبهة وطنية ديمقراطية تطالب بسوريا تعددية.

خاتمة: لا بديل عن الشراكة

إن الكرد في سوريا، وبعد عقود من الإقصاء، لا يسعون إلى الانفصال ولا إلى فرض مشروعهم بالقوة، بل إلى شراكة وطنية عادلة تضمن حقوق الجميع. وعلى الحكومة المؤقتة أن تُثبت، بالأفعال لا بالأقوال، أنها تختلف فعلاً عن النظام الذي ثار عليه السوريون.

أما الوفد الكردي، فبين يديه فرصة نادرة: أن يصوغ مسارًا تفاوضيًا قائمًا على العقلانية، الشرعية الشعبية، والتحالفات الوطنية، مستفيدًا من التجارب السابقة ومن اتفاقيات أولية مثل تلك التي أبرمها مظلوم عبدي. فإما أن يكون هذا الوفد بداية لمستقبل جديد، أو جولة أخرى من الفشل والتهميش.

سوريا في ظل حكومة إسلامية راديكالية: مستقبل قاتم أم انحدار نحو الظلام؟

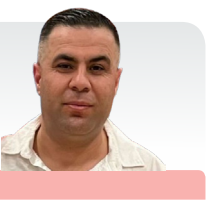

حسين محمد

منذ اندلاع الصراع السوري عام 2011، طُرحت عدة سيناريوهات لمستقبل البلاد، كان من بينها صعود جماعات إسلامية راديكالية إلى سدة الحكم. وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإن سوريا ستشهد تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والاجتماعي. تسعى هذه المقالة إلى استشراف ملامح سوريا تحت حكم إسلامي متشدد، خاصة في حال تمت "أسلمة" المجتمع والنظام التعليمي، وأُلغيت الحريات المدنية. وهناك مجموعة من النقاط التي يجب الوقوف عندها في حال تمت إدارة سوريا من قبل حكومة دينية منغلقة على ذاتها:

1 -الهوية السياسية والدستورية: ففي دولة دينية مغلقة وتحت إدارة حكومة إسلامية راديكالية، سيتغير الطابع السياسي للدولة من جمهوري علماني إلى نظام ديني ثيوقراطي. وسيتم تعديل الدستور ليعتمد على تفسير ضيق ومتشدد للشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع. وكذلك ستُلغى التعددية السياسية، وتُحظر الأحزاب ذات المرجعيات الليبرالية أو القومية أو اليسارية. هذا التحول سيفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام والمجتمع المدني، مما يؤدي إلى تكميم الأفواه وتقييد حرية التعبير.

2 - أسلمة المجتمع والتعليم: عودة إلى "القرون الوسطى"؟

في حال تم "أسلمة" المجتمع السوري قسريًا، ستتغير مناهج التعليم لتركّز على الدراسات الدينية، وتحذف المواد التي تُعزز التفكير النقدي أو الانفتاح على العالم. وسيُفرض ارتداء الزي الإسلامي على جميع المواطنين، نساءً ورجالاً، وستُفرض قوانين الحسبة والرقابة على السلوك العام. وسيتقلص دور الفنون، الموسيقا، الفلسفة، والآداب لصالح مواد دينية موجهة ومؤدلجة.

3 -مصير الحريات المدنية وحقوق الإنسان: سيكون أحد أكبر الخسائر في هذا السيناريو هو تلاشي الحريات المدنية. حرية التعبير، حرية الاعتقاد، حقوق المرأة، وحقوق الأقليات الدينية والعرقية، كلها ستُقيد أو تُلغى. قد يُفرض نظام "الولاية" على النساء، وتُمنع الطوائف الأخرى من ممارسة شعائرها علنًا. كما قد تُفرض عقوبات بدنية، مثل الجلد أو الرجم، بما يتنافى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

4 -الانعزال الدولي والانهيار الاقتصادي: فسوريا تحت حكومة راديكالية ستواجه عزلة دولية خانقة، وستُفرض عليها عقوبات اقتصادية من معظم الدول. وسيتراجع الاستثمار الأجنبي، ويهرب رأس المال البشري والكفاءات إلى الخارج. وستنهار البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مما يعمّق الفقر، ويزيد معدلات الهجرة، ويُفاقم التوترات الداخلية.

هكذا نجد بأن حكم أي حكومة إسلامية راديكالية في سوريا كأحد السيناريوهات المطروحة، ستكون نتائجه كارثية على مستقبل الدولة والمجتمع. إن هذا النموذج لا يُعيد سوريا إلى "جذورها الإسلامية" كما يُروّج له البعض، بل يدفع بها إلى الانغلاق، والقمع، والانهيار. فبدلًا من تحقيق نهضة أخلاقية، سينتج هذا النموذج دولة فاشلة يسودها القهر الفكري والاجتماعي، ويضيع فيها الأمل بأي مستقبل حضاري أو إنساني.

خطورة تبنّي النظام الرئاسي في الإعلان الدستوري

فرهاد شاهين

بعيداً عن أي تسليم تام أو أي رفض مطلق لأحكام الإعلان الدستوري، ومن خلال النظر إلى مدى قدرة هذه الأحكام على تأسيس الشروط والمقومات للانتقال نحو دولة قانون، بحيث تقطع مع الماضي الذي اتسم بالاستبداد لسببين: الإقصاء والاستفراد بالسلطة، بمنح رئيس الجمهورية سلطات تنفيذية شبه مطلقة ومصادرته السلطة التشريعية، وسيطرته على السلطة القضائية، يضاف إليه استحواذه المطلق على الجيش والأجهزة الأمنية.
بالرجوع إلى المادة 31 وما يليها تم اعتماد النظام الرئاسي كنظام للحكم، وهو مسألة تحمل العديد من المخاطر إذا لم يترافق مع محددات وبيئة سياسية متقاربة مع المتوفر في البلد الذي نشأ فيه النظام الرئاسي (الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد أبين الآتي:
- بدايةً، إن قضية تحديد طبيعة نظام الحكم من بين الأنظمة الثلاث المعروفة في دول العالم: النظام البرلماني (الذي نشأ في بريطانيا وانتشر في معظم دول العالم) والرئاسي (الذي نشأ في الولايات المتحدة وطبق في بعض دول العالم) والمختلط: شبه الرئاسي أو شبه البرلماني (الذي نشأ في فرنسا وطبق في بعض دول العالم)، هو جوهر عمل السلطة التأسيسية لوضع دستور للبلاد وليس من ضرورات الإعلان الدستوري، وكان يجدر عدم التصدي لها.

- من الناحية النظرية، والمتواتر في الدساتير السابقة هو الأخذ بالنظام المختلط أو شبه الرئاسي، بالرغم من أن نظام المجرمين حافظ وبشار الأسد عملا عمداً للاستحواذ على كافة السلطات الدستورية (التنفيذية والتشريعية) وتركيزها بيد رئيس الجمهورية، مع تهميش كافة مؤسسات الدولة وتسخيرها لتعظيم شخصيته ومصالح عائلته ومجموعته الحاكمة، مدعماً ذلك بتغول السلطات (أجهزة) الأمنية في الحياة العامة وبأدق تفاصيلها، وجعل من السلطة القضائية (التي يُفترض أن تكون الملاذ الأخير للناس لحماية حقوق الناس) إلى أداة بيده وبيد الأجهزة الأمنية.

- إن معظم دول العالم التي عانت من أنظمة استبدادية وأزمات عميقة شبيه بالحالة السورية ونجحت في عملية الانتقال السياسي، ذهبت إلى خيار النظام البرلماني تجنباً لعودة الاستبداد: ألمانيا بعد هتلر، إيطاليا بعد موسوليني، وإسبانيا بعد فرانكو، والبرتغال بعد سالازار...الخ.
حيث إن اختيار النظام البرلماني في هذه الدول مكن هذه الشعوب من منع أو تجنب إعادة استحواذ وتفرد شخص بالسلطة، حيث إن رئيس الدولة يكون ذو سلطات شرفية، في حين تكون السلطة التنفيذية بيد حكومة (مجلس وزراء)، أهي هيئة جماعية، يتم تشكيلها من قبل القوى السياسية التي تمتلك الأغلبية في البرلمان المنتخب، والحكومة بدورها تتخذ قراراتها بصيغة جماعية بالأغلبية مع تحمل المسؤولية السياسية عنها أمام البرلمان.
اختيار النظام البرلماني في المراحل الانتقالية هو ما يؤسس لمشاركة أوسع قاعدة مجتمعية في الشأن العام وخصوصاً إذا ما ترافقت مع قدر جيد من اللامركزية التي تتيح المشاركة على مستويات أقرب من احتياجات الناس. وبالتالي يؤسس لمناخ من الثقة بين التيارات السياسية والمكونات المجتمعية الذي يعزز السلم الأهلي، والذي يشكل الأرضية الصلبة للانطلاق نحو المستقبل.

- وبالرغم من إعادة التأكيد على أن مسألة اختيار طبيعة نظام الحكم ليس من الضرورات التي يجب التصدي في الإعلان الدستوري، فأن الخيار الأمثل لمرحلة ضمان الانتقال نحو نظام سياسي دستوري يؤدي إلى ضمان ونجاح تداول السلطة سلمياً، هو الذهاب نحو تأسيس المقومات اللازمة لبناء نظام برلماني، أو على أفضل تقدير (باعتبار المسألة يجب أن تترك للهيئة التأسيسية لوضع الدستور) عدم الخوض في هذه الخيارات، والإبقاء على النظام المختلط مع إعادة تنظيم السلطات بما يضمن أكبر قدر من التوازن والرقابة فيما بينها، بعيداً عن أي استفراد.

- إن اعتماد النظام الرئاسي الصرف في الإعلان الرئاسي، منح رئيس الدولة القدرة القانونية والفعلية على الاستحواذ والسيطرة على كافة السلطات دون وجود أدنى مقومات الفصل أو التوازن بين السلطات، أو وجود السلطات المقابلة أو المساءلة له.

- وبناءً على تبني النظام الرئاسي، منحت أحكام الإعلان الدستوري رئيس الدولة سلطات شبه مطلقة (إذا أردنا تجنب عبارة سلطات مطلقة): يرأس السلطة التنفيذية، ويعين نوابه الوزراء ويقيلهم بإرادته المنفردة (م31-35). وفوق ذلك هو من يعين السلطة التشريعية/مجلس الشعب: يعين ثلثه بطريقة مباشرة، وبطريقة غير مباشرة يختار الثلثين من لجنة هو من يعينها (م24). أي أن تكوين السلطتين التنفيذية والتشريعية بيد رئيس الدولة. وفوق ذلك هو من يُعين بإرادته المنفردة أعضاء المحكمة الدستورية العليا، التي لم تحدد اختصاصاتها وتركت ذلك لقانون يصدر من مجلس الشعب الذي يعينه رئيس الدولة (م47). وبالتالي أصبح النص على مبدأ الفصل بين السلطات (م2) مجرد حبر على ورق.

- بالطبع برر بعض أعضاء لجنة صياغة الإعلان الدستوري بأن السلطات شبه المطلقة التي مُنحت لرئيس الدولة وعدم مسؤوليته أمام أي سلطة أخرى، بأنه أمر طبيعي لأن هذه طبيعة النظام الرئاسي، وتمت المقارنة مع النظام الأمريكي. وفي الحقيقة، هذا التبرير يجانبه الدقة، والمقارنة يجانبها الموضوعية بالنظر للسياق والبيئة الدستورية والسياسية الموجودة في الولايات المتحدة، والتي سأبينها أدناه.

- في الواقع، إن النظام الرئاسي (والأمريكي بالتحديد باعتباره النموذج الذي قارن به بعض أعضاء لجنة صياغة الإعلان) يقوم على المحددات والضوابط الآتية غيرة المتوفرة في الحالة السورية، والمقارنة تتطلب عدم الانتقائية في مخاطبة شعب عظيم ناضل 14 عاماً ودفع من دم أبنائه لبناء دولة، لا بد من قول الحقيقة كاملة، لا الاكتفاء بقول نصفها على مبدأ «لا تقربوا الصلاة»:
1-في النظام الرئاسي (وبالتحديد الأمريكي الذي تمت المقارنة به): الرئيس يُنتخب من الشعب لولاية مدتها أقل من ولاية الفترة الانتقالية التي حددها الإعلان، وذلك بعد مسار انتخابي يعرفه القاصي والداني. أي لديه شرعية انتخابية.

2- في النظام الرئاسي (وبالتحديد الأمريكي الذي تمت المقارنة به): يُنتخب في مواجهة الرئيس كونغرس (برلمان) من مجلسين في غالب الأحيان لا يكونان كليهما من حزبه أو لونه السياسي، ويخضع لانتخابات نصفية في منتصف ولايته غالباً ما تقلب الأمور في غير صالحه سياسياً. وكل مجلس يملك من الصلاحيات التي توقف الرئيس عند حدوده.

3-في النظام الرئاسي (وبالتحديد الأمريكي الذي تمت المقارنة به): صحيح بأن الرئيس هو من يعين معاونيه أو وزراءه وكبار الموظفين، ولكن هذا التعيين مرهون بالمصادقة عليه من الكونغرس، وبالتحديد مجلس الشيوخ. وهؤلاء الوزراء والمعاونين يكونون شركاء في مساره الانتخابي.

4- في النظام الرئاسي (وبالتحديد الأمريكي الذي تمت المقارنة به): صحيح يوجد نائب رئيس يختاره الرئيس مرشحاً عندما كان، ولك يأتي معه بالانتخاب. أي لديه شرعية انتخابية.

5- في النظام الرئاسي (وبالتحديد الأمريكي الذي تمت المقارنة به): صحيح بأن الرئيس هو من يرأس السلطة التنفيذية، بل هو السلطة التنفيذية (على المستوى الفيدرالي فقط) ولكن على مستوى الولايات هناك 50 حاكم ولاية منتخب مع برلمان منتخب لكل ولاية، لهم سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة. وهذا ما يشكل سلطة مقابلة للرئيس يمنعه من التفرد بالسلطة. يضاف إلى ذلك نظام قضائي فيدرالي ومحلي قوي يوقف الرئيس عن أي تجاوز لسلطاته.
6- في النظام الرئاسي (وبالتحديد الأمريكي الذي تمت المقارنة به): صحيح بأن الرئيس يعين أعضاء المحكمة العليا، ولكن هذا التعيين ليس سلطة منفردة له، فهذا التعيين مرهون بالمصادقة عليه من الكونغرس، وبالتحديد مجلس الشيوخ. وأعضاء المحكمة معينون مدى الحياة، أي يمكن لرؤساء ألا يكون لهم الحظ بتعيين أي منهم وهذا من أهم عوامل الاستقلال الذي يتمتعون به، إضافة لتعدد مصادر تعيينهم كما هو حال معظم المحاكم والمجالس العليا في دول العالم.

7-في النظام الرئاسي (وبالتحديد الأمريكي الذي تمت المقارنة به): صحيح أن رئيس الدولة غير مسؤول سياسياً، لكن الكونغرس يملك حق العزل الجنائي الذي يستخدم أو يلوح باستخدامه في معظم الأحيان لاعتبارات سياسية.

اعتقد بأنه لا داعي للاستفاضة أكثر بهذه المقارنة غير المحقة التي تمت من قبل بعض أعضاء اللجنة، والتي ليست في مكانها موضوعياً بالنظر للسياق والبيئة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية من ثنائية حزبية ومستوى من الحريات ودولة ذات شكل فيدرالي قوي، يضمن توازن كبير بين السلطات، والتي لا يتوفر منها أي شيء في السياق السوري، ولم يأت الإعلان الدستوري على وضع أي قيود أو سلطات يمكنها أن تقف في مواجهة سلطات الرئيس المطلقة.

بالمقابل، إذا كان لا بد من مقارنة، كان يُفترض المقارنة مع دول فشل فيها تبني النظام الرئاسي، ولاسيما في دول أمريكا اللاتينية التي دخلت في ديكتاتوريات لم تتخلص من آثارها حتى الآن.

أخيراً، إن مواجهة أي ملاحظة موضوعية بالقول إن هذا مجرد إعلان دستوري لمرحلة انتقالية ويمكن تلافي ذلك في الدستور القادم، هو قول لا ينطبق عليه حتى بأنه « كلام حق يُراد به باطل»، وإنما ذر للرماد في العيون، حيث إن التأسيس على هذا للفيلم الإعلان خلال فترة انتقالية مبالغ في مدتها سيؤسس عليه ويبنى أوضاع لا يمكن العودة عنها.

سوريا الجديدة بين التحدي والأمل

عزالدين ملا

إن الدعوة إلى الأمل في بناء سوريا جديدة قائمة على الوحدة الوطنية والتسامح ليست مجرد رؤية طموحة، بل هي ضرورة ملحة تمثل تحدياً كبيراً يتطلب جهوداً ضخمة على مختلف الأصعدة. فإعادة بناء سوريا بعد سنوات من الصراع والعنف والتدمير تحتاج إلى ما هو أكثر من إنهاء العمليات العسكرية؛ فهي تتطلب معالجة أزمات اجتماعية عميقة، وإصلاح المؤسسات المنهارة، وخلق بيئة من الثقة بين مكونات المجتمع السوري التي تأثرت بشكل كبير بالانقسامات العرقية والطائفية.
على مدار العقود الماضية، اعتمد النظام السوري السابق على سياسة فرق تسد، مما أدى إلى زرع الخوف والشك بين مختلف المكونات الاجتماعية، الطائفية والعرقية. طيلة سنوات الحكم القمعي، سعى نظام الأسد وحزب البعث إلى خلق تباينات حادة بين السنة والعلويين والكورد والمسيحيين والدروز، ما جعل أي مشروع لبناء سوريا موحّدة أمراً بالغ التعقيد. هذه الانقسامات العميقة أدت إلى كراهية متزايدة وتنازع دائم بين هذه الفئات، ما يتطلب جهوداً مضاعفة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي.
لقد خلفت الحرب السورية ملايين الضحايا بين قتيل وجريح، بالإضافة إلى ملايين اللاجئين والمشردين داخلياً. هؤلاء الأفراد، الذين عايشوا الفظائع والتهجير، غالباً ما يحملون مشاعر العداء والانتقام، مما قد يعرقل أي محاولات للسلام. لذا، فإن إعادة بناء الثقة بين هذه الفئات تحتاج إلى فترة طويلة من المصالحة المجتمعية، وجهود نفسية واجتماعية لمساعدة المجتمع على تجاوز الصدمات، جنباً إلى جنب مع برامج دعم وتأهيل شاملة.
استغل النظام السوري السابق الأقليات كحليف رئيسي، مما جعل بعض الطوائف تشعر أن بقاءها مرتبط ببقاء النظام. بعد سنوات من قمع المعارضة وتشجيع الولاءات الطائفية، سيكون من الضروري العمل على مصالحة حقيقية بين هذه الأطراف المتنازعة. قد يكون من السهل التوصل إلى اتفاقات لوقف العنف، لكن بناء الثقة بين الطوائف المختلفة يتطلب وقتاً طويلاً والتزاماً حقيقياً من جميع الأطراف.
كما تعرّضت المؤسسات الحكومية في سوريا إلى تفشّي الفساد والهشاشة، إذ اعتمد نظام الأسد على شبكة من المحسوبية والفساد، مما أدّى إلى إضعاف المؤسسات الدستورية والتشريعية في البلاد. بعد سنوات من الصراع المدمر، سيكون من الصعب إعادة بناء هذه المؤسسات بشكل فعال ما لم يكن هناك إصلاح جذري يضمن استقلالية القضاء، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد بشكل حقيقي.
الدمار الذي لحق بالبنية التحتية في سوريا كان هائلاً. فقد تعرّضت مدن كبرى مثل حلب ودمشق وحمص لتدمير واسع النطاق، فضلاً عن تدمير العديد من المنشآت الحيوية مثل المستشفيات والمدارس. إعادة بناء هذه المنشآت تحتاج إلى وقت طويل وموارد ضخمة، بالإضافة إلى دعم دولي مالي وتقني. كما أن إعادة تأهيل وتدريب القوى البشرية في هذه القطاعات أمر ضروري لضمان فاعلية المؤسسات الحكومية مستقبلا.
في فترة ما بعد الصراع، سيكون هناك تهديد مستمر من الجماعات المسلحة الصغيرة والعصابات التي قد تهدد الاستقرار في بعض المناطق. إرساء الأمن وضمان السيطرة على جميع الأراضي السورية هو أمر بالغ الأهمية، لكنه يتطلب إقرار نظام أمني شامل ومستقل، بالإضافة إلى تقوية جهاز الشرطة والجيش بشكل يعكس التنوع المجتمعي، بعيداً عن الطائفية التي زرعها النظام السابق.
القضية الأكثر تعقيداً في عملية إعادة البناء هي مسألة العدالة الانتقالية، التي تشمل محاسبة الجناة على الجرائم المرتكبة من جميع الأطراف المشاركة في الصراع. هذه الجرائم تشمل القتل الجماعي، التعذيب، الهجمات الكيميائية، والتهجير القسري. تحقيق العدالة والمصالحة الحقيقية يتطلب إنشاء نظام قضائي مستقل وشفاف قادر على محاكمة القضايا المتعلقة بالانتهاكات بشكل عادل، رغم المقاومة المتوقعة من بعض الأطراف.
العدالة الانتقالية لا تتعلق فقط بمحاكمة الجناة، بل تشمل أيضاً إعادة تأهيل الضحايا الذين عانوا من الاعتقالات التعسفية، التعذيب والتهجير القسري. يجب أن تتضمن استراتيجيات العدالة الانتقالية تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا من خلال برامج لمساعدة الأسر المشردة والأفراد المتضررين من الصراع، بالإضافة إلى توفير تعويضات وإعادة دمجهم في المجتمع.
الاقتصاد السوري تعرّض لانهيار شامل بسبب سنوات الحرب، حيث تراجعت الإنتاجية في جميع القطاعات. إعادة بناء الاقتصاد الوطني تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، وإعادة تفعيل الصناعة والزراعة، وتوفير فرص عمل لتخفيف معاناة الشعب السوري. في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، يشكل ذلك تحدياً كبيراً.
عملية إعادة الإعمار ستحتاج إلى تمويل هائل، مما يتطلب دعماً دولياً واسعاً. ومع ذلك، فإن استمرار العقوبات الدولية قد يعطل إمكانية الحصول على التمويل اللازم. علاوة على ذلك، قد تتردد بعض الدول في تقديم الدعم دون ضمانات حقيقية بأن النظام سيستجيب للمطالب الدولية المتعلقة بالحقوق الإنسانية والعدالة الانتقالية.
على الرغم من الدعوات المستمرة لحل سياسي يعكس تطلّعات السوريين نحو الديمقراطية والعدالة، فإن التحدّي الأساسي يكمن في التوصل إلى إطار سياسي شامل يضم جميع الأطراف. نجاح العملية السياسية في بناء سوريا جديدة سيعتمد على قبول جميع الأطراف بالمشاركة في حكم مشترك قائم على توافق سياسي حقيقي.
بعد سنوات من التدخلات الدولية التي حولت الصراع السوري إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق حول عملية إعادة البناء دون توافق بين القوى الكبرى في العالم. تدخل القوى الإقليمية والدولية قد يزيد من تعقيد عملية المصالحة الوطنية، حيث يسعى كل طرف لتحقيق مصالحه الخاصة.
رغم كل هذه التحديات، يبقى الأمل قائماً في بناء سوريا جديدة تقوم على الوحدة الوطنية والتسامح. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب إصلاحات عميقة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية. ومن أهم هذه الإصلاحات بناء الثقة بين مكونات المجتمع السوري، معالجة قضايا العدالة الانتقالية، إعادة بناء المؤسسات، والتعامل مع التداعيات النفسية والاجتماعية التي خلفتها سنوات من القمع والصراع.
إن مستقبل سوريا يعتمد على قدرة السوريين أنفسهم على تجاوز الماضي الأليم والعمل معاً لبناء مستقبل مشترك. فالتاريخ يعلمنا أن الشعوب التي تمر بحروب أهلية طويلة يمكنها أن تتعافى إذا توفرت الإرادة السياسية والاجتماعية لتحقيق المصالحة.
إن بناء سوريا الجديدة ليس خياراً، بل هو واجب وطني وإنساني يتطلب تضافر الجهود المحلية والدولية لتحقيق السلام الدائم والازدهار المنشود.

حق الكُرد في سوريا بالمطالبة باللامركزية وإدارة شؤونهم.. مقاربة قانونية وسياسية

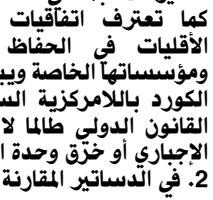

باري جمعة

منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011، برزت مطالب مكونات المجتمع السوري، ومن بينها الكُرد، بإعادة هيكلة الدولة على أسس ديمقراطية تضمن التعددية والعدالة والمشاركة السياسية. وفي هذا السياق، يعدُّ حق الكرد في سوريا بالمطالبة باللامركزية وإدارة شؤونهم بأنفسهم بأنه يعكس موقفًا مشروعًا ضمن الإطار العام للحقوق السياسية والإنسانية، ويتوافق مع مبادئ الحكم الرشيد والتعددية. ومُنسجمًا مع المبادئ الدستورية الدولية، ومعايير حقوق الإنسان، وتحديات الواقع السياسي السوري.
أولًا: الإطار القانوني للمطالبة باللامركزية
اللامركزية هي أحد أشكال تنظيم السلطة في الدولة، وتستند إلى مبدأ تفويض الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى إدارات محلية أو إقليمية منتخبة. وهي لا تتعارض مع وحدة الدولة، بل تعزز من كفاءتها وعدالتها ورغم أنه لا يوجد حظر دستوري صريح ضد اللامركزية السياسية مما يعني تبنيها يتطلب تعديلا دستوريا أو دستوراً جديداً
-1في القانون الدولي
تنص المادة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق الشعوب في «تقرير مصيرها»، بما في ذلك إدارة شؤونها بحرية. كما تعترف اتفاقيات الأمم المتحدة بحقوق الأقليات في الحفاظ على ثقافتها ولغتها ومؤسساتها الخاصة ويبنى على ذلك أن مطالب الكورد باللامركزية السياسية لا تتعارض مع القانون الدولي طالما لا تنطوي على الانفصال الإجباري أو خرق وحدة الأراضي السورية
2. في الدساتير المقارنة
نجد في العديد من دساتير الدول متعددة القوميات (مثل العراق، إسبانيا، الهند) تبنيًا للامركزية كأداة لضمان استقرار النظام السياسي وتوزيع السلطة بعدالة بين المكونات. نموذج إقليم كوردستان مثال واضح على ذلك.
ثانيًا: العدالة السياسية واللامركزية في الحالة السورية
سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات، ومن بينها الشعب الكردي الذي يشكل جزءًا أصيلًا من النسيج الوطني. وقد عانى الكرد لعقود من التهميش، والحرمان من الحقوق الثقافية والمدنية، وحتى من الجنسية السورية في بعض الحالات. حق الكرد في سوريا بالمطالبة باللامركزية وإدارة شؤونهم بأنفسهم يعكس عدة مستويات تدعم هذا الرأي:

1. اللامركزية كخيار ديمقراطي
اللامركزية لا تعني الانفصال، بل هي شكل من أشكال الإدارة يتيح لمكونات المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي. وهذا مفيد في الدول المتعددة القوميات أو الثقافات، مثل سوريا.
2. الهوية القومية والثقافية
الكرد في سوريا يشكلون مكونًا تاريخيًا وثقافيًا له لغته وهويته الخاصة. من حقهم – كغيرهم من مكونات الشعب السوري – الحفاظ على ثقافتهم، ولغتهم، وممارسة خصوصيتهم القومية.

3. السوابق الدولية
العديد من الدول تتبنى نظمًا لا مركزية ناجحة، مثل سويسرا، وألمانيا، والعراق (إقليم كردستان). وقد أدت هذه النماذج إلى تعزيز الاستقرار، وتقليل النزاعات، وتحقيق نوع من العدالة التوزيعية.

4. سياق الحرب السورية
بعد عام 2011، ومع انسحاب النظام من مناطق واسعة، تولت المجتمعات المحلية في بعض المناطق إدارة شؤونها بأنفسها. هذه التجربة أظهرت قدرة هذه المكونات على تنظيم نفسها، وتقديم نموذج مختلف للحكم المحلي.
5. الدستور المستقبلي لسوريا
أي حل سياسي مستدام في سوريا يتطلب دستورًا جديدًا يأخذ بعين الاعتبار التنوع القومي والديني والطائفي، ويمنح صلاحيات واسعة للإدارات المحلية، بما في ذلك في المناطق ذات الغالبية الكردية.

ثالثا - معالجة الأزمة السورية يتطلب: ١- اللامركزية كحل للصراع
تُعد اللامركزية من أبرز الحلول السياسية للصراعات التي تأخذ بعدًا قوميًا أو طائفيًا. وقد أثبتت التجربة أن المركزية الشديدة تُفاقم الإقصاء وتضعف المشاركة السياسية، بينما تسمح اللامركزية بإشراك المكونات المحلية في صنع القرار، وبالتالي تعزيز الاستقرار.

٢- في أفق سوريا المستقبل
لا يمكن إعادة بناء سوريا على أساس مركزي شمولي، بل لا بد من دستور جديد يعترف باللامركزية الإدارية والسياسية، ويضمن التمثيل العادل لجميع المكونات، ويُقرّ بحقوق الكرد كشعب له لغته وثقافته ومؤسساته، ضمن دولة موحدة تقوم على المواطنة والحقوق المتساوية.

نختتم بالقول بأن المطالبة الكردية باللامركزية لا تهدف إلى التقسيم أو الانفصال، بل هي دعوة لتأسيس دولة سورية جديدة، ديمقراطية، تعددية، لا مركزية، تتسع لجميع أبنائها.

من منظور قانوني وسياسي هذا المطلب مشروع، بل ضروري، لتحقيق السلام والاستقرار في سوريا الجديدة.

في أولوية مصلحة الشعب الكوردي

شكري بكر

بعد عقد كونفرانس وحدة الصف والموقف الكوردي رأينا أنه يتم الحديث عن التمثيل الحقيقي للشعب الكوردي .
يا ترى أين ومتى وكيف يكون التمثيل حقيقياً؟ وهل التمثيل مرهون بشخص أو بحزب أو بإطار محدد؟
في قانون الانتخابات يكون الفوز فيه لمن يحصل على ٪51 وما فوق، يا ترى هل هذا الفوز هو تمثيلا أم لا ؟.
كل شعوب العالم يقوده أحزاب سياسية، والشعب الكوردي هو جزء من هذه الشعوب، يقوده أحزاب سياسية على مختلف توجهاتها الفكرية والسياسية والأيديولوجية.
فالتمثيل الحقيقي يكمن في إجماع سياسي 50+1 وما فوق من التعداد الحزبي الكوردي بالاضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، والشخصيات الوطنية الكوردية المستقلة أولاً، ثم تبني برنامج سياسي مرحلي يطالب بإقامة نظام ديمقراطي تعددي لا مركزي والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الكوردي بما تضمنه العهود والمواثيق الدولية وتثبيته في دستور سوريا المستقبل.

والأبعد من هذا وذاك، فإن الرؤية السياسية التي أقرها كونفرانس وحدة الصف والموقف الكورديين بجعل المناطق الكوردية في سوريا من عين ديوار إلى عفرين وحدة إدارية سياسية متكاملة.
هل هناك أمر آخر يتعلق بالحقوق المشروعة للشعب الكوردي في سوريا تغافل عنه كونفرانس وحدة الصف والموقف الكورديين؟
لو أردنا أن نخوض نقاشا حول تعداد الأحزاب الكوردية في سوريا حتى بزوغ الثورة السورية في آذار 2011 نعلم أنه كانوا 19 حزباً بما في ذلك ال PYD ، أما الآن فإن الأحزاب الكوردية قد يتجاوز أو يقل عن 70 حزباً.
والأحزاب التي حضرت كونفرانس وحدة الصف والموقف الكوردي قد تجاوز ال خمسين حزباً ، إن دل هذا على شيء إنما يدل على أنه تم دعوة أحزاب كوردية خديثة المنشأ لا يتجاوز عمرها الثورة السورية .

أين يكمن الخطأ أو العطالة في ممثلي الحركة الكوردية في السورية الذي سيعمل على تأمين الحقوق المشروعة للشعب الكوردي وتثبيته في الدستور الدائم لسوريا الجديدة أو المستقبلية؟
خروج أي حزب كبير أم صغير من الكونفرانس لا يقدم ولا يؤخر بشيء بالمهام الملقاة على عاتق ما سيصدر من مخرجات الكونفرانس الذي أقر برؤية سياسية موحدة، وتشكيل وفد كوردي موحد للتفاوض مع الإدارة الإنتقالية في دمشق لإيجاد حل عادل وديمقراطي لقضية الشعب الكوردي الذي يعيش على أرضه التاريخية في الجزء الكوردستاني الملحق بالدولة السورية بموجب إتفاقية سايكس بيكو السيئة الصيت.
بعد كل ذلك لم يتبقَّ لي سوى أن أطرح السؤال التالي:
ما أفضل الآليات التي يمكن من خلاله تحقيق أهداف الشعب الكوردي بممارسة حقه في تقرير المصير، بالوحدة أم بالإنقسام والتشرذم؟ مهما وأين وجهنا بالسؤال سيقول بوحدة الصف والموقف، لا بالانقسام والتشرذم؟
أخيراً فإن الوفد الكوردي الموحد الذي سيتفاوض مع السلطة الانتقالية في دمشق برئاسة أحمد الشرع على المسائل التالية:
1 - إقامة نظام ديمقراطي تعددي لا مركزي.
2 - إيجاد حل ديمقراطي وسلمي للقضية الكوردية في سوريا.
3 - الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الكوردي وتثبيته في الدستور السوري الدائم.
4 - جعل المناطق الكوردية في سوريا من عين ديوار إلى عفرين وحدة سياسية إدارية متكاملة.
5 - الإعتراف باللغة الكوردية كلغة ثانية في البلاد إلى جانب اللغة العربية .
هذه أهم بنود سيتفاوض عليه الوفد الكوردي الموحد ، يا ترى الأحزاب الكوردية التي أخذت موقفاً سلبياً من الوفد الكوردي الموحّد، ماذا تريد؟ أو بماذا تطالب إن لم تكن خلافاتكم شخصية أو لضيق الأفق الحزبي؟

تحديثُ الخطاب والبرامجِ السياسية

شيركوه كنعان
عكيد

تعجُّ الساحة السياسية الكوردية بالعديد من المحللين والمفكرين والمثقفين والمختصين بالشأن الكوردي والعام، وتصدر يومياً عشرات المقالات والكتابات والتحليلات والدراسات النقدية والفكرية المتعلقة بالأمور السياسية والبنى التنظيمية وشؤون المجتمع على الساحة الكوردية في سوريا، وتطرح على الدوام مقترحات متنوعة من قبل النخب الثقافية والسياسية فيما يخص تطوير أداء الأحزاب السياسية وتحديث الأوضاع التنظيمية للحركة الكوردية، وكذلك نشهد الكثير من الخطب السياسية والنقاشات والندوات سواء التنظيمية منها أم الجماهيرية، وعلى وسائل التواصل المختلفة والقنوات والمنصات الاعلامية المتنوعة ولا يكاد يخلو واحد منها من الإشارة الى مكامن الخلل في جسم الحركة السياسية وأدائها، وتطرح العديد من التساؤلات المشروعة أو قد تعرض جملة من الأفكار والآراء الجميلة. وإن غضضنا الطرف عن بعض تلك الآراء غير الموضوعية التي تعتمد على شخصنة أسباب المشكلة عوضاً عن تشخيص الواقع وتحديد أبعاد وطبيعة المعضلات، فإن الكثير منها يؤسس ومن خلال التنويه إلى مكامن الوهن والقصور، لحلول أو مقترحات قابلة للنقاش والمداولة بين الجهات المعنية، بهدف تحسين وتطوير الأداء السياسي لمجمل الحركة السياسية الكوردية في سوريا، خاصة ان صيغت تلك الآراء والأفكار بلّغة نقدية بنّاءة.

إن كل تلك النشاطات الحيوية التي ذكرناها لم تترك أثراً يذكر على أداء الحركة السياسية عامّة إلّا في الحدّ الأدنى، وبقيت معظم تلك الأفكار والمقترحات على الهامش دون صدى يذكر، فلا تزال التنظيمات السياسية ترتدي نفس الرداء التقليدي العتيق بالرغم من كل التغيرات العميقة التي حدثت على الساحة في الآونة الأخيرة، ومردّ ذلك يعود ربما الى ضعف التفاعل والتواصل بين الأحزاب السياسية وبين قاعدتها الشعبية، وبالأخص منها النخب الفكرية والثقافية.

الموروث الفكري الذي نشأت عليه الحركة السياسية الكوردية في سوريا عموماً لا يزال محصوراً في قوالب محددة ليس من السهل الخروج منها. وبالرغم انه من الحكمة أن يتم التمسك بالكثير من ذلك الموروث الغني والبناء عليه، مع ذلك يجب ترك مساحة جيدة للتطوير والتجديد والمبادرة، خاصة عندما تطرأ أوضاع سياسية جديدة أو تغييرات عامة، سواء ان كانت متوقعة منها أم مفاجئة، تستوجب اتخاذ مواقف جديدة تتناسب مع تلك المستجدات والأوضاع الناشئة.

بينما تتراجع ثقة الجماهير الكردية، بما في ذلك الشرائح المنتسبة إلى الأحزاب السياسية في الأطر الكلاسيكية التي تتّبعها وتتبناها تلك الأحزاب، فإنها أي تلك الجماهير، تنتظر من حركاتها السياسية تحديثًا في الخطاب والبرامج السياسية التي لم تعد تتناسب والمرحلة الحالية. ولا مراء في ان مسألة تحديث وتطوير تلك البرامج وتكييفها مع الأوضاع الناشئة أصبحت حاجة ملّحة، تكفل استعادة ثقة الجماهير بها، وكذلك إيجاد الحلول المتاحة للمعضلات والمعوقات المستدامة. كل ذلك يستوجب أولاً ، الانفتاح على الخارج كما الداخل، والإنصات الى نداءات وأصوات الشارع الكوردي وخاصة تلك الصادرة كما أسلفت من النخب الفكرية والثقافية، وإيجاد القواسم المشتركة للمواضيع الإشكالية المطروحة والتي تجمعها وتتفق عليها، ومن ثمّ تقييم الأداء العام ومناقشته، والإشارة الى مكامن النجاح أو الإخفاق في مسيرة الحركة بكل وضوح وشفافية بغية تعزيز النقاط الإيجابية والمحافظة عليها ونبذ ما هو سلبي وغير منتج، على أسس من الديموقراطية وبروح نقدية جريئة للذات في كل ما يتم طرحه من انتقادات و أفكار ومقترحات.

هذا الأمر يتم إنجازه عادة من خلال المؤتمرات الحزبية التي تعتبر المنصة الرسمية الأهم لتحديد سياسات الحزب وخططه وإعادة صياغة الأهداف وتطوير وسائل العمل الحزبي، كما وإعادة النظر في التحالفات مع الأطراف والجهات الأخرى على الساحتين الداخلية والخارجية. ذلك لا يعني بالضرورة انه لا يمكن تبني خيارات أخرى تتيح الفرصة لتكوين تصور جامع للمراحل القادمة كإنشاء ورشات ومنصات حوارية وجماهيرية مفتوحة، غايتها الإنصات إلى صوت القاعدة الشعبية بمختلف انتماءاتها واتجاهاتها الفكرية والإفادة ما أمكن من المقترحات والآراء المطروحة والتي قد يكون من المفيد تبنيها.

عدم الالتفات الى نداءات القاعدة الشعبية كان وسيكون له انعكاسات سلبية على الواقع السياسي في الشارع الكوردي، وليس أقله اتساع رقعة الشرخ بينه وبين الحركات السياسية التي يفترض بها أنها تمثل الشعب وتعبر عن تطلّعاته.

المستقبل السياسي للحركة الكوردية في سوريا مرهونٌ الى حدّ بعيد بقدرتها على الإصغاء أصوات القاعدة الشعبية والنخب الثقافية والتفاعل معها، وتبنّي خطاب سياسي واقعي يتناسب والتحولات الداخلية، والإقليمية والدولية.

وأخيراً، فان رفع مستوى الثقة والتفاعل بين الحركة السياسية والجماهير من خلال جسر الهوة العميقة فيما بينها، كفيل بتقوية دورها في تمثيل مصالح الشعب وقضاياه التي لا تزال تنتظر نهاية جيدة لها في هذا النفق المظلم.

النرويج 05.06.2025

الكرد والتاريخ المسلوب: آن الأوان لإظهار الحقيقة

آزاد وادي

يمتلك الشعب الكوردي تاريخاً عريقاً يمتد لآلاف السنين، تجذّر في أرض كوردستان الكبرى، حيث نشأت، وازدهرت حضارات إنسانية عظيمة مثل السومريين، الكاشيين، الهوريين، الميتانيين، والميديين، وغيرهم من حضارات هذه المنطقة لم تكن هذه الحضارات مجرّد شواهد على الوجود الكوردي الضارب في عمق التاريخ، بل كانت منارة ساهمت في تطوّر البشرية، من الزراعة الأولى والتنظيم الاجتماعي، إلى الفنون وبدايات مفهوم الدولة.

ورغم هذا الإرث الحضاري الغني، ظلّ الكورد في نظر كثيرين شعباً بلا تاريخ واضح، ويُقدَّمون في الوعي الجمعي لشعوب المنطقة على أنهم طارئون، بلا جذور، وكأنهم غرباء في أرضهم. لم تكن هذه النظرة وليدة المصادفة، بل نتاجاً لسياسات ممنهجة مارستها الأنظمة القومية في الدول التي اقتسمت فيها كوردستان بفعل اتفاقيات استعمارية مثل سايكس بيكو ولوزان. سياسات هدفت إلى طمس الهوية الكوردية وتهميش دورها التاريخي.

لكن الزمن تغيّر، وبدأت ستائر التزوير تتهاوى أمام نضال شعب حيّ، عرف كيف ينهض رغم كل محاولات الإقصاء. لقد أثبت شجعان الكورد، نساءً ورجالاً، عبر نضالاتهم السياسية والثقافية والميدانية ومحاربتهم للإرهاب أن لديهم قضية عادلة، وأنهم ليسوا ضحايا بل شركاء في صناعة التاريخ. القضية الكوردية اليوم لم تعد حبيسة الظل الإعلامي والتشويه السياسي، بل باتت حاضرة في المحافل الدولية، والعالم بدأ يُدرك حجم الظلم التاريخي الذي تعرّض له الكورد.

لقد آن الأوان للكورد أن يُعرّفوا العالم بحقيقتهم، لا فقط كشعب عانى التهميش، بل كأمّة حيّة ساهمت في بناء حضارة هذه المنطقة. إن استرداد التاريخ ليس ترفاً ثقافياً، بل واجب وطني وأخلاقي. وهنا، تقع على عاتق إقليم كوردستان مسؤولية محورية في قيادة مشروع متكامل لإعادة كتابة التاريخ الكوردي وتقديمه للعالم بصورة علمية وموثقة. فالإقليم، بما يمتلكه من هامش من الحرية والاستقرار السياسي، هو الكيان الأقدر اليوم على النهوض بهذه المهمة الكبرى.

ولا تقتصر هذه المسؤولية على تسليط الضوء على حضارات جنوب كوردستان فقط، بل تمتدُّ لتشملَ كامل أجزاء كوردستان الأخرى. فهناك حضارات وآثار تم اكتشافها في روج آفا (غرب كوردستان)، مثل حضارة أوركيش التي تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وكهف «دوو دري» في عفرين، الذي تم فيه اكتشاف بقايا طفل من نوع نياندرتال. كما أن هناك الكثير من الأوابد الأثرية التي تُثبت عراقة الوجود الكوردي في هذه المنطقة، وتؤكد أن الكورد هم من الشعوب الأصيلة في هذه الأرض، لا طارئين عليها.

في شمال كوردستان تشهد آثار «آمد» وتل «زوزان» وغيرهم على عمق الحضور الكوردي في التاريخ، بينما تحتضن مناطق شرق كوردستان (إيران) مثل «هورامان» ومدينة «سنه» آثاراً تعود إلى العصر الحجري الحديث، مما يُبرهن على أن كوردستان كانت واحدة من مهاد الحضارة الإنسانية، وأن الكورد ليسوا مجرد جزء منها، بل من صُنّاعها الأساسيين.

لأجل هذه الغاية، نحن بحاجة إلى مشروع وطني شامل يُعيد كتابة التاريخ من منظور كوردستاني، قائم على البحث العلمي والتوثيق الممنهج. يجب أن يستثمر الإقليم في الإعلام الموجّه، والمؤسسات الأكاديمية، والمراكز البحثية المتخصصة، لإنتاج سردية دقيقة ومعاصرة تضع الكورد في موقعهم الحقيقي ضمن تاريخ المنطقة. نحن بحاجة إلى أفلام وثائقية، ومناهج دراسية حديثة، ومعارض دولية ومؤتمرات ثقافية تُبرز العمق الحضاري الكوردي، وتُعرّف العالم بالحقائق الغائبة.

في هذا السياق، يمكن للقنوات التلفزيونية الناطقة بالعربية داخل إقليم كوردستان، مثل «شمس» و«زاغروس»، أن تلعب دوراً محورياً في مدّ الجسور الثقافية مع العالم العربي. من خلال هذه القنوات، يمكن إنتاج برامج توثيقية وحوارية تسهم في تصحيح المفاهيم المغلوطة، وتعزز الفهم الإنساني لعدالة القضية الكوردية، وتُظهرها بوصفها قضية حقوق، لا مجرد خلاف سياسي.

التاريخ لا يُورث، بل يُنتزع. والكورد ليسوا عابري سبيل في هذه الأرض، بل من طينها وجبالها، من رواقد حضارتها، ومن أقدم شعوبها. آن الأوان لتعلو الحقيقة، ويُصحّح الظلم التاريخي، ويُعاد لهذا الشعب حقه في أن يروي تاريخه بلسانه، لا بلسان غيره.

ها هو النداء موجّه اليوم من كوردستان إلى كوردستان: لا تتركوا تاريخنا نهباً للطمس والتزوير. اصنعوا روايتكم، وعلّموها لأبنائكم، وانقلوها إلى العالم كما هي: حكاية شعب حيّ، عاش، وبنى، وناضل، وظل واقفاً رغم كل المحن.

سوريا المنكوبة بين الجولاني والشرع المنتظر

فرحان كلش

مازلتُ لا أفرّق بين الرجلين، ولن أتواطأ مع فكرة أن إسقاط النظام السابق كافٍ لتقديم الطاعة ورفع شعار المؤيدين بلا قيدٍ وشرط أن من يحرر يقرر، هذا الشعار الخبيث أُستُخدم بما يماثله وبنفس سياقات تثبيت القدم في الحكم، كالضباط الأحرار في مصر، والعقداء السود في السودان.... وفي دول مختلفة كثيرة، هذه الطوابير التي أثبتت أنها تستغل المرحلة لتتصرف عكس حركة المجتمعات بل كانت مفرملة لهذه الحركة، وطالما لم يثبت الشرع أنه انسلخ عن إرثه القديم بلا حنين، من خلال مراجعة سياسية-فكرية، وإبداء اعتذار عام عن سنوات ظهر فيها بلبوس إرهابي موصوف، وأحكام قضائية دولية ضده، وطالما لم يبيّن الجولاني أنه استلبس خصائص قيادة دولة بمفاهيم حديثة، من خلال مواجهة الواقع السوري الواسع والمتشابك، المجتمعي والمعيشي والسياسي والوطني، سيبقى التوصيف الحقيقي للحالة القائمة في دمشق بمرحلة إدارة عملية تثبيت ديكتاتور جهادي-سلفي على إرث ديكتاتور كلاسيكي.

بعد ما يقارب الستة شهور مضت، وبجردة حساب، لا يمكن ملاحظة أية خطوة نحو بناء دولة للسوريين، على العكس تماماً فما يعتبره البعض إنجازاً لهذه الإدارة في دمشق، هو مجرد ناتج سياسي عن الصراع الإقليمي والدولي على سوريا، ولا منّة للجولاني فيها.

إنّ ما تم هو انقلاب عسكري، تكاتف جزء مهم من الجيش السوري الذي دافع عن المخلوع طويلاً وفصائل عسكرية إرهابية، مستغلاً حالة اليقين بالسقوط الحتمي للنظام من الداخل وارتباطاً بنتائج ضربات إسرائيل للأذرع الداعمة له، وكل ذلك تحت غطاء سياسي متعدد المصادر.

وقد قالها الجولاني بأن الثورة انتهت، ولم يستخدم بعد أي مصطلح تم تداوله طيلة أربعة عشر عاماً من الهتاف والبيانات ودفن الجثث حيثما تشظت، والقهر خلف القضبان الباردة.

إنه يؤسس له ولذاته ويكرر الخطابات الإنشائية حيثما حل، يعد العالم بأنه سيكون حنوناً على شعبه، لأنّ العالم وإن استظهر الابتسامة في حالة شك من أن يكون رجل دولة لكل السوريين، وهو يصرّ أن يكون رجل العدالة التي يراها هو، رجل الإنسانية التي يتخيلها هو، رجل المساواة كما يقدرها هو.

وحتى لا نسوّد الواقع كما قد يعتقد البعض، علينا أن نؤكد أن الرجل باسمَيه، يحصل على تأييد من نوعين، نوع شكّل الحاضنة الفكرية لرؤيته الجهادية، ونوع آخر يؤيده من منطق الواقعية، وأن هذا هو قدر السوريين، خاصة بعد عملية بيع المواقف العلنية التي أبدتها دول عظمى، كأمريكا التي جاءت قراراتها الأخيرة على البيعة كما يُقال، بعد أن ابتزت الخليجيين، وحصلت منهم على مليارات كثمن بقائهم كسلاطين وملوك وأمراء.

إن الجولاني يمرّ من ثقب أسود قابل لإلتهامه في أية لحظة، لأن الرجل لا يملك رؤية عن كيفية بناء دولة، فالجزء الذي اعتنى به وجعله منطلقه الداخلي كان توحيد الفصائل، ولكن الحقيقة أن هذه الفصائل متعددة الانتماءات والمشارب الفكرية، ولا يمكن أن تكون إلا ذات ولاء، ولا يمكنها أن تكون جيش وطني سوري محايد في الصراعات الداخلية.

كان على الرجل أن يبدأ بنفسه، يرمي ماضيه المخيف في سلة مهملات الوطن، وينطلق من أن سوريا ليست إدلب، وإن السوريين ليسوا كلهم كمن عاشرهم على مدار عقد ونصف، وإن الإمامة بالسوريين جميعاً أصعب بما لا تقاس، بالمقارنة مع خلقه للشرع المنتظر أمام أتباعه.

فكر تحت الحصار أزمة الوعي داخل الأحزاب الكوردية

تورين شامدين

في خضم تعقيدات القضية الكوردية، ومع استمرار الحرمان من أبسط الحقوق، ظلّ الأمل معقوداً على أن تكون التنظيمات السياسية الكوردية أدوات تحرير ومؤسسات عقلية تنير درب الوعي والنهوض. لكن، بين الحلم والواقع، ظهر صدعٌ عميق: إذ انزلقت كثير منها إلى الجمود والتكرار، وبدلاً من أن تكون منارات فكر، تحوّلت إلى حجرات مغلقة على ذاتها.

في كل مرحلة من مراحل التاريخ الكوردي، كان التعويل على التنظيمات لتكون حاملة لمشروع وطني جامع. لكن الواقع كثيراً ما جاء مخيبا، حيث تحولت منصات الحوار إلى ساحات صراع داخلي، والإقصاء، والتخندق الحزبي، وسيطرة الانتماء الأعمى على كل منطق ورؤية.

حين يصبح التفكير الحر تهمة، تتحول التنظيمات إلى سجون فكرية بأبواب حزبية.

تظهر عبثية الجدل المنطقي حين يُطرح تساؤلٌ مشروعٌ حول المسار السياسي، أو تقييم أداء القيادة، أو حتى مجرد طرح أفكار إصلاحية. الردّ غالباً لا يكون نقاشاً، بل صمتا أو تشكيكاً في النوايا. هذه الردود لا تعبر عن موقف فكري متماسك، بل عن خوف من زعزعة الهيبة التنظيمية، وعن جهل بأن الاختلاف لا يهدد الفكرة بل ينضجها.

لقد باتت معظم التنظيمات السياسية الكوردية حبيسة سردياتها، تقدّس رموزها، وتحصّن خطابها، وتقصي المختلف حتى لو كان ناصحاً صادقًا. وهكذا دخلت في حالة من العمى السياسي الطوعي، حيث يُنظر إلى أي نقاش خارج الإطار الحزبي الرسمي كتمرد لا يُحتمل. تعاني بعض التنظيمات من قصر نظر استراتيجي، تقدّم فيه الحفاظ على خطاب عقائدي هشّ على أي مراجعة نقدية. فتُستبدل الحقيقة بالايديولوجيا، والعقل بالشعار، والموقف بالانتماء. من يتحدث عن الحريات، أو يطالب بالشفافية، أو يقترح إصلاحا تنظيميا، يُقابل لا بمنطق، بل بجدار من الصمت، أو يُتهم بـ«شق الصف».

المأساة الأكبر أنّ من يُفترض بهم أن يكونوا «العقل السياسي» داخل هذه التنظيمات – من نخب ومثقفين – غالباً ما ينزلقون لتبرير السكون باسم «الواقعية»، ويصبحون أدوات لتجميل الفشل بدل أن يكونوا صوتاً لتصحيحه.

وهكذا، لا يصبح الجدل المنطقي عبثا فحسب، بل انتحاراً معنوياً، يواجهه جمود فكري وليس وعي سياسي منفتح.

فكيف يمكن أن يتطوّر الوعي السياسي الكوردي، إذا كانت النخبة تخاف النقد، وترضخ لمنطق الطاعة، وتتعايش مع الرداءة؟ وهل يمكن لقضية بهذا العمق أن تُدار بعقلية الولاء الشخصي لا برؤية وطنية ناضجة؟

إن التنظيمات الكوردية، إن أرادت أن تكون جديرة بتمثيل شعبها، مطالبة بثورة عقلية داخلية قبل أن تكون سياسية.

المطلوب ليس أكثر من إحياء ثقافة الجدل، وتشجيع النقد، والقبول بالتنوع داخل الإطار الوطني.

فالشعوب لا تتحرّر بالإنكار، ولا تنهض بالتلقين، بل بإرادة تفكير حرّ تُنتج قيادة رشيدة ومشروعا لا يُقصي أحدا.

إن عبثية الجدل المنطقي داخل التنظيمات الكوردية ليست حالة عابرة، بل علامة على مرض أعمق: غياب التواضع الفكري واستفحال تقديس الذات. لكن العلاج ممكن، إذا وُجدت الإرادة السياسية والجرأة الفكرية.

فمن لا يراجع ذاته، لن يكتب تاريخه. ومن لا يقبل الجدل، لن يُنجز التغيير.

قضايا

عامان على المؤتمر الثاني عشر.. مستقبل المشروع الكوردي

شفان إبراهيم

على أقل تقدير، بالنسبة ليّ، لا يُمكنني اعتبار انقضاء عامين على المؤتمر الثاني عشر للحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا، والذي افتتحه ورعاه الرئيس مسعود البارزاني، على إنه مناسبة احتفالية فحسب. خاصة وأنه يتزامن والذكرى 68 لميلاد الحزب. بل كلحظة فاصلة تستدعي وقفة تأمل عميقة، نُعيد فيها طرح الأسئلة الجوهرية حول المشروع الكوردي، ومستقبل حوامله ومؤسساته، وحدود تأثيره في فضاء إقليمي متقلب، ودوليّ لا يعترف إلا بمن يُجيد لغته.

الحزب الذي ولد من رحم النضال وقلب المعاناة، صمد طويلاً، وتحوّل من تنظيم شعبي إلى واجهة وعمق سياسي فاعل وأن لم يكن بالرغبة المأمولة، وإن كانت التجربة تستحقُّ التقدير، فإنها تستلزم وتستحق النقد بالقدر نفسه. ومابين الرصد التاريخي والتحديدات المتجددة، تبرز فجوة تتطلب شجاعة الاعتراف، لا لكي نجلد الذات، بل لنضمن ديمومة المشروع وشرعيته الشعبية.

ما يُقلق اليوم ليس غياب الإنجاز، بل الخوف من الاكتفاء به. فكل الأحزاب التي لا تُراجع ذاتها، يُخشى أن تتحوّل إلى أطر مغلقة، تفقد تواصلها مع الجيل الجديد الذي لم يعايش السياسة، أو لم يُبنى خلال الثورة، أو لا يُدرك أهمية الأحزاب، ولكنه يطمح إلى عدالة وكرامة ووضوح رؤية. إننا بحاجة إلى سياسات تتجاوز الخطاب العاطفي، وتبني علاقة جديدة مع المواطن، علاقة قوامها الشفافية، والكفاءة، والتوزيع العادل للفرص، لا الولاءات الشخصية ولا إرث المواقع.

في هذا السياق، وكمنخرط في الشأن العام، وكغيري من المهتمين بقراءة المشهد الكوردي داخل الوطن وفي الشتات، لابد من تقديم ما يُمكن من معرفة ورؤية، لا انطلاقاً من موقع النصح، بل من انتماء صادق لهموم هذا الحزب الذي لا يزال يدفع ثمن هويته في كل محطة. فالمؤمنون بالكلمة حين تكون مشروطة بالمسؤولية، تتحول لشريك حقيقي في العمل والتقديم وليس ضيفاً على هامشه.

إذا كانت التحديات القادمة أخطر من سابقاتها، فإن التعامل معها لا يمكن أن يتم بالأدوات القديمة وحدها. نحن بحاجة إلى فتح الدوائر، إلى استيعاب الأصوات التي لا تُصفق، بل تُنبه، وإلى تفعيل الشراكة مع من راكموا معرفة نوعية، ويمتلكون استقلالية فكرية قادرة على إضافة قيمة حقيقية. ليست هذه دعوة إلى المجاملة، بل إلى الاعتراف بضرورة وجود طبقة شابة تحليلية ومثقفة، تشكّل جسرًا بين المجتمع وصانع القرار، وتكون جزءاً منه.

إنّ المشروع الكردي، كما بدأ من الشعب، لا بد أن يعود إليه، عبر مؤسسات قوية، وشراكات واسعة، وأفق مفتوح أمام كل من يمتلك ما يُضيف. هذا هو رهان البقاء. وهذا هو رهان المستقبل.

إعادة التموضع الجيوسياسي في سوريا: من محور المقاومة إلى الشراكة الغربية

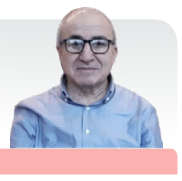

محمد أمين أوسي

سقوط نظام بشار الأسد شكّل نقطة تحوّل استراتيجية ليس فقط في الداخل السوري، بل في مجمل التوازنات الإقليمية التي ظلت لعقود ترتكز على وجود سوريا في محور المقاومة إلى جانب إيران وحزب اللّه وبرعاية روسية. انهيار هذا النظام، الذي مثّل حجر الزاوية في شبكة نفوذ إيرانية ممتدة من طهران إلى بيروت، أحدث فراغاً جيوسياسياً أعاد تشكيل موقع سوريا الإقليمي والدولي من جذوره.

المرحلة التي أعقبت السقوط لم تأتِ بولادة نظام بديل وحسب، بل بدولة جديدة في طور التشكّل، تتجه بخطى واضحة نحو شراكة مع الغرب، وانفتاح على المحيط العربي، وسعي نحو نظام سياسي تعددي يقطع مع مركزية السلطة الأمنية التي حكمت البلاد لعقود.

حكومة انتقالية بقيادة أحمد الشرع، مدعومة من طيف واسع من المعارضة، بدأت إعادة بناء مؤسسات الدولة على قاعدة من التوافق الوطني والانفتاح الإقليمي.

أبرز مظاهر التموضع الجديد تمثّلت في الانسحاب الكامل للقوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها من الأراضي السورية، بعد فقدانها للغطاء السياسي والدعم اللوجستي الذي كان يقدمه النظام السابق. لم يعد لإيران موطئ قدم في سوريا ما بعد الأسد، لا سياسياً ولا عسكرياً، وهو ما مثّل ضربة قاصمة لمشروع «الهلال الشيعي»، وأعاد توزيع أوراق النفوذ في المشرق العربي. ومع خروج طهران من المشهد، تراجعت موسكو أيضاً إلى مناطق محدودة على الساحل، دون تدخل في المعادلة السياسية الجديدة.

في المقابل، سارعت الدول الغربية – وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا – إلى دعم الحكومة الجديدة، سياسيًا واقتصاديًا. واشنطن التزمت برفع تدريجي للعقوبات وتوفير دعم مالي وفني لإعادة الإعمار، مقابل التزام دمشق الجديدة بعملية سياسية دستورية، واحترام الحريات، وضمان تمثيل جميع المكونات في مؤسسات الدولة.

الدول العربية من جانبها، خصوصاً السعودية والإمارات وقطر، أعادت فتح قنوات التعاون مع دمشق وشاركت في مؤتمر دولي لإعادة الإعمار احتضنته الرياض، نتج عنه إنشاء صندوق خليجي لدعم مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية. لم تكن هذه العودة مجرد مساهمة مالية، بل استعادة لدور عربي كان غائباً لسنوات، ومحاولة لإعادة سوريا إلى عمقها العربي بعد سنوات من العزلة.

التحوُّل التركي بدوره كان لافتاً. فبعد سنوات من التصادم مع دمشق، أعادت أنقرة تموضعها تدريجيًا عبر تفاهمات أمنية وسياسية مع الحكومة الانتقالية، شملت ضبط الحدود، وتسوية وضع الفصائل المسلحة التابعة لها، وفتح مسارات لعودة اللاجئين بضمانات دولية. في المقابل، وافقت الحكومة السورية الجديدة على إعادة هيكلة العلاقة مع المناطق الشمالية، في إطار لا مركزي يحترم السيادة السورية.

أما الكرد في سوريا، فقد وجدوا أنفسهم أمام فرصة تاريخية نادرة بعد سقوط النظام وانفتاح البلاد على مرحلة سياسية جديدة. فبدلاً من المراهنة على مشاريع عاطفية وغير ممكنة على أرض الواقع، أصبح من الضروري الآن التحرّك بحكمة لاستغلال المتغيرات الإقليمية والدولية للمطالبة بحقوقهم القومية واللغوية والسياسية، ضمن إطار دولة سورية موحدة.

إن التوقيت مناسب أكثر من أي وقت مضى لتثبيت مكانة الكرد كشركاء أساسيين في بناء سوريا الجديدة، عبر دستور يضمن العدالة والمساواة والتعددية، ويعترف بالتنوع الثقافي والقومي كعنصر قوة لا تهديد. هذا المسار، إن تم تبنيه بواقعية ومسؤولية، سيجنب الكرد العزلة السياسية، ويفتح أمامهم أبواب الشراكة الفعلية مع مكونات المجتمع السوري الأخرى، في إطار مشروع وطني جامع يقطع مع تهميش الماضي ويفتح أفق المستقبل.

في الداخل السوري، تبدّلت ملامح المشهد السياسي بشكل جذري. النخبة الأمنية القديمة اختفت، وحلّ مكانها جيل جديد من التكنوقراط والمعارضين السابقين ورجال الأعمال العائدين من الشتات، يعملون على تأسيس دولة قانون ومؤسسات. الحياة العامة شهدت انفراجاً سياسياً نسبياً، فيما بدأت النقاشات الدستورية في مجلس تأسيسي موسّع يضم ممثلين عن جميع المكونات، في سابقة لم تشهدها البلاد منذ الاستقلال.

لكن رغم هذا الزخم، لا تزال التحديّات قائمة. إذ أن إعادة بناء الدولة تتطلب وقتًا وصبرًا، وإعادة الثقة بين السوريين تحتاج إلى عدالة انتقالية واضحة المعالم. كما أن الخروج من المحاور لا يعني الانصهار في تحالفات جديدة بشكل غير مشروط. على القيادة الجديدة أن توازن بين الشراكة الدولية والحفاظ على القرار الوطني المستقل.

في المحصلة، فإن سوريا ما بعد الأسد أمام لحظة تاريخية مفصلية: إما أن تبني دولة متصالحة مع محيطها وذات مؤسسات عادلة تحترم التعدد، أو أن تنزلق مرة أخرى لا سامح اللّه إلى محاور النفوذ والصراعات الوكيلة. المستقبل مفتوح، لكن المؤشرات الأولى توحي بإمكان قيام مشروع وطني متين، قادر على إعادة سوريا إلى دورها

ثورة كولان ملحمة.. النضال الكردي من أجل الحرية والكرامة

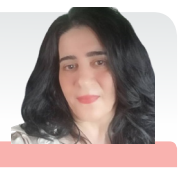

فيروز إبراهيم

تمثل ثورة كولان واحدة من أبرز المحطات الفاصلة في تاريخ النضال الكردي ضد القمع والاضطهاد الذي عاشه الشعب الكردي لسنوات طويلة.

في عام 1976 اندلعت شرارة هذه الثورة في منطقة كولان الجبلية الواقعة في قلب كُردستان، وكانت بمثابة تعبير صادقين إرادة شعب عازم على الدفاع عن حقوقه القومية والثقافية والإنسانية في وجه سياسات قمعية هدفها طمس هويته ومصادرة حقوقه.

تعود خلفية الثورة إلى السياسات التعسفية التي مارستها الحكومات العراقية في ذلك الوقت، خاصة بعد صعود حزب البعث إلى السلطة شهدت تلك الفترة محاولات ممنهجة لترحيل السكان الكرد من مناطقهم الأصلية وتغيير التركيبة السكانية عبر سياسة التعريب، إضافة إلى فرض قيود صارمة على استخدام اللغة والثقافة الكردية، وملاحقة أي شكل من أشكال المقاومة أو التغيير عن الهوية الكردية، انطلقت الثورة من منطقة كولان حيث تجمع مقاتلو البيشمركة بقيادة الخالد ملا مصطفى البارزاني الرمز الأبرز للنضال الكردي.

كانت أهداف الثورة واضحة وثابتة، وقف التمييز العنصري ورفض التغريب القسري والاعتراف الكامل بالحقوق الثقافية والسياسية للشعب الكردي.

تميزت الثورة بتنظيمها الجيد وحشدها الواسع لمختلف شرائح المجتمع من المثقفين والنساء إلى الفلاحين والعمال مما جعلها حركة شعبية حقيقية شملت نضالات مسلحة وسياسية وثقافية وإعلامية، ولعبت المرأة الكردية دوراً حيوياً في هذه الثورة، حيث لم تقتصر مساهمتها على الدعم اللوجستي والسياسي فحسب بل شاركت في القتال والدفاع عن الأرض والهوية، خاضت قوات البيشمركة معارك بطولية في مواجهة الجيش العراقي المدجج بالسلاح مستغلة معرفتها الواسعة، بتضاريس الجبال الوعرة لشن هجمات مباغتة وتثبيت مواقعها رغم الفارق الكبير في الإمكانيات العسكرية، لقد استطاع المقاتلون البيشمركة الكرد الحفاظ على مناطق واسعة رغم الهجمات المتكررة، وهو ما يعكس إرادتهم القوية والتزامهم النضالي.

لقد تركت ثورة كولان أثراً عميقاً في مسار القضية الكردية إذ ساهمت في رفع مستوى الوعي القومي والسياسي بين الكُرد، وأرست دعائم مرحلة جديدة من المطالبات السياسية والاجتماعية كانت هذه الثورة بمثابة الشرارة التي دفعت الحركات الكردية إلى العمل بشكل منظم لتحقيق الحكم الذاتي، وكذلك لجذب الدعم الدولي لقضيتهم الوطنية.

تخلص ثورة كولان اليوم كرمز للشجاعة والتضحية في سبيل الحرية والكرامة تظل هذه الثورة مصدر إلهام للأجيال القادمة من الكرد، التي تستمد من تضحيات أبطالها القوة للاستمرار في نضالها حتى تحقيق كامل الحقوق الوطنية والسياسية لشعبهم.

في تجديد بناء الثقة بالقيادة الجديدة في سوريا

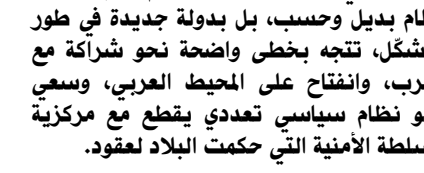

خالد بهلوي

إن مظاهر انعدام الثقة بين الشعوب وحكومات الشرق تُعد أمرًا طبيعيًا بعد عقود من الحكم الشمولي، كمّ الأفواه، الاعتماد على القبضة الأمنية، وغياب الديموقراطية حرية التعبير، إلى جانب تهميش دور المجتمع المدني.

الثقة بين الشعب والقيادة أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار ومنع انزلاق البلاد إلى الفوضى، فهي أساس لأي عملية بناء سياسي واجتماعي حقيقي، خصوصًا في بلدٍ مرّ بتجربة قاسية.

الشعب السوري، بتنوعه الديني والطائفي والعرقي، يحتاج إلى نظام سياسي يُمثله فعليًا، يضمن مشاركته في البرلمان، الحكومة، وإدارة المؤسسات، ويمنح المجتمع المدني دورًا حقيقيًا، كي يشعر الجميع بالانتماء والمساهمة في بناء الوطن، دون خوف.

لكن ما زالت هناك تحديات كبيرة؛ فالشحن الطائفي، والممارسات الانتقامية، والانتهاكات المتكررة، تهدد السلم الأهلي، وتُعمّق الانقسامات داخل المجتمع السوري. وإذا بقيت هذه التجاوزات دون معالجة حقيقية، فستظل الفجوة بين الشعب والسلطة تتسع يومًا بعد يوم.

أي سلطة يجب أن تستمد شرعيتها من الشعب، ويُقاس نجاحها بقدرتها على بناء مجتمع ديمقراطي يضمن الحرية، الكرامة، والعدالة الاجتماعية لجميع مكونات الشعب. لكن القيادة الحالية – رغم بعض الخطوات والتصريحات الإيجابية – لا تزال تتحرك ببطء تجاه تلبية احتياجات الناس، ولم تنجح حتى الآن في كسب ثقتهم.

لإعادة الثقة، لا بد من تحسين قطاعات الصحة، التعليم، البنية التحتية، ومكافحة الفقر، إضافة إلى توفير الحاجات الأساسية من غذاء، كهرباء، وقود، ورعاية للنازحين واللاجئين.

كما أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة تُعبّر عن الإرادة الشعبية لكافة مكونات المجتمع أمرٌ لا غنى عنه؛ فالثقة لا تُبنى عبر الشعارات والخطابات، بل من خلال أفعال ملموسة ويومية. هناك فقدان واضح للثقة، سواءً بالنظام أو بالمعارضة التقليدية التي لم تُقدّم حلولًا ملموسة، رغم جهودها الدبلوماسية والعسكرية على مدى 13 عامًا.

لقد فقد كثير من السوريين ثقتهم بالقيادات المختلفة المتعاقبة، سواء كانوا في مواقع السلطة أو ممن ادعوا أنهم حماة وأمل السوريين في المستقبل، نتيجة الوعود الفارغة، الفساد، غياب التمثيل الحقيقي، والعجز عن تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

بعد أكثر من 13 عامًا من الحرب، الدمار، التهجير، والانهيار الاقتصادي، أصبحت الثقة بأي قيادة ضعيفة جدًا، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، وانهيار الليرة، وارتفاع الأسعار، وانعدام الخدمات. وقد تصاعد الغضب الشعبي؛ حتى في «البيئة المؤيدة» بدأت الأصوات الناقدة تتعالى – من فنانين، إعلاميين، ومثقفين – في تعبير واضح عن حجم المعاناة والانفصال بين القيادة وهموم الناس.

تُعدّ مسألة الثقة بين الشعوب والقيادات الحاكمة حجر الزاوية في استقرار الدول ونهضتها. وفي الحالة السورية، التي مرت بأكثر من عقد من الحرب والدمار والتهجير والانهيار الاقتصادي، فإن إعادة هذه الثقة تتطلب جهودًا جادة وممنهجة لترميم كل ما دمره النظام السابق.

انعدام الثقة لم يأتِ نتيجة الحرب فقط، بل هو تراكم لعقود من السياسات والممارسات التي همّشت الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وكرّست الفساد، وأضعفت مؤسسات الدولة لصالح أسرة حاكمة وحاشيتها، بعد فشل كل الوعود بالإصلاح.

إعادة بناء الثقة لا يمكن أن تتم عبر خطابات أو شعارات، بل عبر سلسلة من الخطوات الملموسة والواقعية، مثل:

ضمان الحريات العامة، فتح المجال أمام الإعلام للعمل بحرية، تمثيل عادل لكل فئات المجتمع، وتحسين الواقع المعيشي من خلال توفير الغذاء، الكهرباء، الوقود، والخدمات الصحية والتعليمية.

كما يجب تأمين عودة النازحين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف دولي تضمن حقوق الجميع، إلى جانب تعزيز دور المجتمع المدني للمشاركة في صناعة القرار وصياغة السياسات العامة.

الديمقراطي الكوردستاني – سوريا.. مسيرة نضال من أجل الكرامة والحقوق

أكرم خلف

منذ تأسيسه في الرابع عشر من حزيران عام 1957، سطّر الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا صفحات نضالية مشرقة في سجل التاريخ السياسي الكردي السوري. حزب نشأ في ظل نظام استبدادي قومي، ليكون صوت المقهورين من أبناء الشعب الكردي، الذين حُرموا من أبسط حقوقهم القومية والسياسية، وجُرّدوا من هويتهم في وطنهم.

تأسس الحزب على أيدي نخبة من المثقفين والمناضلين الكرد المؤمنين بالحرية والمساواة، والذين حملوا على عاتقهم مهمة توعية الجماهير الكردية وتنظيمها سياسيًا، في وقت كانت فيه مجرد المطالبة بالحقوق القومية تُعد جريمة تهدد حياة صاحبها.

ومنذ اللحظة الأولى، استلهم الحزب مبادئه النضالية من فكر ونهج البارزاني الخالد – الملا مصطفى البارزاني، الذي كان الأب الروحي لكل حركة تحرر كردية أصيلة.

عقب انقلاب حزب البعث واستيلائه على الحكم، دخل الشعب الكردي مرحلة جديدة من التهميش والتجريد.

فُرض «الإحصاء الاستثنائي» في الحسكة عام 1962، وتم تنفيذ مشاريع التغيير الديمغرافي، ومنها مشروع «الحزام العربي». ومع ذلك، لم يتوقف الحزب عن أداء دوره التوعوي والسياسي، بل قاوم هذه السياسات بأدوات سلمية، وواصل الدفاع عن وجود وهوية الكرد في سوريا رغم الاعتقالات والملاحقات الأمنية التي طالت كوادره، وبعضهم قضى في أقبية السجون أو فُصل من عمله وعانى التشريد.

مع انطلاق الثورة السورية في آذار 2011، كان الحزب في طليعة القوى الكردية التي دعمت الحراك الشعبي، وطالبت بإسقاط النظام الديكتاتوري، وشاركت في تأسيس المجلس الوطني الكردي، كإطار سياسي موحّد يمثل تطلعات الكرد في سوريا. لعب الحزب دورًا فاعلًا في تأطير الموقف الكردي ضمن مشروع وطني ديمقراطي، جامع بين الانتماء القومي والوطني.

في ظل التعقيدات التي رافقت الصراع السوري، برزت الحاجة إلى توحيد البيت الكردي. وهنا كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، عبر المجلس الوطني الكردي، في صدارة المفاوضات الكردية – الكردية من جهة، وفي الحوارات مع جهات دولية ومع حكومة «أحمد الشرع» من جهة أخرى.

لقد نهل الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا نضاله السياسي والفكري من مدرسة البارزاني الخالد، مدرسة القيم والمبادئ والشراكة والحرية. وكان الدعم المستمر من الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة الزعيم الكوردي مسعود بارزاني، ركيزة هامة في استمرار نضال الحزب، خصوصًا على المستويين الدبلوماسي والإقليمي.

نهنئ كلّ مَن وضع البنية الأولى لهذا الحزب، متحدّين الخوف والقمع في سبيل كرامة شعبهم، ولمن ناضل في صفوف هذا الحزب بصدق وإيمان، مناضلين، طلابًا، كتّابًا ومثقفين.

ونحيي دماء شهداء الكرد، الذين عبدوا بدمائهم الطاهرة طريق الحرية، ونحيي روح الأب الروحي للأمة الكردية، القائد الخالد الملا مصطفى البارزاني، الذي علّمنا أن الكرامة لا تُشترى ولا تُمنح، بل تُنتزع.

وننظر باحترام بالغ إلى الزعيم مسعود بارزاني، الذي ساند القضية الكردية في كل مكان، وكان صوتها العالي في المحافل الدولية.

لقد شكّل الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا على مدار أكثر من ستة عقود، نواةً صلبة للحركة الوطنية الكردية في سوريا. وهو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مؤهلٌ لمواصلة دوره في صناعة مستقبل كردي حر، ديمقراطي، وآمن، يليق بتضحيات أجيالٍ مضت، وينصف طموحات الأجيال القادمة.

وكل عام، وكوادر الحزب، والشعب الكردي، بألف خير ومزيد من الصمود والنصر.

التصريحات العشوائية: بين حسن النية وسوء التقدير

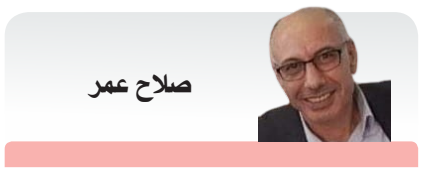

صلاح عمر

من المؤلم أن نرى الوفد الكردي، الذي عُلّقت عليه آمال كبيرة في لحظة مفصلية من تاريخ شعبنا، وقد استبدل لغة الصمت النبيل والحكمة السياسية، بسيلٍ من التصريحات التي تنطلق كل يوم، وكأننا أمام استعراض إعلامي لا مفاوضات مصيرية.

في وقتٍ ما تزال فيه دمشق صامتة، تراقب المشهد بعين المترقب البارد، بلا تصريح واحد، ولا موقف معلن، يتحرّك بعض أعضاء الوفد الكردي بخفة لا تليق بعظمة المرحلة، وكأنهم يفاوضون الشاشات لا الدولة. كأنهم يوزعون الوعود قبل أن تكتب الكلمات الأولى على ورقة التفاوض، ويتحدّثون عن نتائج قبل أن تُعقد الجلسة الأولى. كيف نفسّر هذا الاندفاع غير المنضبط؟ هل هي قلة خبرة سياسية؟ أم نزعة فردية تستعجل المكسب الشخصي على حساب الموقف الجماعي؟ أم أننا لم ندرك بعد أن العمل الوطني يتطلب ضبط النفس أكثر من رفع الصوت؟

من يتكلم كثيرًا قبل أن يبدأ التفاوض، يدخل إلى طاولة الحوار وقد خسر نصف معركته، لأنه كشف أوراقه، وأربك فريقه، وشوّش على الرأي العام. المفاوضات الحقيقية تُخاض بصمت عميق، بالتفكير لا التهريج، بالحسابات الدقيقة لا الشعارات الفضفاضة. وكل تصريح غير محسوب هو بندٌ خاسر يُضاف إلى قائمة التنازلات المجانية التي لا نراها لكنها تؤلم.

بعض من يتحدثون اليوم لم يدركوا أن كرامة الوفد تبدأ من صمته، من تماسكه، من قدرته على أن يظهر موحدًا، لا مبعثرًا، ناطقًا بصوت واحد لا عشرين. كل كلمة متسرعة تشبه رصاصة عشوائية قد ترتد وتصيب صاحبها. وكل خروج عن الانضباط الإعلامي هو خدش لهيبة القضية قبل أن يكون خطأً شخصيًا.

القضية الكردية لا تُختصر بميكروفون، ولا تختزلها قاعة مؤتمر صحفي. نحن أبناء قضية ناضلت تحت الأرض، في السجون والمنافي والمقابر الجماعية.

وكل ما حققناه، تحقق بالصبر، بالتضحيات، لا بالكلام المتسرّع. لذا فإن الشعب الكردي اليوم ينظر إلى من يُفترض أنهم ممثلوه بعين متفحصة، يتساءل: هل هؤلاء على قدر اللحظة؟ هل يستحقون هذا التكليف التاريخي؟ أم أن بعضهم لا يزال يتصرّف بمنطق الزعيم المحلي، لا رجل الدولة؟ إننا نحتاج اليوم إلى أعلى درجات النضج والانضباط، لا إلى الفوضى اللفظية.

نحتاج إلى ناطق واحد، إلى غرفة قرار سياسية واحدة، إلى التزام حقيقي بتمثيل صوت الشعب لا مصالح الأفراد. لأن قضيتنا ليست ورقة في مفاوضات هامشية، بل هي وجود وهوية ومصير.

إن استمرار هذا السلوك يُضعف الموقف الكردي، ويمنح الطرف المقابل مزيدًا من الثقة بالنفس.

فكلما تكلمنا نحن، وصمتوا هم، زادت أوراقهم، وتراجعت أوراقنا. وكلما بدا المشهد وكأننا نلهث خلف التفاوض، كلما خسرنا عنصر المبادرة.

إن الشعب الكردي لا يريد وعودًا على المنابر، بل يريد التزامًا حقيقيًا في الميدان السياسي، خطابًا متزنًا، مواقف راسخة، ووفدًا يرقى لحجم التحدي. فإما أن نُجيد تمثيل أمتنا، وإما أن ننسحب بصمت ونترك المجال لمن يملك من الحكمة ما يكفي لصون الكرامة قبل أي شيء آخر.

إن صوتنا ليس بحاجة إلى الارتفاع... بل إلى الاتزان. ولسنا بحاجة إلى الظهور في الإعلام، بل إلى الظهور في التاريخ. فالتاريخ لا يخلّد من صرخ كثيرًا، بل من صمت بحكمة، وتكلم عندما وجب الكلام، ووقف حين كانت كل الرياح ضده.

فهل نفعل؟ وهل نرتقي إلى ما ينتظره شعبنا؟ أم سنكرر خيباتنا بأيدينا، ونُفقد قضيتنا ما تبقى من احترامٍ في عيون خصومنا قبل أهلنا؟

أكثر من 400 ألف لاجئ سوري عادوا إلى الديار منذ سقوط نظام بشار الأسد

أعلن مدير العلاقات في الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، أن المنافذ الحدودية لسوريا استقبلت، منذ سقوط النظام المخلوع وحتى يوم الإثنين 2 حزيران 2025، أكثر من 400 ألف مواطن سوري من اللاجئين في الدول المجاورة، ممن عادوا للاستقرار بشكل دائم، إضافة إلى عشرات الآلاف من المغتربين السوريين حول العالم الذين قدموا إما بقصد الزيارة أو العودة النهائية.

أكد مازن علوش، مدير العلاقات في الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، في منشور عبر صفحته على فيسبوك، على التزام الهيئة بتقديم جميع التسهيلات والخدمات اللازمة لضمان عودة كريمة وآمنة للسوريين، مؤكداً أن هذا العمل يأتي في إطار الواجب الوطني تجاه أبناء الوطن أينما كانوا.

ولفت إلى أن الهيئة تثمّن ثقة السوريين في مؤسساتهم الوطنية، وتواصل العمل على تطوير الأداء وتوسيع الخدمات في مختلف المنافذ، بما يعزز مكانة الوطن كحاضن آمن ووجهة أولى لكل من يسعى للعودة والانطلاق مجدداً.

السوريون في الصدارة.. ألمانيا تمنح جنسيتها في 2024 لعدد قياسي من الأشخاص

منحت ألمانيا جنسيتها العام الماضي لعدد بلغ 291955 شخصاً، أي بزيادة 46 بالمئة عن عام 2023، وكان النصيب الأكبر للسوريين وفق ما كشفت بيانات مكتب الإحصاءات الاتحادي.

حصل 291 ألفاً و955 شخصاً على الجنسية الألمانية في العام الماضي بزيادة بلغت 46 بالمئة عن عام 2023، وعادت للسوريين نسبة 28 بالمئة من كافة حالات التجنيس بزيادة 10.1 بالمئة، وفق ما كشف مكتب الإحصاءات الاتحادي، اليوم الثلاثاء 10 حزيران 2025.

وأشار المكتب الاتحادي إلى أن هذه الزيادة تعود إلى التعديلات التي طرأت على قانون الجنسية، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الفرنسية.

وشكّل السوريون أكبر مجموعة من المواطنين الجدد بعدد 83150 شخصاً وبما يمثل 28 بالمئة من جميع حالات التجنيس بزيادة 10.1 بالمئة، تلاهم الأتراك والعراقيون والروس والأفغان على الترتيب.

وكانت البلاد قد خفّضت في حزيران الماضي شروط الإقامة من أجل التجنيس من ثماني إلى خمس سنوات وحتى إلى ثلاث في حالات خاصة.

لكن الحكومة الائتلافية الجديدة في ألمانيا تخطط للتراجع عن بعض هذه الإجراءات وإعادة فرض فترة انتظار لا تقل عن خمس سنوات للحصول على الجنسية.

ويرى المحافظون أن الجنسية يجب أن تأتي في نهاية فترة الاندماج وليس «الانطلاق»، ويخشون من أن يؤدي تقصير فترة الانتظار من أجل الحصول على الجنسية الألمانية إلى زيادة الهجرة وتفاقم الاستياء العام.

الحكومة اللبنانية تعلن عن حوافز مالية لعودة اللاجئين السوريين لبلادهم

أعلن نائب رئيس الحكومة اللبنانية ورئيس اللجنة الوزارية المكلفة بملف اللاجئين السوريين، طارق متري، عن حوافز مالية ستقدمها المنظمات الدولية ومنظمة الهجرة الدولية للعائلات السورية لحثهم على العودة إلى بلادهم.

وفي تصريحات لوكالة «سبوتنيك» الروسية، قال متري إن اللجنة سترفع تقريراً إلى مجلس الوزراء اللبناني، في وقت قريب، لتحديد كيفية معالجة قضية اللاجئين السوريين.

وأضاف متري أن «حل قضية النازحين السوريين في لبنان سيتم بالتعاون والتفاهم مع الحكومة السورية، وبتنسيق مع المنظمات الدولية ومنظمة الهجرة الدولية»، موضحاً أن «المنظمتين عرضتا علينا خطة وجدنا أنها معقولة، تقضي بإعطاء حافز مالي متواضع نسبيا للعائلات السورية لحثهم على العودة».

وذكر المسؤول اللبناني أن «المنظمات الدولية لن تكتفي بحثّ السوريين المقيمين في لبنان فقط على العودة إلى بلدهم، بل أيضاً ستساعدهم في سوريا على التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة».

وأشار إلى أن «هناك أعدادا كبيرة مهيئة على ما يبدو للاستجابة لهذا الاقتراح»، مضيفاً أن «هذه العودة ستكون سريعة، لأن العام الدراسي يبدأ في شهر أيلول، والعائلات تحتاج لشهر أو شهرين لتنظم أمورها».

واعتبر متري أن «القلق الذي ساد في سوريا في الفترة السابقة من عودة كثيفة للسوريين في الخارج تبدد ربما بسبب رفع العقوبات، ودعم بعض الدول العربية لسوريا لهذه العملية واستعدادها لمساعدة السوريين العائدين».

وكشف أن اجتماعاً سيعقد في دمشق قريباً، بمشاركة كل من تركيا والأردن ولبنان لبحث ملف اللاجئين السوريين، كما سيبحث هذا الموضوع مع زيارة وزير الخارجية السوري إلى لبنان، وبعدها ستؤلف لجنة وزارية لبنانية سورية مشتركة لمتابعة هذا الأمر وسواه من القضايا التي تهم البلدين.

وأكد نائب رئيس الحكمة اللبنانية أن «حديث بعض اللبنانيين عن محاولة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين توطين السوريين في لبنان أمر مبالغ فيه»، كاشفاً عن «مبلغ ستقدمه المفوضية في سوريا للعائلة الواحدة، قد لا يكون كافياً لكنه حافزاً».

وفي وقت سابق، كشف متري أن اللجنة الوزارية اللبنانية المكلّفة بملف النازحين السوريين أعدت خطة لإعادتهم إلى سوريا، تستهدف ما بين 200 و300 ألف شخص في مرحلتها الأولى، والتي يُتوقّع إطلاقها قبل بداية العام الدراسي في أيلول المقبل.

محكمة ألمانية تحكم بالسجن مدى الحياة على مواطن سوري

أفادت مصادر إعلامية أن محكمة ألمانية، أدانت مواطنا سورياً بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة، على خلفية جرائم ارتكبها خلال فترة قتاله دعماً لبشار الأسد.

وفق المصادر الإعلامية، أدانت محكمة مدينة شتوتغارت المقاتل السابق بارتكاب جرائم، من بينها القتل والتعذيب، بعد محاكمة أدلى خلالها 30 شخصاً بشهاداتهم.

وبعد وقت قصير على اندلاع الاحتجاجات المناهضة للأسد في 2011، انضم المدان إلى فصيل مؤيد للأسد في مدينة بصرى الشام بمحافظة درعا في جنوب سوريا.

كما وشارك في عدة جرائم استهدفت السكان بهدف «ترهيبهم» ودفعهم للفرار من المدينة، بحسب النتائج التي خلصت إليها المحكمة.

وفي عام 2022، أدين أنور رسلان، الضابط السابق في الاستخبارات السورية، بتهمة الإشراف على قتل 27 شخصاً وتعذيب 4000 آخرين في فرع الخطيب في دمشق عامي 2011 و2012.

وكانت تلك أول محاكمة دولية مرتبطة بالتعذيب في السجون السورية، ووصفها ناشطون مدافعون عن حقوق الإنسان بأنها «تاريخية».

انتقادات في البرلمان الألماني بسبب تعليق لم الشمل

أثار مشروع قانون تعليق لمّ شمل عائلات اللاجئين الذي وافقت عليه الحكومة الألمانية، موجة انتقادات داخل البرلمان الألماني، حيث اعتبرت أحزاب معارضة القرار غير إنساني ويُقوّض جهود الاندماج. ويُعد السوريون أبرز المتضررين من الإجراء.

وقبل أيام، وافقت الحكومة الألمانية على مشروع قانون يقضي بتعليق لمّ الشمل العائلي للاجئين الحاصلين على الحماية الثانوية لمدة عامين، مع استثناءات محدودة للحالات الإنسانية.

وفي أول مناقشة للبرلمان الألماني حول تعليق لمّ الشمل، أكد وزير الداخلية الاتحادي ألكسندر دوبريندت، على رغبته في الحد من الهجرة غير النظامية.

وقال السياسي من الحزب الاجتماعي المسيحي إن «الطاقة الاستيعابية للاندماج في بلادنا قد بلغت أقصاها، وإن مشكلة الهجرة غير الشرعية لا تُحل بزرّ واحد، بل تتطلب العديد من الإجراءات المختلفة على المستويين الوطني والأوروبي، والحكومة تنفذها تدريجياً». وفق ما أوردت وكالة الأنباء الألمانية.

«غير إنساني ومعادٍ للعائلة»

أثارت تصريحات الوزير، دهشة في صفوف حزبي الخضر واليسار، حيث أشاروا إلى أن لمّ الشمل ليس هجرة غير نظامية، بل هو إجراء منظم تُعرف من خلاله هوية الوافدين. وقالت النائبة عن حزب الخضر، شاهينا غامبير، إن من يعيق الطرق القانونية فإنه يشجع المهربين. ووصفت الإصلاح المخطط له بأنه «غير إنساني ويمنع الاندماج». مضيفة أن «العائلات يجب أن تبقى معاً».

«لم الشمل ضروري لعملية الاندماج»

في مقابلة مع إذاعة دويتشلاند فونك، قال فيليب تورمر، رئيس المنظمة الشبابية «Jusos» التابعة للحزب الاشتراكي الديمقراطي (الشريك في الائتلاف الحكومي)، إن «المسار المتبع ضار بعملية اندماج الأشخاص الموجودين بالفعل في البلاد. مشيراً إلى أن منظمته «تعتقد أن ذلك خطأ».

وأضاف أن لمّ الشمل هو «واجب أخلاقي» من جهة، ومن جهة أخرى يساعد في عملية الاندماج. مؤكداً أنه لا يمكن تحقيق اندماج ناجح بينما يعيش الناس قلقين على أفراد عائلاتهم الذين لا يمكنهم استقدامهم.

السوريون الأكثر تضرراً

حتى الآن، كان القانون يسمح بلمّ شمل 1000 فرد من العائلة شهرياً، ويشمل ذلك والدي القُصّر والأزواج، والأطفال القاصرين، لكن بموجب مشروع القانون الجديد، سيتم تعليق هذا النظام لمدة عامين، مع استثناءات فقط في «الحالات الصعبة». وبالتالي فإن السوريين الذين يحصلون غالباً على حماية فرعية، سيكونون الأكثر تضرراً من هذا القانون.

من وجهة نظر وزير الداخلية الألماني فإن تعليق لمّ الشمل ضروري لتقليل أعداد طالبي اللجوء، وسبق أن تحدث عما يسمى بـ«عامل الجذب»، وبالإضافة إلى ذلك، دعا إلى إلغاء «التجنيس السريع»، وتوسيع قائمة «دول المنشأ الآمنة»، واستمرار الرقابة المشددة على الحدود.

كما أعرب عن تأييده لإنشاء مراكز لجوء على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

هولندا: الوضع في سوريا «هش» وهناك تحديات أمام عودة اللاجئين إلى بلادهم

اعتبرت وزارة الخارجية الهولندية أن الوضع الأمني في سوريا حالياً غير مستقر وهش، مع استمرار أعمال العنف في مناطق متفرقة من البلاد بعد سقوط نظام الأسد، مثيرة التساؤلات حول إمكانية عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

وذلك خلال التقرير السنوي الذي أصدرته الخارجية الهولندية في 6 حزيران 2025، والذي يأتي في وقت تناقش فيه السلطات الهولندية، مصير آلاف اللاجئين السوريين الذين يعيشون على أراضيها.

*الوضع هش وغير مستقر

وأكد التقرير على أن الوضع الأمني في سوريا حتى شهر نيسان 2025، كان «غير مستقر وهشاً ومتقلباً ومجزأً للغاية».

يذكر أن الأحزاب الهولندية وعشرات الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين، ينتظرون تقييم الخارجية الهولندية، كون مصيرهم في البلاد يعتمد عليه بشكل أساسي.

وأوضح التقرير بأن هناك تحسن نسبي في العاصمة دمشق، لافتاً إلى أن مناطق أخرى مثل حمص وحماة ومناطق الجنوب السوري، لاتزال تشهد توترات، مشدداً على أن الوضع الأمني «هش للغاية» أو «معقد»، بالإضافة إلى وجود متفرق «لخلايا تنظيمات غير حكومية في بعض المناطق».

*غياب العدالة الانتقالية

وتطرق التقرير إلى أحداث الساحل في محافظتي اللاذقية وطرطوس، مشيراً إلى أن السلطات الجديدة واجهت تمرداً من جانب مجموعات مسلحة تابعة للنظام السابق، «ما أدى إلى تصعيد طائفي جزئي في آذار 2025، وأسفر عن مقتل مئات المدنيين».

وتابع: وقعت أعمال عنف طائفية وحالات خطف في وسط وغربي سوريا، في ظل «غياب خطوات للعدالة الانتقالية من جانب الحكومة السورية الانتقالية».

*ترقب وخوف

التقرير يأتي في ظل تصاعد النقاش السياسي في هولندا حول عودة السوريين، سواء من طالبي اللجوء أو حملة تصاريح الإقامة المؤقتة.

وينتظر حالياً آلاف السوريين في هولندا قراراً بشأن النظر في طلب اللجوء، بالإضافة إلى آلاف الطلبات المعلقة لسفر ذويهم.

لبنان يعلن تسهيلات لمغادرة السوريين والفلسطينيين المخالفين حتى منتصف تموز

أعلنت المديرية العامة للأمن العام اللبناني عن اعتماد إجراءات جديدة تتيح للرعايا السوريين والفلسطينيين اللاجئين في سوريا مغادرة الأراضي اللبنانية عبر المراكز الحدودية البرية، مع إعفائهم من الرسوم ومنع الدخول، وذلك ضمن مهلة محددة.

وفي بيان لها، قالت مديرية الأمن العام اللبناني إن التسهيلات تشمل فئتين: الأولى، الذين دخلوا إلى لبنان بصورة شرعية اعتباراً من الأول من كانون الأول 2024 وتخلفوا عن المغادرة خلال المهلة الممنوحة لهم؛ حيث يُسمح لهم بالمغادرة من دون دفع أي رسوم أو إصدار بلاغات منع دخول بحقهم.

أما الفئة الثانية فتشمل الذين دخلوا بصورة غير شرعية (خلسة)، والذين سيُتاح لهم أيضاً مغادرة الأراضي اللبنانية من دون رسوم أو بلاغات منع دخول.

وأكدت المديرية العامة للأمن العام اللبناني أن هذا الإجراء يعمل به حتى تاريخ 15 تموز المقبل ضمناً.

ويأتي القرار في سياق تسهيلات يطبقها الأمن العام اللبناني بشأن مغادرة السوريين والفلسطينيين من لبنان، حيث يُسمح للأشخاص الذين توجد بحقهم بلاغات «منع دخول» أو «عدم منح سمة تلقائية» بمغادرة البلاد من دون اتخاذ أي تدابير إضافية بحقهم.

كما تشمل الإجراءات السماح بالمغادرة لمن توجد بحقهم بلاغات «تنبيه وتدقيق»، مع إحالة ملفاتهم إلى مكتب شؤون العمليات لاستكمال الإجراءات وفقاً للآلية المعتمدة.

خطة لبنانية لإعادة السوريين إلى بلادهم

وفي وقت سابق، كشف نائب رئيس الحكومة اللبنانية ورئيس اللجنة الوزارية المكلفة بملف اللاجئين السوريين، طارق متري، أن اللجنة الوزارية اللبنانية المكلّفة بملف النازحين السوريين أعدت خطة لإعادتهم إلى سوريا، تستهدف ما بين 200 و300 ألف شخص في مرحلتها الأولى، والتي يُتوقّع إطلاقها قبل بداية العام الدراسي في أيلول المقبل.

وفي السياق نفسه، كشفت مفوضية اللاجئين عن خطة موازية بالتعاون مع شركائها الإنسانيين لإعادة نحو 400 ألف لاجئ سوري من لبنان، من بينهم 5 آلاف لاجئ فلسطيني من سوريا، خلال عام 2025، ضمن «أفضل سيناريو ممكن»، وتشمل تقديم مساعدات للنقل والوثائق.

ROJNAMAKURDISTAN.COM
العدد (754) 15-06-2025 م - 2725 ك

كوردستان صحيفة سياسية –الشهرية

يصدرها مكتب الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا

- مسؤول الإعلام المركزي : بشار أمين
- رئيس التحرير : عمر كوجري
- مسؤول القسم الكردي: سيبان محمد
- مكتب قامشلو: عزالدين ملا
- الإخراج الفني: مكتب هولير لإعلام الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا

طبيب كوردي ضمن قائمة أفضل الأطباء لعام 2025

أُدرج اسم الطبيب الكوردي المغترب البروفيسور غازي زيباري، المقيم في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن الماضي، ضمن قائمة أفضل الأطباء لعام 2025 الصادرة عن السجل الأمريكي للأطباء، والتي تُسلط الضوء على أبرز الكفاءات الطبية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة.

وفي منشور له على منصة فيسبوك، أعرب الدكتور زيباري عن امتنانه قائلاً: «ليس من الصعب التميز في الولايات المتحدة الأمريكية. كل الفضل يعود لمرشديّ ومعلميّ وزملائي وموظفيّ وطلابي وعائلتي ولمرضاي الذين وثقوا بي لرعايتهم. العمل الجاد والنزاهة والصدق والمرونة والشغف تؤتي ثمارها في النهاية».

وتُعد قائمة «أفضل الأطباء» من أبرز أدوات التقييم الطبي في الولايات المتحدة، حيث تعتمد على ترشيحات ومراجعات الأقران من الأطباء، إلى جانب الإنجازات المهنية والقيادية في المجال الطبي.

وتضم القائمة سنويًا نخبة من الأطباء المتميزين من مختلف التخصصات والمناطق، ما يعكس تنوع التميز والخبرة في النظام الصحي الأميركي.

ويُعد البروفيسور زيباري من الأسماء البارزة في الأوساط الطبية الأميركية، إذ يشغل منذ عام 1976 منصب رئيس قسم الجراحة ومدير البرنامج الطبي في إحدى جامعات ولاية لويزيانا، كما يدير مركز جون ماكدونالد المتخصص في جراحة وزراعة الأعضاء.

وفي عام 2024، تم اختياره رئيسًا لمؤسسة الكبد والبنكرياس والقنوات الصفراوية الأميركية، إلى جانب توليه رئاسة لجنة العلاقات الدولية في الجمعية الأميركية لجرّاحي زراعة الأعضاء.

وسبق أن حصل على جائزة الإبداع الطبي في نيويورك عام 2022، متفوقًا على أكثر من 3,000 طبيب من أكثر من 100 دولة.

كما نال عام 2021 لقب أفضل طبيب في ولاية لويزيانا، وذلك بناءً على تصويت الأطباء تقديرًا لـ»احترافيته العالية وممارسته العلمية والمهنية».

أوبرا دمشق تنتظر تغيير اسمها الرسمي وعودة نشاطاتها الدورية

كشف مدير أوبرا دمشق المايسترو ميساك باغبودريان أن الدار تنتظر مرسوما رسميا لتغيير اسمها المرتبط بعائلة الأسد التي حكمت سوريا لعقود، مشيرا الى أن برمجة الأنشطة الدورية متوقف فيها منذ وصول السلطة الجديدة إلى دمشق.

وقبل الإطاحة بالرئيس بشار الأسد في الثامن من كانون الأول/ديسمبر، كان الاسم الرسمي للدار هو «دار الأسد للثقافة والفنون»، لكن العاملين ينتظرون اليوم من وزارة الثقافة تغيير اسمها، آملين في أن يتم اعتماد اسم «دار أوبرا دمشق».

وأوضح باغبودريان لوكالة فرانس برس أن «الإشكالية الكبيرة اليوم هي الاسم الرسمي للدار. نحن في انتظار مرسوم، وآمل أن يكون الاسم الرسمي هو +دار أوبرا دمشق+، أو ببساطة +أوبرا دمشق+» الذي يشكّل في رأيه، «الاسم الأنسب لهذا الصرح الثقافي».

ومنذ الإطاحة بنظام الحكم السابق، توقفت النشاطات الفنية الدورية التي كانت تُنظمها الدار، والتي تشمل عروضا مسرحية وموسيقية وفنونا راقصة ومعاصرة.

وسيطر «الجمود» على أنشطة الدار، وفق باغبودريان الذي أرجع ذلك إلى أمور «لوجستية متعلقة بالبنية التحتية للدار، وأخرى إدارية تتعلّق بوزارة الثقافة، ما أدى إلى تراجع النشاط الفني وتراجع إقبال الجمهور».

ومنذ ذلك الوقت، يقتصر نشاط الدار على استضافة عروض خاصة أو احتفالات رسمية، على غرار أمسية شعرية الشهر الماضي «احتفالا بالنصر».

وأشار المايسترو الذي يقود الفرقة السمفونية الوطنية السورية إلى أن تأخر صدور الموازنة المخصصة للدار حال دون وضع برنامج فعاليات لهذا العام حتى اللحظة. وقال «وُعدنا بأن نحصل على الموازنة مطلع حزيران/يونيو، وهو ما نحتاجه كي نبدأ بنشاطات حقيقية».

ولفت باغبودريان إلى أن الدار أرسلت إلى وزارة الثقافة مقترحات لعروض عدة، من دون أن تحصل على ردّ عليها.

ولا يخفي مدير الدار مخاوفه من فرض قيود لاحقة على حرية التعبير الفني، مع تغيّر المناخ الثقافي في البلاد، رغم عدم وجود أي قرار رسمي بمنع العروض.

وقال «كانت لدينا نشاطات مهمة جدا، برامج دروية واستضافة فرق عالمية واحتكاك مع فنانين عالميين وعروض فنية راقصة وعروض مسرحية. اليوم لدينا أسئلة كثيرة في ما يخص هذه الأنواع من الفنون، لأننا لا نعرف كيف ستكون ردود الفعل، وهل ستأتي الموافقات على بعض أنواع الفنون».

وأعرب عن أمله في «ألا تكون هناك قيود، وأن ننتهي من موضوع تقييد الفن، سواء في المسرح أو الرقص أو الموسيقى».

وتسود حالة من الترقب في الأوساط الثقافية حول مستقبل حرية التعبير الفني والفنون الاستعراضية، لا سيما في ظل غياب تصريحات رسمية واضحة بشأن سياسة السلطات الجديدة ذات التوجه الإسلامي تجاه النشاط الثقافي.

وافتُتحت دار الأوبرا عام 2004 كمركز رئيسي للفنون الموسيقية والمسرحية في سوريا، وتحوّلت خلال السنوات الماضية إلى واجهة للعرض الفني الرسمي قبل أن يتوقف نشاطها تقريباً منذ أواخر العام الماضي.

أ ف ب

طفل يصبح متحدثا باسم وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات السورية

أعلن وزير الاتصالات وتقانة المعلومات، تكليف طفل بمنصب المتحدث الرسمي باسم الوزارة لمخاطبة أبناء جيله، في خطوة غير مسبوقة في سوريا.

قال وزير الاتصالات وتقانة المعلومات، عبد السلام هيكل في تغريدة على منصة (إكس): «نُهنئكم بالعيد نيابة عن فريقنا العظيم في وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات، ومنهم الطفل سليم التركماني، مؤسس حساب إنستغرام ليتل تك سليم، الذي قَبِل اليوم مهمة المتحدث باسم الوزارة لأبناء جيله».

وأضاف وزير الاتصالات وتقانة المعلومات «نسعى لوطن جدير بأطفالنا، أمين على أحلامهم، ممكن لقدراتهم».

من جانبه، قال التركماني في منشور على صفحته في موقع «فيسبوك»: «دعاني مسؤول الابتكار والشركات الناشئة في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لمقابلة الوزير، وكان لقاءً عفوياً ورائعاً بيننا كعائلة، وخصوصاً بابا مع الوزير ومدير مكتبه ومسؤول الابتكار».

وتابع: «بكل محبة، قبلت المهمة الموكلة إليّ بأن أكون المتحدث الرسمي لوزارة الاتصالات وتقانة المعلومات السورية لأبناء جيلي، وإن شاء الله، ما سمعناه يتحقق.. هناك خير كبير، ونيال أولاد جيلي بما هو قادم، لأنه أحلى».

علماء يلتقطون أدق صورة على الإطلاق لسطح الشمس

التقط فريقٌ بقيادة علماء من المرصد الوطني الشمسي التابع للمؤسسة الوطنية للعلوم الأميركية أدقّ صورةٍ على الإطلاق لسطح الشمس، وتم توثيق النتائج في دراسة بدورية «ذا أستروفيزيكال جورنال».

وتظهر في الصورة «الحبيبات الشمسية» بوضوح، ولكي تفهم لماذا لم تتخذ هذا الشكل الغريب قم بغلي بعض الماء. وبعد فترة من الغليان تجد أن الماء يتقلب، ويحدث ذلك لأن الأجزاء السفلى من الماء تسخن، فتصعد للأعلى، والأجزاء الباردة بالأعلى تبرد فتنزل للأسفل، وهكذا في حركة مستمرة.

وتفعل الشمس نفس الشيء، حيث تتنقل البلازما بين طبقات الشمس الخارجية في حركة مستمرة، وهكذا في حراك دائم، وهذه الحبيبات هي ناتج تلك الحركة.

لكن الجديد في هذه الحالة هو رصد العلماء، ولأول مرة على الإطلاق، وبدقة عالية، خطوطًا فائقة الضيق، ساطعة وداكنة، على الغلاف الضوئي للشمس، مما يُقدّم رؤية غير مسبوقة لكيفية تشكيل المجالات المغناطيسية لديناميكيات سطح الشمس على نطاقات صغيرة تصل إلى 20 كيلومترًا.

وباستخدام مرصد دانيال ك. إينوي الشمسي التابع للمؤسسة الوطنية للعلوم، لاحظ الفريق هذه الخطوط الساطعة والداكنة تموج عبر جدران الحبيبات الشمسية، بشكل يشبه حركة تشبه الستائر بفعل الرياح.

وتكشف هذه النتائج الستار عن طبقةٍ جديدة من التعقيد في البنية المغناطيسية للشمس، وتنشأ هذه الخطوط من صفائح مغناطيسية رقيقة موجودة في البلازما الشمسية.

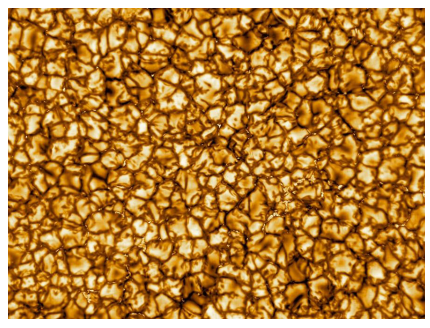

العدسة

عمر كوجري

نعم.. السوريون شامتون من كسر «هيبة» نظام الملالي

عانى السوريون في القرن العشرين، وإلى الآن من ويلات الحروب المباشرة بأيدي من هم خارج الحدود والجغرافيا السورية والذين وُصِفوا بأعداء مارقين، لكنهم غادروا المكان السوري بعد سنين طويلة.

حين احتل نظام البعث الفاشي الإرهابي سوريا منذ أوائل ستينيات القرن الماضي، وإلى حين تعرُّض سوريا لاحتلال العائلة الأسدية، الأب والابن، عاش السوريون محنة كبرى لا تضاهيها محنة في وجعها الذي لحق بكلّ السوريين على مختلف آروماتهم وأثنياتهم، ولم تنجُ من مقتلة البعث والأسدين، وخاصة المقتلة التي نفّذها الرئيس المخلوع، والمجرم الهارب إلى موسكو، والتي استمرّت أربع عشرة سنة هي الأقسى، والأكثر إيلاماً في حياة السوريين، لم تنجُ سوى فئة قليلة مارقة، نهّابة عفشت سوريا من أولها إلى آخرها.

والحالة هذه، يُفترض أن السوريين يأنفون بقوّة، ولا يتقبلون أي حديث عن الحروب، ونتائجها المريعة على الجميع، لكن قطاعات واسعة جداً هللت للهجمات الإسرائيلية المتقنة على إيران، والتي أوقعت خسائر كبيرة في البنية التحتية الإيرانية، إضافة إلى النجاح الباهر للاستخبارات الإسرائيلية التي استطاعت تجنيد إيرانيين، وتشكيل شبكات تجسس عالية المستوى بحيث يستطيع الصاروخ الإسرائيلي الوصول إلى غرفة نوم المسؤولين الإيرانيين، وقد قتل حتى الآن كبار القادة في النظام الإيراني.

السوريون ابتهجوا، وزغردوا للهجوم الإسرائيلي على إيران لأن عاطفتهم غلبتهم، وهم يعلمون في سريرة قلوبهم أن كلّ الحروب حمقاء وغبية، كل الحروب قذرة، فقد عانى السوريون من التغلغل السيئ لنظام الملالي في إيران منذ إعلان المقبور الأب بالاصطفاف إلى جانب إيران ضد دولة العراق (العربية) في ثمانينيات القرن الماضي، وبعد اعتلاء الابن سدة الرئاسة (محتلاً) تحوّلت سوريا إلى محمية إيرانية، فمن خلال سوريا احتلت طهران بوساطة ربيبها حزب الله القرار اللبناني، وكانت تزوّد هذا الحزب بأسلحة نوعية ثقيلة لتقاتل بدلاً عنها إسرائيل، ولكون مصالح النظامين السوري والإيراني متطابقة، فقد دخلت إيران بقوة ضد الثورة السورية منذ أيامها الأولى، وشجّعت من أجل كسر شوكة السوريين، وإنهاء ثورتهم بوجودها اللوجستي والعسكري والاستخباراتي، وكذلك تشجيع الميليشيات الطائفية (الشيعية) من أفغانستان وباكستان وغيرها، إضافة إلى التدخّل العسكري المباشر، ومنح النظام السوري مئات الملايين من الدولارات لاستمرار رحى الحرب التي قتلت، وهجرت، وقلعت ملايين السوريين من أرضهم، واستمرت جريمة حكام الملالي ضد السوريين وحتى ساعة سقوط النظام، لكنها أي طهران مازلت تحرّك بعض مجنديها وأدواتها، وعبر وكلائها وعملائها في حكومة بغداد تسهّل وصول بعض أنواع الأسلحة إلى فلول النظام الأسدي لزعزعة أي استقرار مستقبلي في سوريا، وربما نجحت إلى حدٍّ ما..

وليس السوريون وحدهم سعداء بتمريغ أنف نظام الملالي في طهران بغائص الوحل، فالشعوب الإيرانية تعاني منذ أكثر من أربعة عقود من عسف نظام الملالي والآيات، ومن جرائمهم المريعة بحقّ العديد من المكوّنات، وعلى رأسهم الشعب الكردي الذي عانى أكثر من الجميع.

إن استمرار الهجمات الإسرائيلية، وعدم توقّفها بالتنسيق مع المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة سيضعف النظام الإيراني، ويقضي على مكامن القوة لديه، وهذه الفرصة الغنية لتنتفض الشعوب الإيرانية، وبشكل رئيسي الشعب الكردي في شرق كوردستان، ويستحصل على حقوقه في إيران ما بعد الحكم الديني الإرهابي.

وبعد ..هل السوريون شامتون لرؤية إيران مذلة، مُهانَة، معلولة؟ نعم، وبكل سرور..

موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا
www.pdk-s.com
البريد الإلكتروني الرسمي
E-Mail: info@pdk-s.com

يمكنكم مراسلة الصحيفة على العنوان التالي:
kurdistanrojname.inbox@gmail.com
kurdistansenter@gmail.com
www.facebook.com/pdks.people